الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تحرير إمكانات سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا

التركيز على الصناعات الصيدلانية

كانون الأول/ديسمبر 2021

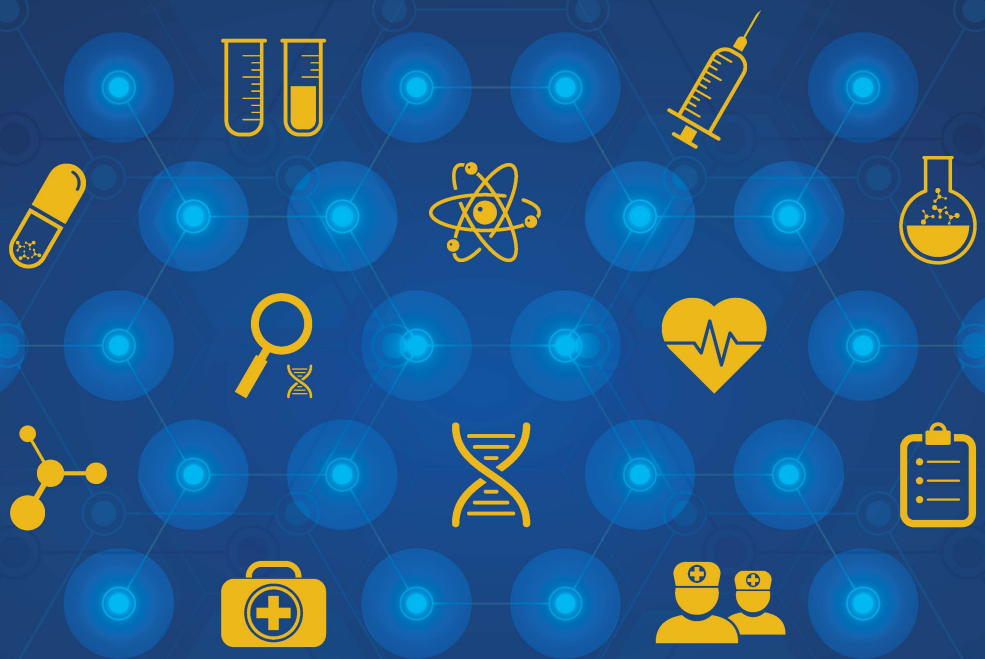

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

دراسة عن إمكانات تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا: التركيز على قطاع الصناعات الصيدلانية

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١

A.21-0343

لا تنطوي التسميات المستخدمة، بما في ذلك الأسماء الجغرافية، وعرض البيانات الواردة في هذا المنشور، لا سيما الاقتباسات، على أي رأي كان ولا على أي اعتراف أو قبول رسمي من الأمم المتحدة بشأن البلدان أو الأقاليم أو المدن أو المناطق أو سلطاتها أو وضعها القانوني، ولا بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

المحتويات

شكر وعرفان..... هـ

تمهيد..... و

أولا– مقدّمة..... ١

ثانيا– مسح لقطاع الصناعات الصيدلانية في بلدان شمال أفريقيا..... ٢

ثانيا–١– المبادلات الدولية في المنتجات الصيدلانية..... ٢

ثانيا–١–٢ صادرات القطاع الصيدلاني..... ١٦

ثانيا– ١–٣– الميزان التجاري للمنتجات الصيدلانية..... ٢٣

ثانيا–٢ ملامح القدرة التنافسية..... ٢٥

ثانيا–٢–١– مبادلات منطقة شمال أفريقيا في القطاع الصيدلاني..... ٢٥

ثانيا–٣– مبادلات القطاع الصيدلاني فيما بين بلدان المنطقة..... ٣٠

ثانيا–٣–١– مساهمة كل بلد في التجارة في المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة..... ٣٣

ثانيا–٣–٢– المنتجات الصيدلانية المتبادلة على المستوى الإقليمي..... ٣٦

ثالثا– تحليل الإمكانات المتاحة لبناء سلسلة قيمة إقليمية..... ٣٧

ثالثا–١– وجهات صادرات المنطقة ومصادر الواردات إلى المنطقة..... ٣٧

ثالثا–٢– تحديد المنتجات التي تتبادلها بلدان شمال أفريقيا فيما بينها..... ٣٩

ثالثا–٣– المتطلبات والاستراتيجيات المستقبلية لتطوير سلسلة القيمة الإقليمية..... ٤٥

ثالثا–٣–١– إمكانات سلسلة القيمة الإقليمية إزاء الاضطرابات في سلسلة التوريد الصيدلانية العالمية..... ٤٨

ثالثا–٣–٢– متطلبات التحول الهيكلي من أجل سلسلة قيمة إقليمية قوية ومبتكرة، إلى جانب تحقيق إمكانات التجارة داخل المنطقة..... ٤٨

ثالثا–٤– إمكانات الاتفاق الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحقيق التكامل الإقليمي..... ٤٩

رابعا– الاستنتاجات والتوصيات..... ٥٣

المراجع..... ٥٦

الأشكال

الشكل ١– تطور الصادرات من المنتجات الصيدلانية (بآلاف الدولارات)..... ٣
الشكل ٢– حصص المنتجات الصيدلانية من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٩ لبلدان شمال أفريقيا والبلدان المتخذة أساسا للمقارنة **٤**
الشكل ٣– مقارنة حصة المنتجات الصيدلانية في مجموع صادرات دول شمال أفريقيا ووزن هذه الصناعة في المبادلات الدولية في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٩ ..... ٥
الشكل ٤–حصص الصادرات من المنتجات الصيدلانية حسب الوجهة في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٩ ..... ٧
الشكل ٥–منتجات الصناعة الصيدلانية المصدّرة (٤ أرقام، عن أحدث فترة*، نسبة مئوية من إجمالي القطاع) ١٠
الشكل ٦–تطور تصدير منتجات الصناعة الصيدلانية على مدى السنوات العشر الأخيرة (٤ أرقام، بآلاف الدولارات) ١٢
الشكل ٧–مقارنة هيكل صادرات الصناعة الصيدلانية في بلدان شمال أفريقيا وهيكل المبادلات الصيدلانية العالمية (٤ أرقام) ١٤
الشكل ٨–تطور الواردات من المنتجات الصيدلانية (بآلاف الدولارات)..... ١٧
الشكل ٩–حصة المنتجات الصيدلانية في إجمالي الواردات في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٩ لبلدان شمال أفريقيا والبلدان التي تصلح مقارنتها بها ١٨
الشكل ١٠–حصص الواردات في المنتجات الصيدلانية حسب المصدر في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٩ ..... ١٩
الشكل ١١–منتجات الصناعة الصيدلانية المستوردة (٤ أرقام، عن أحدث فترة*، نسبة مئوية من إجمالي القطاع) ... ٢٢
الشكل ١٢–عجز الميزان التجاري في المنتجات الصيدلانية لكل بلد من بلدان شمال أفريقيا من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٩، بآلاف الدولارات ٢٤
الشكل ١٣–مبادلات المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة في إجمالي مبادلات بلدان شمال أفريقيا في هذا القطاع (متوسط آخر ثلاث سنوات ٢٠١٦–٢٠١٧–٢٠١٨)..... ٣١
الشكل ١٤–مبادلات المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة في إجمالي صادرات بلدان شمال أفريقيا في هذا القطاع ٣٢
الشكل ١٥–مبادلات المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة في إجمالي واردات بلدان شمال أفريقيا في هذا القطاع..... ٣٢
الشكل ١٦–تطور المبادلات في المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة ومع بقية بلدان العالم (بآلاف الدولارات) ٣٤
الشكل ١٧– مساهمة كل بلد في المبادلات داخل المنطقة (نسبة مئوية) ٣٥
الشكل ١٨–المنتجات الصيدلانية التي تتبادلها بلدان شمال أفريقيا فيما بينها ٣٦
الشكل ١٩–وجهات صادرات المنطقة ٣٧
الشكل ٢٠–مصادر واردات المنطقة ٣٩

الإطار

الإطار ١ –لماذا ينبغي دعم اقتراح جنوب أفريقيا والهند بتعليق حقوق الملكية الفكرية مؤقتا في سياق مكافحة جائحة كوفيد–١٩؟..... ٤٨

الجداول

الجدول ١– تفكيك الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تصدرها بلدان شمال أفريقيا إلى منتجات ثانوية ١٥
الجدول ٢–تفكيك الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تستوردها بلدان شمال أفريقيا إلى منتجات ثانوية ٢٣
الجدول ٣–إجمالي صادرات وواردات بلدان شمال أفريقيا (مقارنة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨*، بآلاف الدولارات) ٥
الجدول ٤– قدرة المنتجات الصيدلانية التي تصدرها الجزائر على المنافسة..... ٢٧
الجدول ٥–قدرة المنتجات الصيدلانية التي تصدرها مصر على المنافسة ٢٨
الجدول ٦–قدرة المنتجات الصيدلانية التي يصدرها المغرب على المنافسة ٢٩
الجدول ٧–قدرة المنتجات الصيدلانية التي تصدرها تونس على المنافسة..... ٣٠
الجدول ٨–تعقب المنتجات التي تصدّرها الجزائر ٤١
الجدول ٩–تعقب المنتجات التي تصدّرها مصر ٤٢
الجدول ١٠–تعقب المنتجات التي يصدّرها المغرب ٤٣
الجدول ١١–تعقب المنتجات التي تصدّرها تونس..... ٤٤
الجدول ١٢–مقياس إقليمي لمقارنة مؤشرات الابتكار ٥٠

شكر وعرفان

لقد كلف المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بإجراء هذه ''الدراسة عن إمكانات تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا: التركيز على الصناعات الصيدلانية''. وقد قامت بإعداد الدراسة باتريشيا أوجييه، أستاذة الاقتصاد، جامعة إيكس – مارسيليا، كلية إيكس – مرسيليا للاقتصاد، فرنسا، بصفتها خبيرة استشارية لدى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، وتولى تنسيقها السيد عزيز جيد، موظف الشؤون الاقتصادية في المكتب دون الإقليمي، وتلقت الدراسة مساهمات من أمل نجاح البشبيشي، رئيسة قسم العمالة والمهارات، وأشرفت عليها السيدة زوزانا شويدروفسكي، مديرة المكتب دون الإقليمي. وقد استرشد هذا المنشور بمناقشات واستنتاجات وتوصيات اجتماع فريق الخبراء الذي نظمه المكتب دون الإقليمي في موضوع الدراسة ذاته وعُقد حضوريا وعبر الانترنت في مراكش، المغرب، يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

تمهيد

تفتخر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم دراستها ونتائجها عن موضوع: إمكانات تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا: التركيز على الصناعات الصيدلانية. وتأتي هذه الدراسة في توقيت مثالي من حيث أنها تستفيد من واقع يتسم بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وزيادة الطلب على الأدوية التي حفزتها جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩).

ورغم أن إجمالي سكان المنطقة دون الإقليمية يزيد على ٢٥٠ مليون نسمة، وأنها تتميز بالكثير من أوجه التقارب اللغوي والثقافي، وبامتداد جغرافي متصل، وبما يكفي من الهياكل الأساسية، فإن التبادلات التجارية فيها لا تزال أقل من إمكاناتها. ففي عام ٢٠١٩، مثلت التجارة البينية ٥ في المائة فقط من إجمالي تجارة شمال أفريقيا، أي أقل بكثير من المتوسط القاري البالغ ١٦ في المائة، الأمر الذي يُعزى إلى الطبيعة المجزأة لاقتصادات شمال أفريقيا.

ولتحقيق التحوّل الهيكلي والانتقال بالبنية الهيكلية لاقتصادات شمال أفريقيا من إنتاج سلع أساسية قليلة القيمة المضافة إلى اقتصادات تحركها الصناعة والمنتجات الثانوية ذات القيمة المضافة الأكبر، من الضروري الانتقال إلى إنتاج منتجات الصناعة التحويلية بما يتيح تحقيق الطفرة الاقتصادية المنشودة للمنطقة دون الإقليمية. وتماشيا مع مهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتمثلة في اقتراح أفكار وإجراءات تتيح تحويل أفريقيا إلى قارة تعتمد على نفسها وتسلك سبيل التحول في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، تحتوي هذه الدراسة على تحليل لقطاع المستحضرات الصيدلانية الذي اتضح أنه قطاع واعد للغاية بالنظر إلى ما يزخر به من إمكانات النمو.

وقد كشفت الجائحة أن الصناعات الصيدلانية تشكّل أحد القطاعات الجديدة التي تشير الاتجاهات إلى إمكانية بروزها في مرحلة ما بعد الجائحة وأن لديها القدرة على تحقيق تكامل بلدان شمال أفريقيا من خلال الاستفادة من أوجه التكامل الاقتصادي القائمة. ونظرا للاختلالات التي شهدتها سلسلة القيمة العالمية بفعل الجائحة، فإن تطوير صناعات صيدلانية متينة وقائمة على الابتكار يكون مناسبا في مرحلة ما بعد الجائحة أكثر من أي وقت مضى. ويصدق ذلك بصفة خاصة حين يؤخذ الاتجاه نحو الهيكلة الإقليمية لمصادر العرض، وإمكانات نقل مواقع بعض قطاعات الإنتاج، وإعادة تشكيل سلاسل القيمة، وتقصير دورات التوزيع، في الحسبان.

وإلى جانب كون قطاع المستحضرات الصيدلانية الناشئ يحظى أصلا بوضع جيد في إطار قطاع الأدوية، فهو ينطوي على إمكانية تحقيق ميزة نسبية حقيقية يمكنها أن تحفز التكامل الاقتصادي. وهذا يعني أن هناك فرصة لتطوير القطاع بعد الجائحة من خلال وضع استراتيجيات موضع التنفيذ لمعالجة ما يواجهه القطاع من صعوبات هيكلية من خلال تحسين الإنفاق والاستثمارات في القطاع الصحي والابتكار الصناعي. ويأتي إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية في الوقت المناسب أيضا لأن المعروض في أسواق الأدوية في المنطقة دون الإقليمية يتألف في المقام الأول من أدوية جنيسة على اعتبار أن تطوير سلاسل إنتاج الأدوية الأصلية لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على اكتساب قدرات جديدة في مجال البحث والتطوير.

وتتضمن الدراسة مسحا مفصلا لقطاع المستحضرات الصيدلانية في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية وتحليلا شاملا لإمكانات تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. وقد أظهرت الدراسة مواطن الضعف والقوة في القطاع، وتتضمن مقترحات من أجل سياسات إقليمية لمعالجة مواطن الضعف هذه وتعزيز مواطن القوة وتوسيع سلاسل القيمة الإقليمية لتحقيق التحول الهيكلي والنمو المنشودين.

زوزانا شفيدروفسكي
مديرة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أولا– مقدّمة

إن ارتقاء مستوى سلاسل القيمة العالمية إنما يستمد قوته من مدى تطوّر سلاسل القيمة الإقليمية التي يشكل بناؤها دعامة لتعزيز التكامل الإقليمي. وإلى جانب عدم استغلال ميزات التكامل الطبيعية في منطقة شمال أفريقيا، لا سيما في قطاعات الأغذية الزراعية، ومصائد الأسماك والصيد البحري، والطاقة والكيمياء (الغاز الطبيعي والنفط الخام والمنتجات المعدنية والفوسفات، وما إلى ذلك)، والصناعة الميكانيكية والمكونات الكهربائية، أظهرت أزمة جائحة كوفيد–١٩ أن قطاع الصناعات الصيدلانية يُعد، بفضل قدرته على الصمود، من بين الاتجاهات القطاعية الجديدة التي يمكن أن يعلو شأنها في الفترة ما بعد الجائحة، علاوة على ما ينطوي عليه هذا القطاع من إمكانية حقيقية لإحداث التكامل القادر على الإفادة من جوانب التكامل الاقتصادية القائمة في المنطقة. وفي ظل الاضطرابات المسجلة في سلاسل القيمة العالمية بسبب الأزمة، فإن تنفيذ استراتيجيات جديدة لتطوير صناعة صيدلانية مبتكرة ومتينة في المنطقة سيكون مناسبا للغاية في الفترة ما بعد أزمة الجائحة إلى احتمال حدوث عمليات انتقال بعض قطاعات الإنتاج إلى مواقع أخرى، وإعادة تشكيل سلاسل القيمة من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وتقصير قنوات التوزيع، وذلك في إطار توجّه لاعتماد مصادر الإمداد على المستوى الإقليمى.

ويتمتع هذا القطاع الناشئ بقدرة من حيث المزايا النسبية الظاهرة يمكن أن تكون بمثابة المحرّك الحقيقي للتكامل الاقتصادي (التكامل التجاري والتخصص والمحتوى التكنولوجي وتطوّر الصادرات ومستويات التعقيد، وما إلى ذلك)، وبالأخص من حيث الارتقاء بنوعية سلاسل القيمة العالمية أو بناء سلاسل قيمة إقليمية، لا سيما أن المنطقة، التي بلغت بالفعل مستوى جيدا في قطاع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، لديها بالفعل فرصة، في هذا السياق، لتطوير هذا القطاع في المرحلة ما بعد الجائحة، وذلك بتنفيذ استراتيجيات قادرة على معالجة ما تعانيه المنطقة من صعوبات هيكلية من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والاستثمارات في القطاع الصحي والابتكار الصناعي.

وفضلا عن ذلك، فإن السبل المتاحة لبناء سلسلة قيمة إقليمية مناسبة للغاية لأن سوق الأدوية في بلدان المنطقة تظل مزوّدة بالإنتاج المحلي، الذي يتألف أساسا من أدوية جنيسة، في حين أن تطوير سلاسل إنتاج الأدوية الأصلية الأكثر تعقيدا لا يزال مرهونا باكتساب قدرات جديدة في مجال البحث والتطوير.

وهذا هو السياق الذي تندرج فيه هذه الدراسة التي تهدف إلى تقديم مسحٍ للصناعة الصيدلانية في منطقة شمال أفريقيا وتحليل إمكانية تطوير سلسلة قيمة إقليمية في هذا القطاع.

وتنقسم الدراسة إلى فصلين. الأول مكرس لتحليل قطاع الصناعات الصيدلانية في بلدان شمال أفريقيا، من خلال بيان تطور المبادلات الدولية والمبادرات فيما بين بلدان المنطقة، من أجل تحديد ملامح منتجات هذا القطاع من حيث القدرة التنافسية وجرد القطاعات ذات الإمكانات في مجال التكامل الإقليمي. أما الفصل الثاني، الذي يسعى إلى تحديد سبل بناء سلسلة قيمة إقليمية في قطاع الصناعات الصيدلانية، فيتناول المبادلات فيما بين بلدان منطقة شمال أفريقيا ومبادلات هذه البلدان مع بقية بلدان العالم. وجرى في هذا الفصل أيضا بحث السبل الممكنة لتسريع عملية التكامل الإقليمي في السياق الحالي. إن الحملة العالمية لمكافحة الجائحة، وحرص الشركات الرئيسية لتأمين سلاسل التوريد، لا سيما في قطاع الصحة، وإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مؤخرا، كل ذلك يمثل في الواقع فرصا حقيقية لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا.

ثانيا– مسح لقطاع الصناعات الصيدلانية في بلدان شمال أفريقيا

الغرض من هذا المسح هو تحليل مجمل الصادرات والواردات[1] من المنتجات الصيدلانية لبلدان شمال أفريقيا، واستعراض المبادلات فيما بين بلدان المنطقة في هذا القطاع.

ثانيا–١– المبادلات الدولية في المنتجات الصيدلانية

ثانيا– ١–١– صادرات القطاع

أ– حجم الصادرات وتطورها

في القطاع الصيدلاني، يُصدِّر السودان وليبيا وموريتانيا كميات صغيرة جدا، ولا نملك بيانات سوى عن عدد قليل جدا من السنوات[2]. ومن ثم فإن الشكل أدناه عن تطور كمية الصادرات (الشكل ١) لا يشمل سوى تونس والجزائر ومصر والمغرب. وقد زادت كمية صادرات هذه البلدان الأربعة من المنتجات الصيدلانية في السنوات العشر الأخيرة. وتعد مصر البلد الأكثر تصديرا في هذا القطاع: فقد ارتفعت قيمة الصادرات من ١٧٠ مليون دولار تقريبا في عام ٢٠٠٨ إلى قرابة ٢٧٢ مليون دولار في عام ٢٠١٩، وكانت بلغت ذروتها في عام ٢٠١٤ محققة مبلغا قدره ٢٥٢,٦ مليون دولار. وبلغت قيمة صادرات المغرب الصيدلانية نحو ٥٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ و١١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٩. أما صادرات تونس منها فبلغت قيمتها ٣٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ و٧٥,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٩. وكانت صادرات الجزائر منها متدنية للغاية (١,٧ مليون في عام ٢٠٠٨ و٥,٢ مليون في عام ٢٠١٧)، لكن حجم صادراتها من المنتجات الصيدلانية، كما هو الحال بالنسبة لتونس، زاد بثلاث مرات، عند مقارنة العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٩، مقابل زيادة صادرات المغرب مرتين وصادرات مصر بـ ١,٦.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد زادت حصة القطاع الصيدلاني أيضا في مجموع الصادرات لكل بلد من بلدان المنطقة (الشكل ٢). فحصة المنتجات الصيدلانية في الصادرات هي ٠,٩ في المائة بالنسبة لمصر، وهي نسبة أعلى مقارنة بالبلدان ذات الدخل المماثل (٠,٦٦ في المائة)، ولكنها أقل بكثير مقارنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٥,١٤ في المائة) وبالهند (٥ في المائة). وتأتي تونس (بنسبة ٠,٥١ في المائة) والمغرب (٠,٤ في المائة) في مرتبة أعلى بقليل من الصين (بنسبة ٠,٠٣ في المائة). أما بالنسبة للسودان والجزائر، فإن حصتهما منخفضة للغاية (٠,٠٣ في المائة و٠,٠١ في المائة على التوالي).

وإذا نظرنا إلى جميع بلدان شمال أفريقيا، نجد أن حصة الصناعة الصيدلانية في مجموع صادراتها تبلغ ٠,٦٠ في المائة، وهو ما يجعلها أقرب إلى حصة مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (وهي تبلغ ٠,٦٦ في المائة)، ولكنها تظل أقل بكثير من حصة هذه الصناعة في المبادلات الدولية (٣,٣ في المائة) (الشكل ٣). لذلك، فإنه من المعقول أن نفترض أن بلدان شمال أفريقيا يمكنها، بفعل أثر التدارك، أن تزيد من صادراتها من المنتجات الصيدلانية.

الشكل ١

تطور الصادرات من المنتجات الصيدلانية (بآلاف الدولارات)

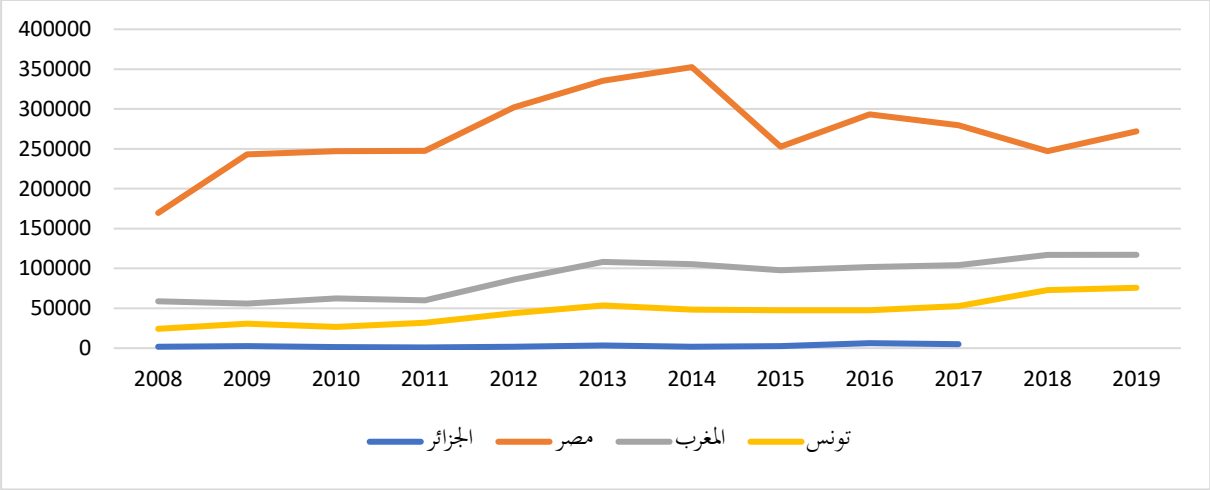

المصدر: كومتريد (قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية) – والأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

(*) فيما يخص الجزائر، البيانات عن الصادرات من المنتجات الصيدلانية متاحة إلى غاية عام ٢٠١٧ فقط.

[1] هذا التحليل للمبادلات التجارية يستند إلى البيانات الرسمية التي جمّعها الأونكتاد. ولم يكن بمقدورنا أن نأخذ في الاعتبار المبادلات غير الرسمية للمنتجات الصيدلانية التي يمكن أن تحدث بين البلدان، لا سيما داخل المنطقة. وباستثناء تقديرات تتناول التدفقات الثنائية غير الرسمية المحتملة بين عدد قليل من البلدان، لا توجد لدينا حقيقة أي بيانات عن هذا النوع من التبادل.

[2] السنوات المبلغ عنها في كومتريد بالنسبة للصادرات الصيدلانية هي ٢٠١٦ و٢٠١٧ فيما يخص ليبيا و٢٠١٠ و٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠١٩ فيما يخص موريتانيا ومن ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ فيما يخص السودان. ولإعطاء فكرة عن حجم الكميات المصدرة، تجدر الملاحظة أن الصادرات الصيدلانية تمثل ٠,٠٧ في المائة من مجموع الصادرات الجزائرية (البلد الأقل تصديرا بين بلدان شمال أفريقيا الأربعة الأكثر تصديرا)، بينما تمثل بالنسبة لموريتانيا ٠,٧ في المائة وللسودان ٢٠ في المائة. وهذه الكميات الصغيرة جدا تؤكدها عملية إعادة جرد هذه الصادرات استنادا إلى الواردات من جميع البلدان الأخرى (البيانات المتطابقة).

الشكل ٢

حصص المنتجات الصيدلانية من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٩ لبلدان شمال أفريقيا والبلدان المتخذة أساسا للمقارنة

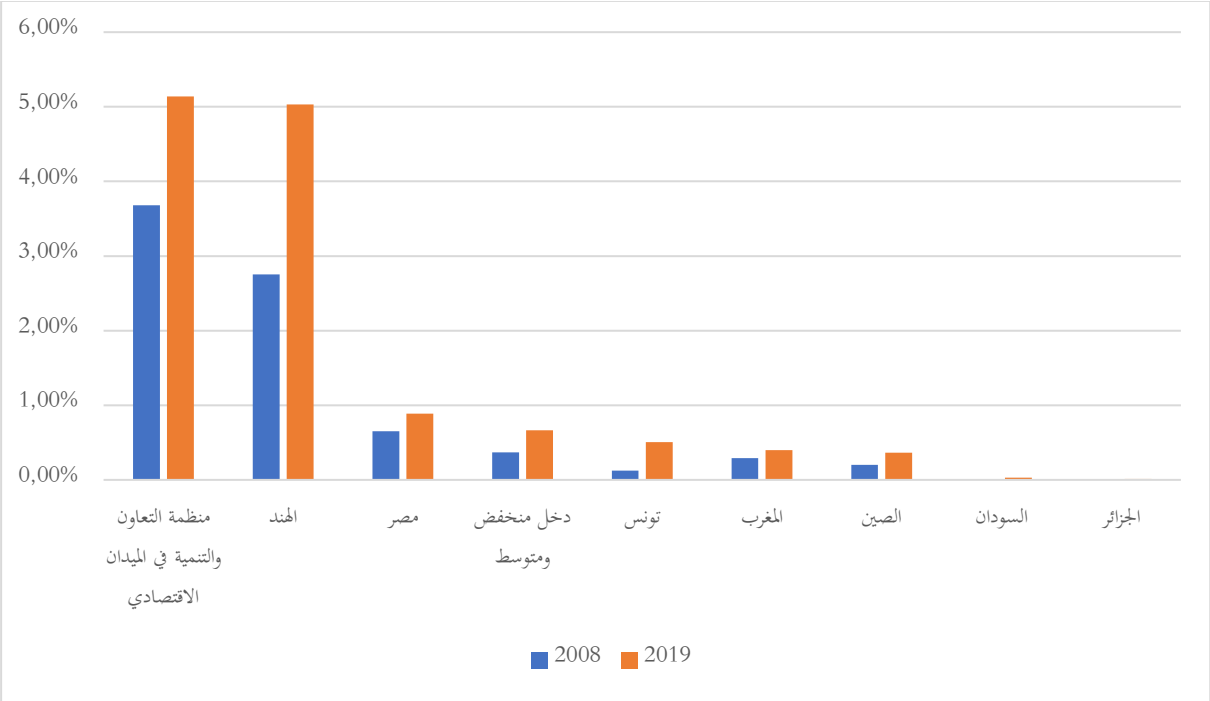

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) آخر عام تتوافر عنه بيانات هو عام ٢٠١٧ بالنسبة للجزائر، وعام ٢٠١٨ بالنسبة للسودان.

الشكل ٣

مقارنة حصة المنتجات الصيدلانية في مجموع صادرات دول شمال أفريقيا ووزن هذه الصناعة في المبادلات الدولية في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٩

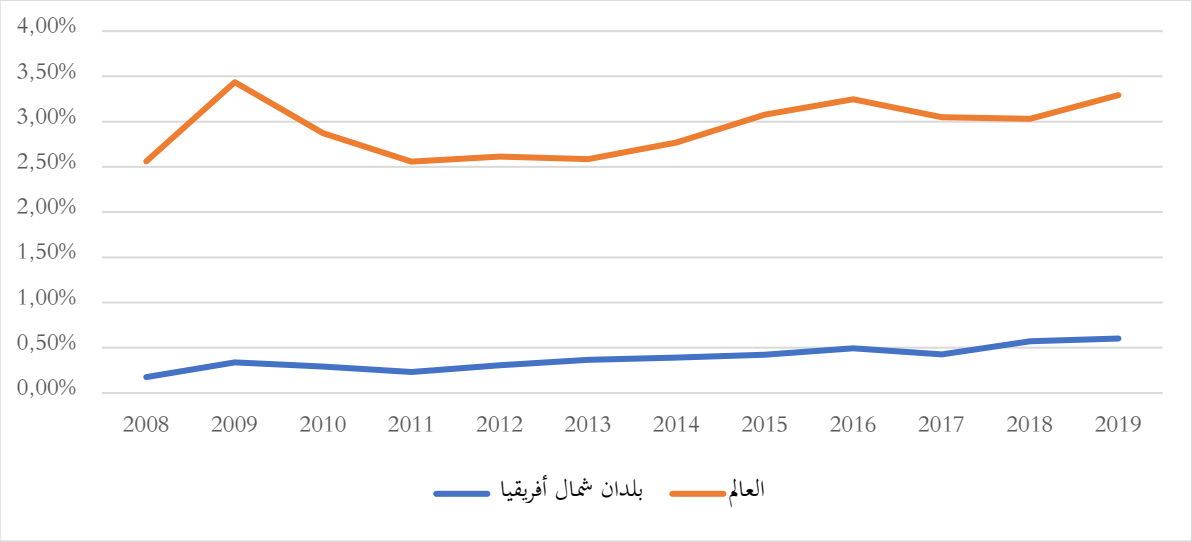

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

ب– الوجهات الرئيسية لصادرات القطاع الصيدلاني

يبيّن الشكل ٤ حصة صادرات كل بلد من المنتجات الصيدلانية حسب الوجهات الكبيرة التي تتوجه لها هذه الصادرات، وهي الاتحاد الأوروبي، وبلدان شمال أفريقيا المتوسطية (تونس والجزائر ومصر والمغرب) والبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبقية بلدان العالم. وقد جرى حساب هذه الحصص في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٩ (عام ٢٠١٧ بالنسبة للجزائر). ويبيّن من الاستنتاج الأول التطورات التالية:

- في ظرف عشر سنوات، زادت حصة صادرات المنتجات الصيدلانية الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة، فيما عدا بالنسبة لحصة مصر؛
- ظلت حصة الصادرات الموجهة إلى بلدان شمال أفريقيا المتوسطية مستقرة بالنسبة للجزائر ومصر، في حين انخفضت انخفاضا كبيرا بالنسبة لتونس والمغرب؛
- تراجعت حصة الصادرات إلى البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة للجزائر، وظلت مستقرة بالنسبة لمصر، وزادت بالنسبة لتونس والمغرب؛
- ظلت حصة الصادرات الموجهة إلى بقية بلدان العالم مستقرة إلى حد ما بالنسبة للجزائر ومصر والمغرب، وتراجعت قليلا بالنسبة لتونس.

أما الاستنتاج الثاني فيبيّن ما يلي:

- تُصدّر الجزائر منتجاتها الصيدلانية أساسًا إلى الاتحاد الأوروبي (٥٨ في المائة)، وإلى بقية بلدان العالم (٢٠ في المائة)، وإلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدا بلدان شمال أفريقيا المتوسطية (١٧ في المائة)، وإلى بلدان شمال أفريقيا المتوسطية (٥ في المائة).
- المنتجات الصيدلانية التي تصدرها مصر يذهب نصفها إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بخلاف بلدان شمال أفريقيا المتوسطية)، وإلى بقية بلدان العالم (٢٩ في المائة)، وإلى الاتحاد الأوروبي (١٤ في المائة)، وإلى بلدان شمال أفريقيا المتوسطية (٧ في المائة).
- السوق الرئيسية التي تتوجّه لها الصادرات المغربية من المنتجات الصيدلانية هي الاتحاد الأوروبي (٦٨ في المائة)، تليه سوق بقية بلدان العالم (١٩ في المائة)، ثم سوق بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير بلدان شمال أفريقيا المتوسطية (١٠ في المائة)، ثم سوق بلدان شمال أفريقيا المتوسطية (٣ في المائة).
- تصدّر الصناعة الصيدلانية التونسية إلى الاتحاد الأوروبي (٤١ في المائة)، وإلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير بلدان شمال أفريقيا المتوسطية (٣٣ في المائة)، وإلى بلدان شمال أفريقيا المتوسطية (١٥ في المائة)، وإلى بقية بلدان العالم (١٠ في المائة).
- رغم تدني مستوى صادرات السودان من هذه المنتجات، فإن المنتجات الصيدلانية المصنعة في السودان تباع في بقية بلدان العالم (٦٨ في المائة)، وفي الاتحاد الأوروبي (٣١ في المائة). ولا توجد صادرات من هذه المنتجات من السودان إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويلاحظ إجمالا أن الاتحاد الأوروبي هو السوق الرئيسية التي تتوجّه لها الصادرات الجزائرية وبالأخص المغربية من المنتجات الصيدلانية. وتجدر الإشارة بالفعل إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة تتلقى في المجموع ٥٧ في المائة من الصادرات المصرية و٤٨ في المائة من الصادرات التونسية من منتجات هذا القطاع. وبذلك تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السوق الرئيسية التي تتوجّه إليها الصادرات المصرية والتونسية من المنتجات الصيدلانية؛ وهو ما لا ينطبق بالمطلق على الصادرات الجزائر (تبلغ حصتها الموجهة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٢ في المائة)، ولا على المغرب، الذي لا يصدر سوى ١٣ في المائة في المجموع إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا على السودان (صفر في المائة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

الشكل ٤

حصص الصادرات من المنتجات الصيدلانية حسب الوجهة في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٩

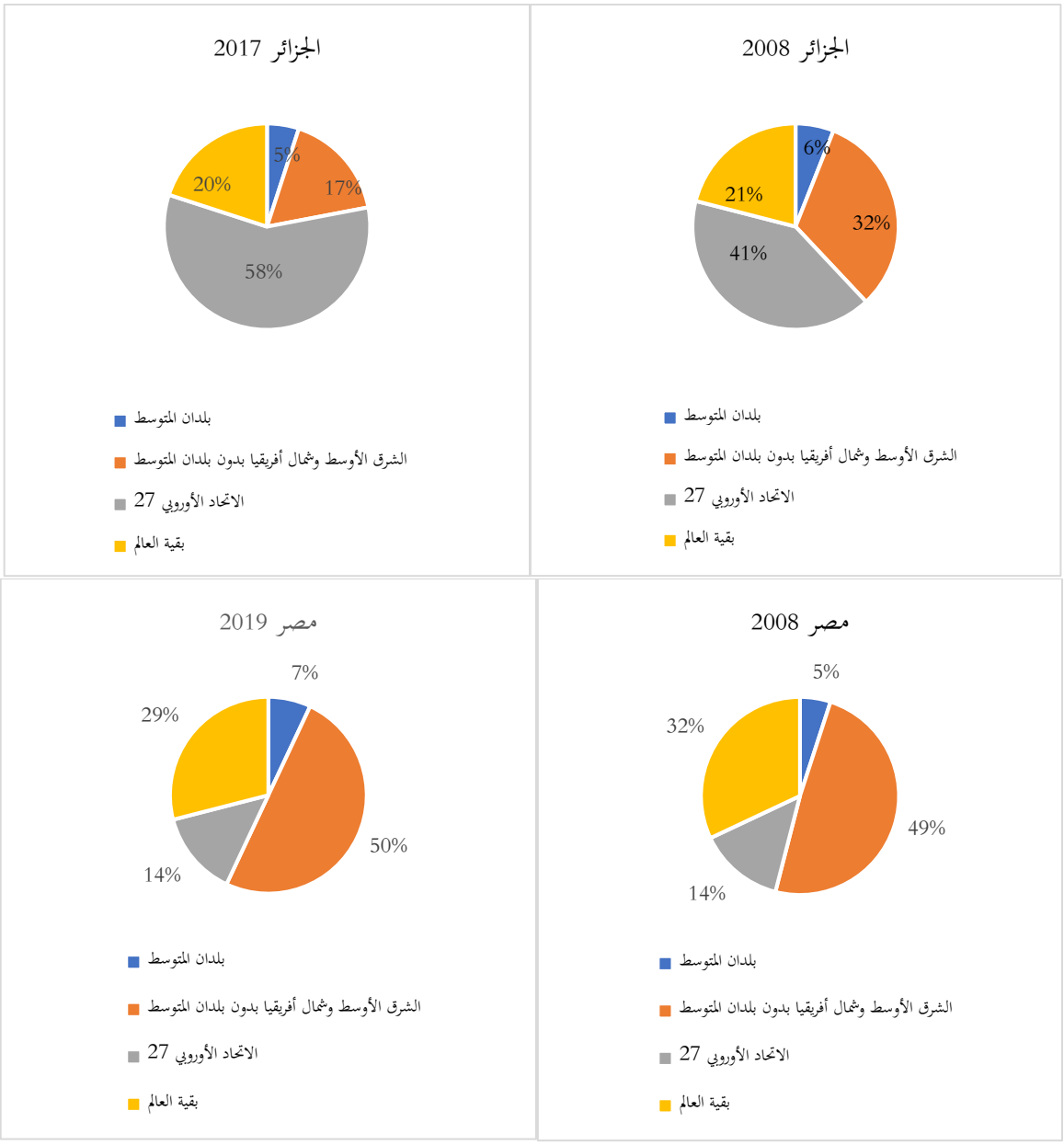

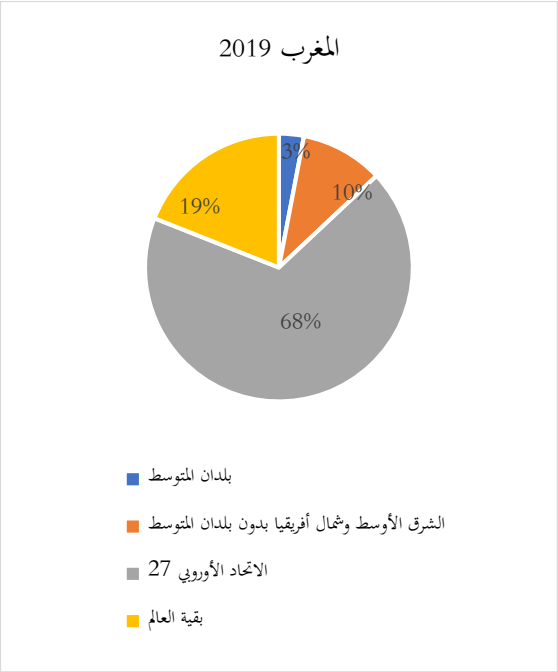
المغرب 2019
3%
10%
19%
68%
بلدان المتوسط
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدون بلدان المتوسط
الاتحاد الأوروبي 27
بقية العالم

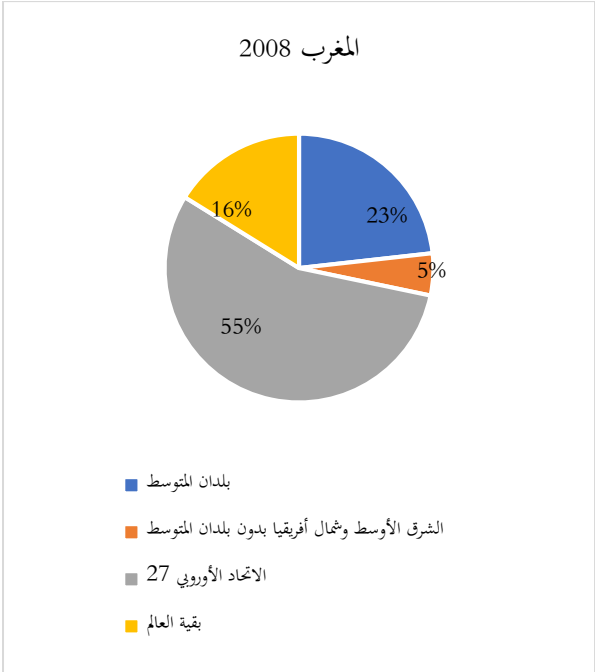
المغرب 2008
23%
5%
55%
16%
بلدان المتوسط
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدون بلدان المتوسط
الاتحاد الأوروبي 27
بقية العالم

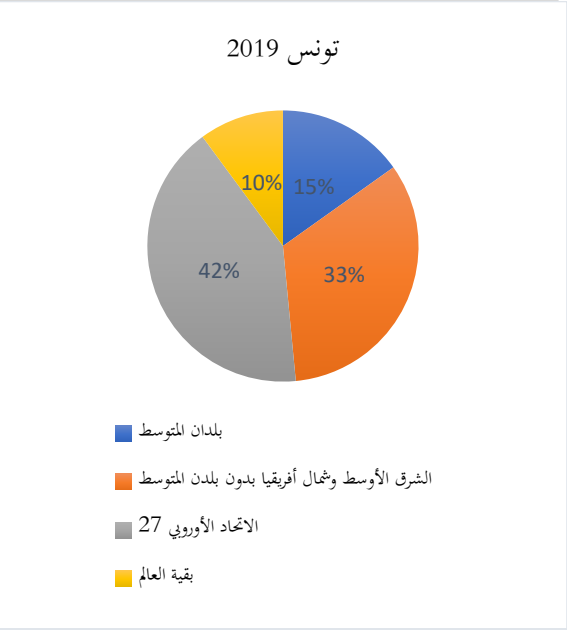
تونس 2019
15%
33%
42%
10%
بلدان المتوسط
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدون بلدن المتوسط
الاتحاد الأوروبي 27
بقية العالم

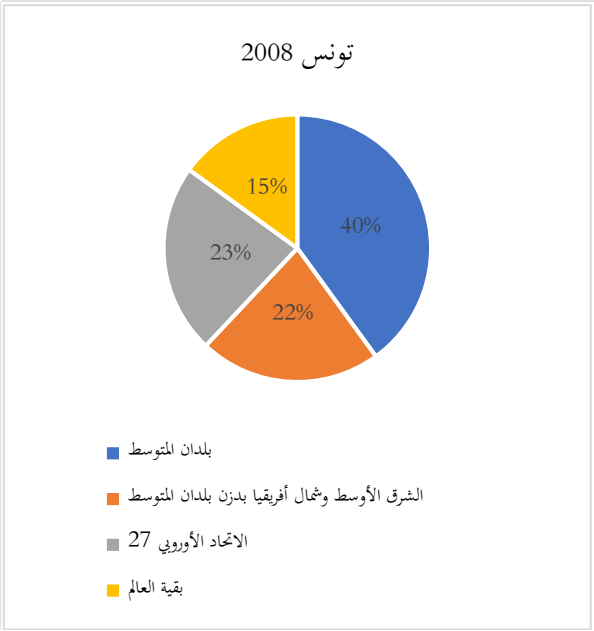
تونس 2008
40%
22%
23%
15%
بلدان المتوسط
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدزن بلدان المتوسط
الاتحاد الأوروبي 27
بقية العالم

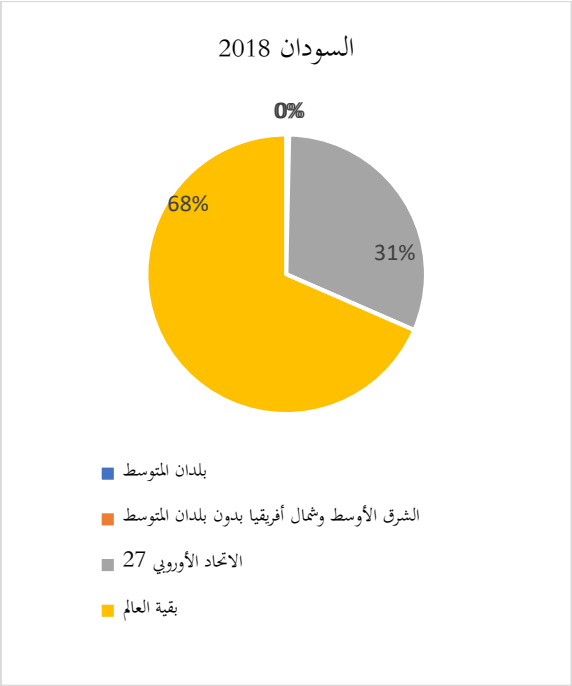

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

ج– المنتجات الصيدلانية الرئيسية المصدَّرة

يبيّن الشكل ٥ أن بلدان شمال أفريقيا المصدرة الرئيسية الأربعة تصدّر بالأساس ''أدوية معبأة للبيع بالتجزئة'' (٣٠٠٤ في تصنيف النظام المنسّق المكوّن من ٤ أرقام). وتمثل هذه الفئة من المنتجات ٨٥ في المائة من صادرات الصناعة الصيدلانية من تونس والمغرب و٨٣ في المائة من الجزائر، و٧٥ في المائة من مصر. ثم تلي هذه الفئة، بالنسبة للجزائر، منتجات ''الدم البشري ودم الحيوان والأمصال المضادة والمنتجات المناعية واللقاحات، والمواد السمّية ومستنبتات كائنات عضوية مجهرية'' (٣٠٠٢) (١٢ في المائة)، ومنتجات ''مواد الحشو وشاش الجراحة والضمادات'' (٣٠٠٥) (١٦,٥ في المائة)؛ وبالنسبة لمصر، ''أدوية، غير مقدمة في شكل جرعات محددة المقدار أو في أشكال أو علب موجّهة للبيع بالتجزئة'' (٣٠٠٣) (٨,٥ في المائة)؛ وبالنسبة للمغرب، منتجات ''الدم البشري ودم الحيوان والأمصال المضادة والمنتجات المناعية واللقاحات والمواد السمّية ومستنبتات كائنات عضوية مجهرية'' (٣٠٠٢) (٥,٥ في المائة) و ''مواد الحشو وشاش الجراحة والضمادات'' (٣٠٠٥) (٤,٣ في المائة)؛ وبالنسبة لتونس، '' منتجات صيدلانية أخرى (خيوط ومواد جراحية، وكواشف تصنيف فصائل الدم، وإسمنت الأسنان، ومواد هلامية، الخ.)'' (٣٠٠٦) (٩,٧ في المائة) و''مواد الحشو وشاش الجراحة والضمادات'' (٣٠٠٥) (٤,٣ في المائة).

الشكل ٥

منتجات الصناعة الصيدلانية المصدّرة (٤ أرقام، عن أحدث فترة*، نسبة مئوية من إجمالي القطاع)

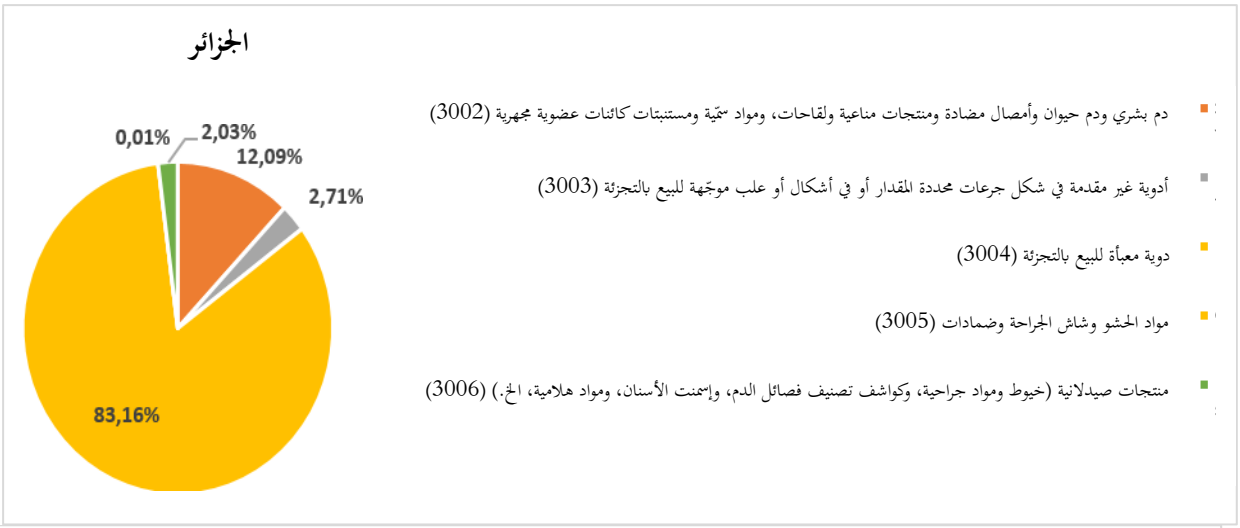

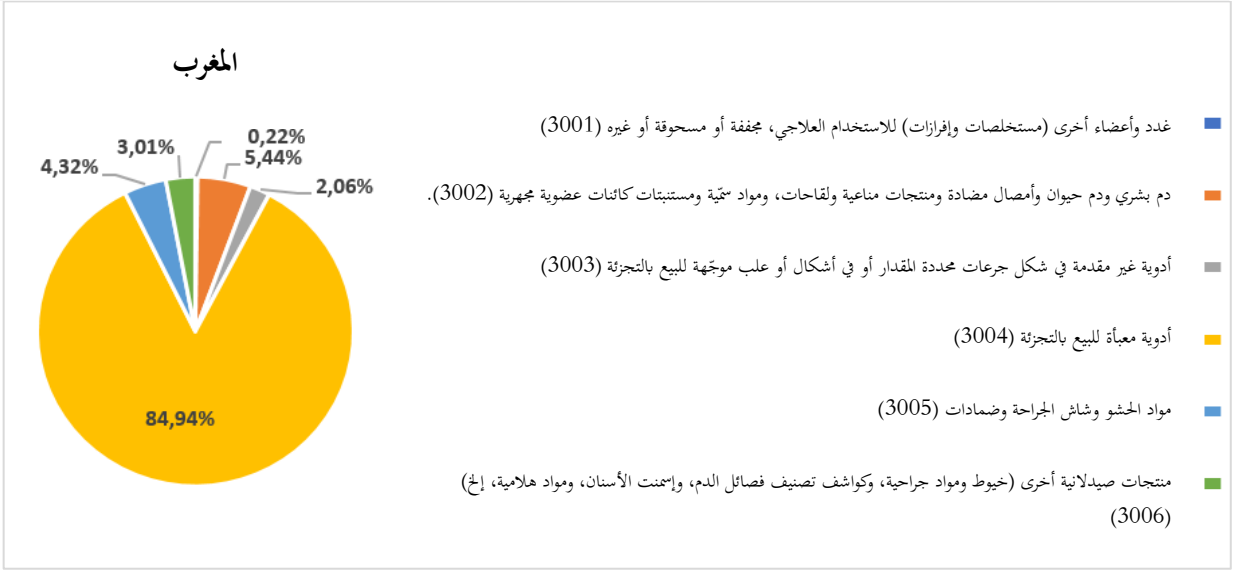

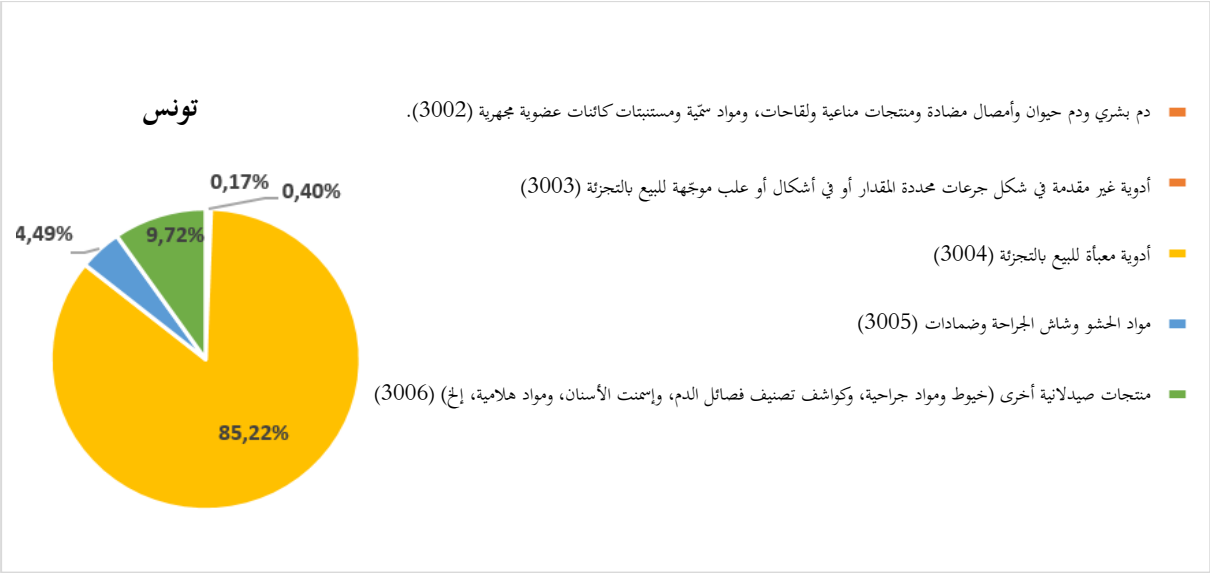

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) متوسط السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٧–٢٠١٨–٢٠١٩ بالنسبة لجميع البلدان و٢٠١٥–٢٠١٦–٢٠١٧ بالنسبة للجزائر).

ولم تتغير محتويات منتجات الصناعة الصيدلانية المصدرة إلا قليلا في بلدان شمال أفريقيا المذكورة على مدى السنوات العشر الماضية (الشكل ٦). وتعزى الزيادة في حجم صادرات هذه الصناعة أساسا إلى زيادة تصدير الأدوية المعبأة الموجّهة للبيع بالتجزئة (٣٠٠٤) في حالة كل من تونس والجزائر والمغرب. أما في حالة مصر، فقد ظل حجم الصادرات في هذه الفئة من المنتجات ثابتا. وكانت صادرات هذا البلد من منتجات ''مواد الحشو وشاش الجراحة والضمادات'' (٣٠٠٥) ومن الأدوية غير الموجهة للبيع بالتجزئة (٣٠٠٣) هي التي زادت في السنوات العشر الماضية. ويمكن أن نلاحظ أيضا أن الفترة نفسها شهدت كذلك زيادة في حجم الصادرات من منتجات ''الدم البشري ودم الحيوان والأمصال المضادة والمنتجات المناعية واللقاحات والمواد السمّية ومستنبتات الكائنات العضوية المجهرية'' (٣٠٠٢) بالنسبة للجزائر؛ وفي حجم الصادرات من منتجات ''مواد الحشو وشاش الجراحة والضمادات'' (٣٠٠٥) و''الأدوية غير المعبأة للبيع بالتجزئة'' (٣٠٠٣) بالنسبة للمغرب؛ وفي حجم الصادرات من المنتجات الصيدلانية الأخرى ''الخيوط والمواد الجراحية، وكواشف تصنيف فصائل الدم وإسمنت الأسنان والمواد الهلامية، إلخ.'' (٣٠٠٦) بالنسبة لتونس.

الشكل ٦

تطور تصدير منتجات الصناعة الصيدلانية على مدى السنوات العشر الأخيرة (٤ أرقام، بآلاف الدولارات)

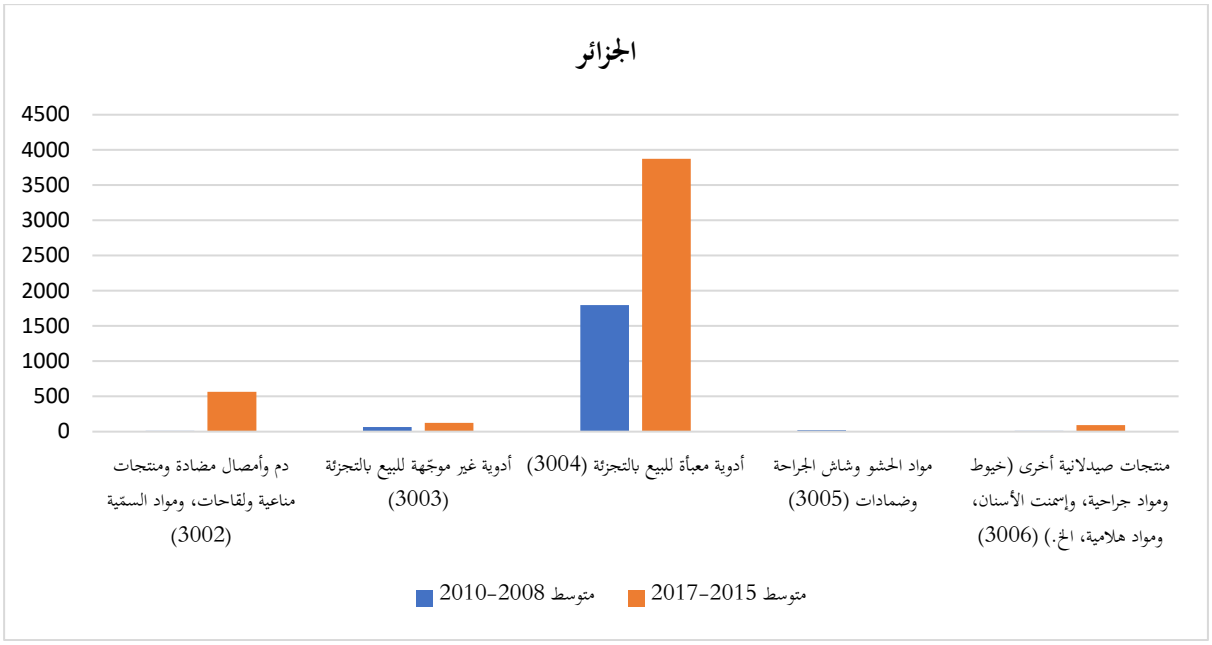

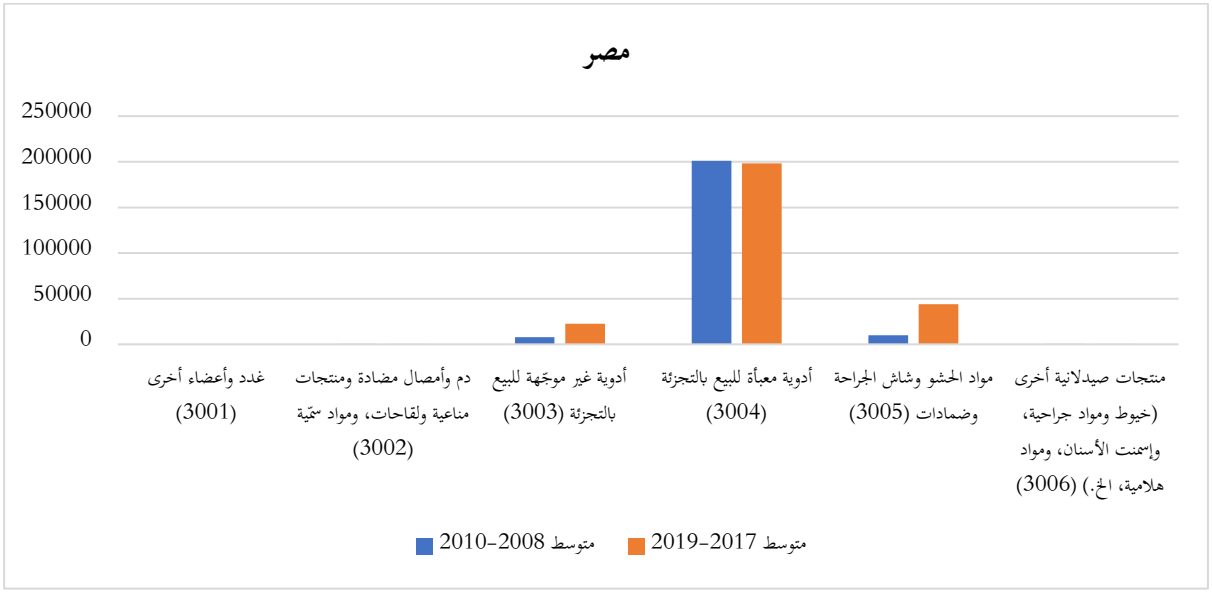

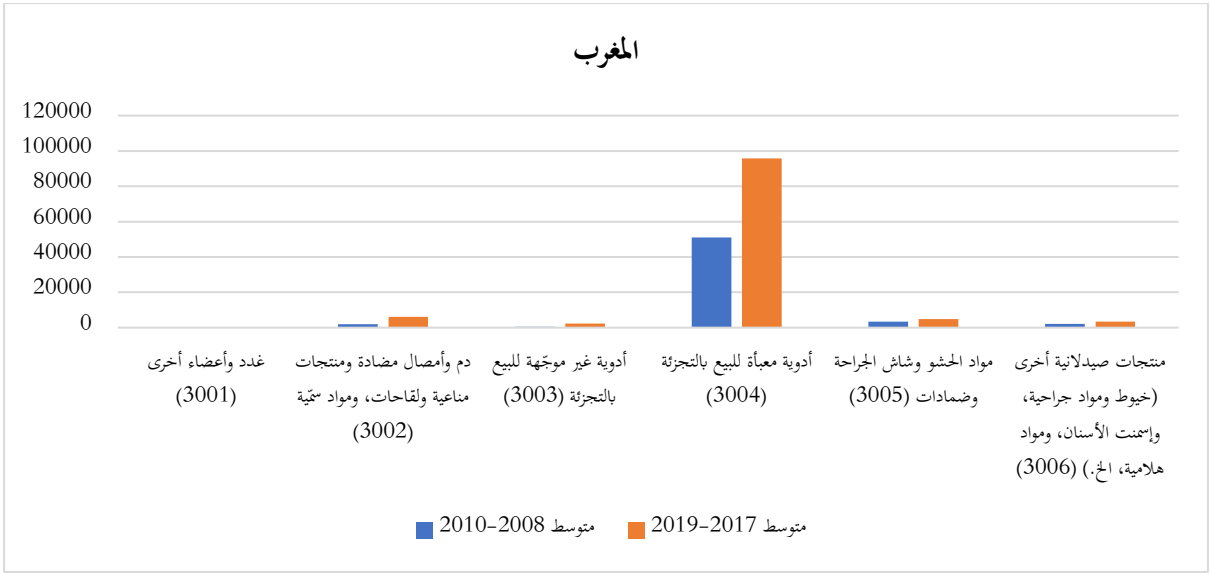

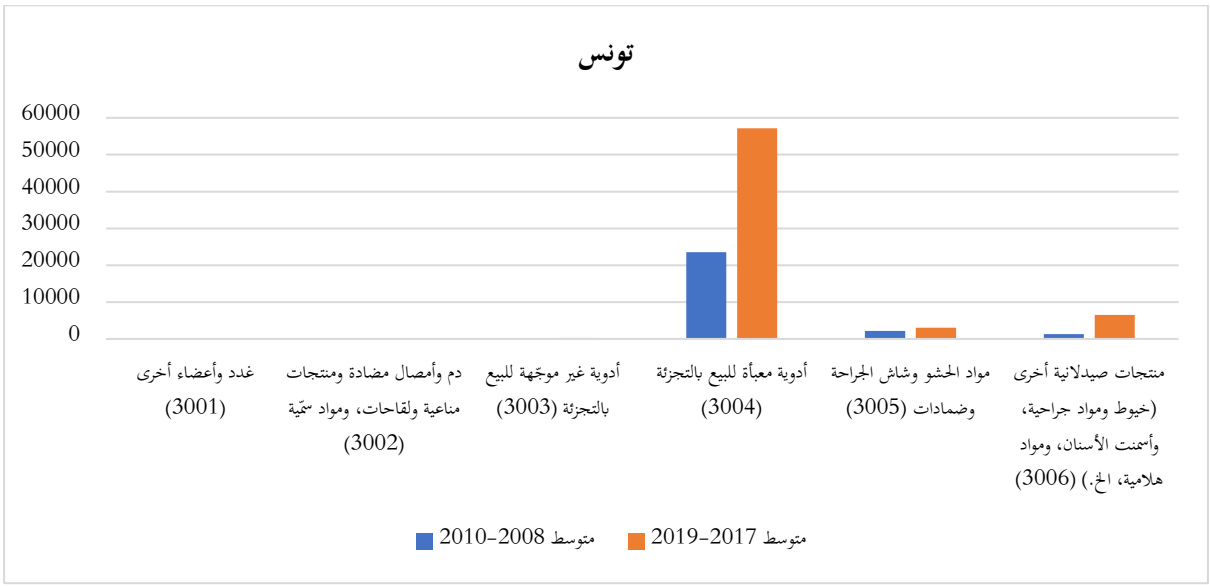

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

إن وضع هيكلية صادرات بلدان شمال أفريقيا في سياق هيكلية المبادلات الدولية للصناعة الصيدلانية (الشكل ٧) يظهر في المقام الأول أن ثمة، بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا، ارتفاعا في حصة ''الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة'' (٣٠٠٤) (قرابة ٧٩ في المائة مقابل ٦١,٥ في المائة) وانخفاضا في حصة فئة منتجات ''الدم والأمصال المضادة والمنتجات المناعية واللقاحات والمواد السمّية'' (٣٠٠٢) (١,٦ في المائة لجميع بلدان شمال أفريقيا مقابل ٣١,٦ في المائة في المبادلات الدولية). ويمكننا أيضا ملاحظة وجود فارق كبير إلى حد ما فيما يتعلق بمنتجات ''مواد الحشو وشاش الجراحة والضمادات'' إذ تمثل ١١,٥ في المائة في بلدان شمال أفريقيا مقابل ١,٤ في المائة في المبادلات الدولية.

الشكل ٧

مقارنة هيكل صادرات الصناعة الصيدلانية في بلدان شمال أفريقيا وهيكل المبادلات الصيدلانية العالمية (٤ أرقام)

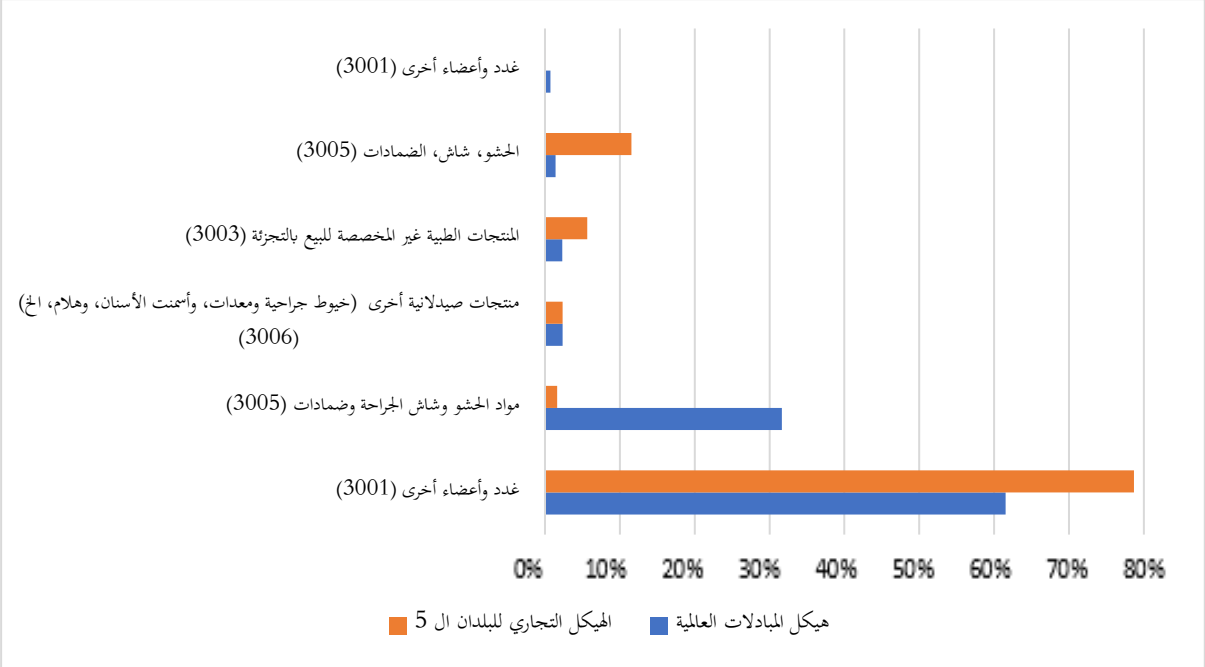

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) استندت عملية الحساب بإزاء هذه الهياكل على أساس متوسط الكميات المصدرة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩.

وتبيّن عملية تفكيك الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تصدرها بلدان شمال أفريقيا إلى منتجات ثانوية (الجدول ١) أن هذه الأدوية لا تحتوي تقريبا على بنسلين ولا على أنسولين ولا على هرمونات الكورتيكوستيرويد. بينما تُصدر الجزائر والمغرب مضادات حيوية أخرى، من النوع الذي يمكن مثلا أن يكون جزءا من التتراسيكلين والسيفالوسبورين والباسيتراسين والفانكومايسين، إلخ (نحو ١٠ في المائة من الأدوية التي تصدرها الجزائر و٦,٥ في المائة من الأدوية التي يصدرها المغرب). وتصدّر تونس أدوية هرمونية مثل الإبينفرين والاستروجين والبروجسترون، ألخ (٢٧ في المائة من إجمالي الأدوية المصدرة) وأدوية تحتوي على قلويدات (٧ في المائة). ومن جهة أخرى، يلاحظ أن غالبية الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تصدرها هذه البلدان من شمال أفريقيا تندرج في فئة ''المنتجات الأخرى'' (٣٠٠٤٩٠)، التي تشمل منتجات متنوعة مثل المسكنات ومضادات الاكتئاب ومضادات الضغط ومضادات الهيستامين ومواد التخدير ومدرات البول ومستحضرات طب العيون ومستحضرات طبابة الجلد ومحلول الدكستروز ومحلول الليفلوز ومستخلصات الكبد، الخ.

الجدول ١

تفكيك الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تصدرها بلدان شمال أفريقيا إلى منتجات ثانوية

الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة	الجزائر	مصر	المغرب	تونس
تحتوي على البنسلين أو مشتقاته (٣٠٠٤١٠)	٠,٦٠ %	٠,٢٨ %	١,٢٠ %	٠,٠٠ %
تحتوي على مضادات حيوية أخرى (٣٠٠٤٢٠)	٩,٨٧ %	٠,١٩ %	٦,٤٧ %	١,٨١ %
تحتوي على الأنسولين (٣٠٠٤٣١)	٠,٠٠ %	٠,٠٤ %	٠,٣٥ %	٠,٠٠ %
تحتوي على هرمونات الكورتيكوستيرويد (٣٠٠٤٣٢)	١,٢٣ %	٠,٠٠ %	١,٥١ %	٠,٠٠ %
تحتوي على منتجات أخرى (الإبينفرين، الإستروجين، الخ) (٣٠٠٤٣٩)	٠,٧٠ %	٠,٠٥ %	٠,١١ %	٢٦,٩٨ %
تحتوي على قلويدات أو مشتقاتها (٣٠٠٤١٠)	٠,٠٨ %	٠,٠٠ %	٠,١٠ %	٦,٩٣ %
أدوية أخرى تحتوي على فيتامينات (٣٠٠٤٥٠)	١,٣٣ %	٠,٩١ %	١,٠٩ %	٠,٠٨ %
منتجات أخرى (المسكنات ومضادات الاكتئاب، ألخ.) (٣٠٠٤٩٠)	٨٦,١٧ %	٩٨,٤٨ %	٨٩,١٧ %	٦٢,٥٦ %

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) استندت هذه الحسابات على أساس متوسط التدفقات على مدى السنوات الثلاث الماضية التي تتوفر بشأنها بيانات.

(**) المنتجات المصدرة حسب البلد وفقا لبيانات كومتريد عن التجارة الدولية مفصلة إلى أعلى مستوى ممكن من التفصيل (٦ أرقام)، علما بأن قطاع الصناعة الصيدلانية يتوافق في مجمله مع المستوى المكون من رقمين (القطاع ٣٠ في تصنيف النظام المنسّق).

ونلاحظ أيضا أن عدد المنتجات التي يصدّرها كل بلد من هذه البلدان قليل (بين ١٥ و٢٠ منتجا) وأن هذه الصادرات، كما سبقت الإشارة إليه أعلاه، تتركز بدرجة كبيرة في منتجات بعينها. وتمثل فئة ''المنتجات الأخرى'' من ''الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة'' (٣٠٠٤٩٠)، التي تشمل، كما ذكرنا آنفا، مجموعة متنوعة من المنتجات منها المسكنات ومضادات الاكتئاب ومستحضرات طب العيون، إلخ.، نسبة ٧١,٦٦ في المائة من صادرات الجزائر الصيدلانية، و٧٣,٣٢ في المائة من صادرات مصر، و٧٥,٧٤ في المائة من صادرات المغرب، و٥٣,٣١ في المائة من صادرات تونس. وصادرات كل واحد من هذه البلدان مغطاة في حدود ٩٠ في المائة على الأقل، فقط بإضافة منتجين أو ثلاثة إلى فئة ''المنتجات الأخرى'' من الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة. فمصر، على سبيل المثال، تحقق أكثر من ٩٧ في المائة من صادراتها من المنتجات الصيدلانية بثلاثة منتجات فقط.

وبذلك، فإن بلدان شمال أفريقيا تصدّر بشكل أساسي، إضافة إلى المنتجات التي تندرج ضمن فئة ''المنتجات الأخرى'' (٣٠٠٤٩٠)، أدوية موجّهة للبيع بالتجزئة تحتوي على مضادات حيوية (٣٠٠٤٢٠) (٨,٢١ في المائة من صادرات الجزائر الصيدلانية و٥,٥ في المائة من صادرات المغرب)، وعلى لقاحات للطب البشري (٣٠٠٢٢٠) (٦,٢ في المائة للجزائر)، ولقاحات للطب البيطري (٤,٤٣ في المائة للمغرب)، وضمادات لاصقة (٣٠٠٥١٠) (١٥,٨٥ في المائة لمصر)، ومستحلبات زيت الصويا أو محلول الدكستروز، إلخ. (٣٠٠٣٩٠) (٨,٢٦ في المائة لمصر)، وهرمونات الإبينفرين والإستروجين، إلخ. (٣٠٠٤٣٩) (٢٣ في المائة لتونس)، وعُلب وأطقم الإسعافات الأولية (٣٠٠٦٥٠) (٩,٣ في المائة لتونس)، وأدوية تحتوي على قلويدات (٣٠٠٤٤٠) (٥,٩١ في المائة لتونس)، ومواد الحشو وشاش الجراحة وضمادات وغيرها (٣٠٠٥٩٠) (٣٠٠٥٩٠) (٤,٢٨ في المائة للمغرب)، ومواد سمّية ومضادات السموم وفيروسات وبكتيريا مضادة للجراثيم، إلخ. (٣٠٠٢٩٠) (٣,١٩ في المائة للجزائر). وتمثل جميع المنتجات الصيدلانية الأخرى التي تصدرها بلدان شمال أفريقيا أقل من ٣ في المائة من صادراتها في هذا القطاع.

ثانيا–١–٢ صادرات القطاع الصيدلاني

أ– حجم الواردات وتطورها

لقد أخذت الواردات من المنتجات الصيدلانية في بلدان شمال أفريقيا، باستثناء الجزائر، منحىً تصاعديا بوجه عام في السنوات العشر الأخيرة (الشكل ٨). وكانت هذه الزيادة أكثر حدّة بالنسبة لمصر، إذ زادت قيمة وارداتها في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٩ بثلاثة مرات تقريبا، حيث ارتفعت من ٩٢١ مليون دولار إلى ٢,٦ مليار دولار. وزادت واردات موريتانيا وليبيا بأكثر من الضعف، وهو ما لا يظهره الشكل بالنسبة لموريتانيا لأن مبالغ وارداتها صغيرة جدا. ففي عام ٢٠١٠، استوردت موريتانيا ما قيمته ١٦ مليون دولار من المنتجات الصيدلانية (أي أقل مما استوردته مصر بـ ٥٧ مرة)؛ وفي عام ٢٠١٩، استوردت ما قيمته ٣٧ مليون دولار (أي أقل مما استوردته مصر بـ ٧٠ مرة). وبلغت قيمة واردات ليبيا من المنتجات الصيدلانية في عام ٢٠٠٨، ٢٢٦,٨ مليون دولار. وارتفعت في عام ٢٠١٨ إلى ٥٤٢,٧ مليون دولار. وتجدر الملاحظة أن واردات ليبيا سجلت في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ قفزة بنحو ٥٨ في المائة تقريبا، وهو ما جعلها تبلغ مستوى واردات تونس. وتضاعفت واردات المغرب من المنتجات الصيدلانية بمقدار ١,٧، حيث ارتفعت من ٣٨٦,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٧١ مليون دولار في عام ٢٠١٩. وسجلت واردات تونس نفس المنحى التصاعدي تقريبا، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ قليلا، حيث ارتفعت من ٣٧٣,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٥٤٤ مليون دولار في عام ٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى أن واردات تونس في هذا القطاع بلغت ٦٠٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٣، وانخفضت إلى ٤٦٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦، ثم ارتفعت مرة أخرى بعد ذلك. أما الكميات التي استوردتها الجزائر في السنوات الأخيرة فكانت أقل انتظاما مما كانت عليه بالنسبة لتونس: ففي عام ٢٠٠٨، كانت الجزائر الأكثر استيرادا للمنتجات الصيدلانية إذ بلغت قيمتها ١,٧ مليار دولار، وأخذ هذا المبلغ في الانخفاض قليلا حتى عام ٢٠١٠، ثم ارتفع ارتفاعا كبيرا فبلغ نحو ٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤ ثم انخفض من جديد. وفي عام ٢٠١٧ (وهو آخر عام تتوافر عنه بيانات بشأن الجزائر)، بقي حجم الواردات كما كان في عام ٢٠٠٨ تقريبا، حيث بلغت قيمته نحو ١,٩ مليار دولار، وبذلك تأتي الجزائر خلف مصر مباشرة من حيث حجم الواردات. أما عن السودان، فالبيانات متوفرة اعتبارا من عام ٢٠١٢ فقط. وزاد حجم واردات السودان، التي بلغت قيمتها في ذلك العام ٣٠٨,٥ مليون دولار، وارتفعت في عام ٢٠١٨ إلى نحو ٤٠٧ ملايين دولار.

وفي الإجمال، إذا ما أخذنا في الاعتبار متوسط الواردات من المنتجات الصيدلانية على مدى السنوات الثلاث الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات، فإن مصر هي الأكثر استيرادا، تليها الجزائر ثم المغرب ثم تونس ثم السودان ثم ليبيا ثم موريتانيا. وتستورد موريتانيا كمية تقل بـ ١٠ إلى ١٢ مرة عما تستورده ليبيا أو يستورده السودان وتقل بـ ٦٢ مرة عما تستورده مصر. ويقل استيراد ليبيا والسودان عما تستورده مصر بـ ٥ إلى ٦ مرات وأقل مما يستورده المغرب وتونس بنحو ٤ مرات. وبالمقارنة بين الجزائر ومصر، فإن مستوى الواردات الجزائرية قريب نسبيا من مستوى الواردات المصرية.

الشكل ٨

تطور الواردات من المنتجات الصيدلانية (بآلاف الدولارات)

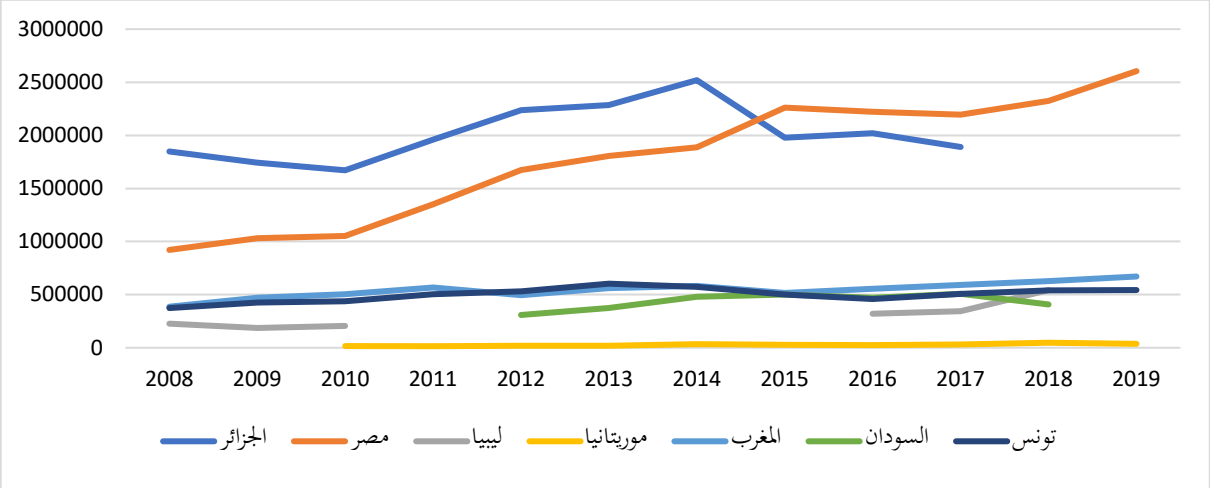

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) البيانات عن صادرات موريتانيا من المنتجات الصيدلانية متوفرة اعتبارا من عام ٢٠١٠.

(**) بالنسبة للجزائر، البيانات متوفرة إلى غاية عام ٢٠١٧ فقط.

وقد زادت حصة المنتجات الصيدلانية في إجمالي الواردات على مدى السنوات العشر الأخيرة بالنسبة لليبيا ومصر وتونس والمغرب؛ وظلت مستقرة بالنسبة لموريتانيا وتراجعت بالنسبة للسودان والجزائر، رغم أن حجمها بالنسبة للجزائر يظل الأعلى إذ بلغت نسبتها ٤,١ في المائة بقليل، وهي نسبة قريبة من متوسط حصة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٤,٤ في المائة) (الشكل ٩). وتأتي بعدها تباعا ليبيا (٤ في المائة)، والسودان (٣,٩ في المائة)، ومصر (٣,٣ في المائة)، وتونس (٢,٥ في المائة)، علما بأن حصة البلدين الأخيرين تزيد عن متوسط حصة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (٢ في المائة)، والصين (١,٦ في المائة). وبلغت حصة الواردات من المنتجات الصيدلانية في إجمالي الواردات ١,٣ في المائة بالنسبة للمغرب، و١ في المائة بالنسبة لموريتانيا، في حين بلغت ٠,٥ في المائة بالنسبة للهند. ويلاحظ أن حصة المنتجات الصيدلانية من إجمالي الواردات بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا أعلى مما هي عليه من إجمالي صادراتها (فقد تراوحت حصتها في الصادرات، كما أشرنا أعلاه، ما بين ٠,٩ في المائة بالنسبة لمصر و٠,٠١ بالنسبة للجزائر). ومقارنة بحجم المبادلات لبلدان شمال أفريقيا، تستورد هذه البلدان منتجات صيدلانية أكثر مما تصدر. وكما سبق ذكره آنفا، فإن الاستنتاج هو نفسه من حيث القيمة.

الشكل ٩

حصة المنتجات الصيدلانية في إجمالي الواردات في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٩ لبلدان شمال أفريقيا والبلدان التي تصلح مقارنتها بها

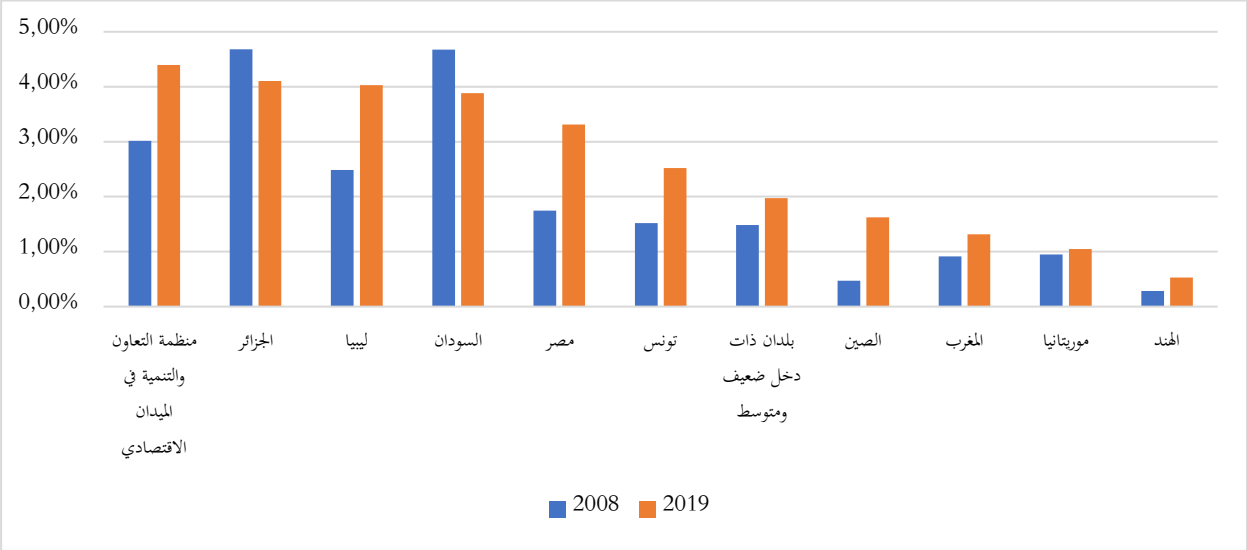

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) آخر السنوات التي تتوافر عنها بيانات هي عام ٢٠١٧ بالنسبة للجزائر وعام ٢٠١٨ بالنسبة لليبيا والسودان. والسنوات الأولى التي تتوافر عنها بيانات هي عام ٢٠١٠ بالنسبة لموريتانيا وعام ٢٠١٢ بالنسبة للسودان.

ب– المصادر الرئيسية للواردات من المنتجات الصيدلانية

المصدر الرئيسي للواردات من المنتجات الصيدلانية هو الاتحاد الأوروبي بنسب ظلت غير مستقرة بالنسبة للجزائر (٧٦ في المائة و٧٥ في المائة في ٢٠٠٨ و٢٠١٧) وبالنسبة لتونس (٨١ في المائة في ٢٠٠٨ و٧٧ في المائة في ٢٠١٩)، أو تميزت بانخفاض طفيف بالنسبة لمصر (٦٠ في المائة في ٢٠٠٦ و٥٤ في المائة في ٢٠١٩) وبالنسبة للمغرب (٨١ في المائة في ٢٠٠٨ و٧٣ في المائة في ٢٠١٩)، أو بزيادة حادة بالنسبة لموريتانيا (٤٢ في المائة في ٢٠١٠ و٧٤ في المائة في ٢٠١٩)، وبالنسبة لليبيا (٢٩ في المائة في ٢٠٠٨ و٥٤ في المائة في ٢٠١٨) وبالنسبة للسودان (٢٣ في المائة في ٢٠١٢ و٢٨ في المائة في ٢٠١٨). أما حصة الواردات من المنتجات الصيدلانية القادمة من دول البحر الأبيض المتوسط (الأردن وتونس والجزائر وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب) فمنخفضة للغاية (١١ في المائة بالنسبة لليبيا و٩ في المائة لموريتانيا و٤ في المائة للجزائر و٣ في المائة لتونس و١ في المائة لمصر والمغرب). وكانت الحصة الأكبر من هذه الواردات من نصيب السودان (٢٠ في المائة). أما نسبة الواردات من بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهي أقل من ذلك (٣ في المائة في مصر و٢ في المائة في المغرب و١ في المائة في الجزائر وأقل من ٠,٠١ في المائة في موريتانيا وتونس). وبلغت هذه الحصة بالنسبة لليبيا والسودان ١٠ في المائة. وباستثناء موريتانيا وليبيا، فقد ارتفعت حصة الواردات من المنتجات الصيدلانية من بقية بلدان العالم، وهي تمثل حاليا نسبة ٤٣ في المائة لمصر، و٤٢ في المائة للسودان، و٢٤ في المائة للمغرب، و٢٠ في المائة لتونس، و١٩ في المائة للجزائر، و١٧ في المائة لموريتانيا (الشكل ١٠).

الشكل ١٠

حصص الواردات في المنتجات الصيدلانية حسب المصدر في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٩

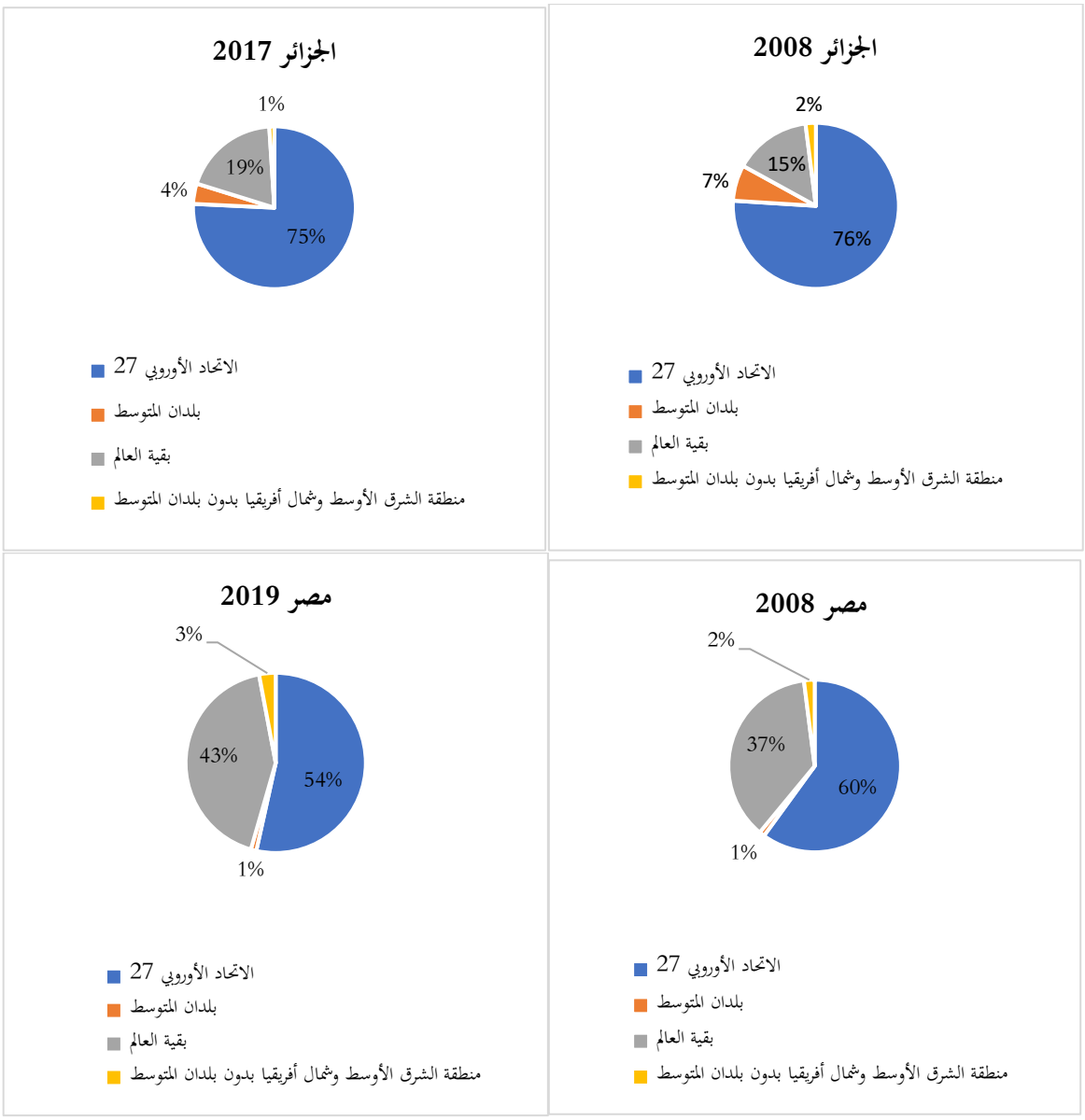

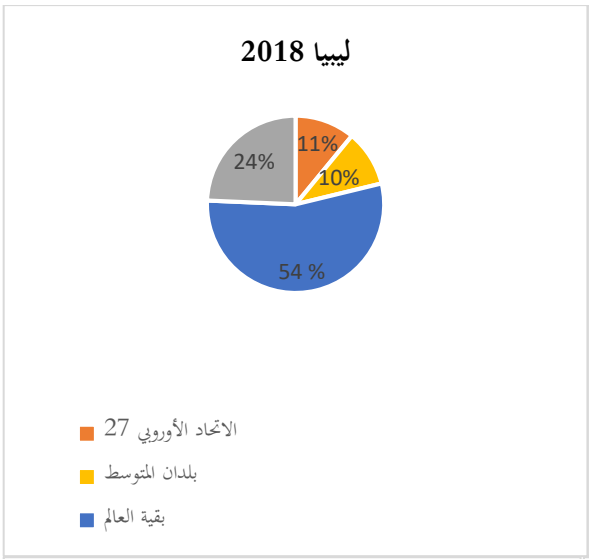
ليبيا 2018
11%
10%
54 %
24%
الاتحاد الأوروبي 27
بلدان المتوسط
بقية العالم

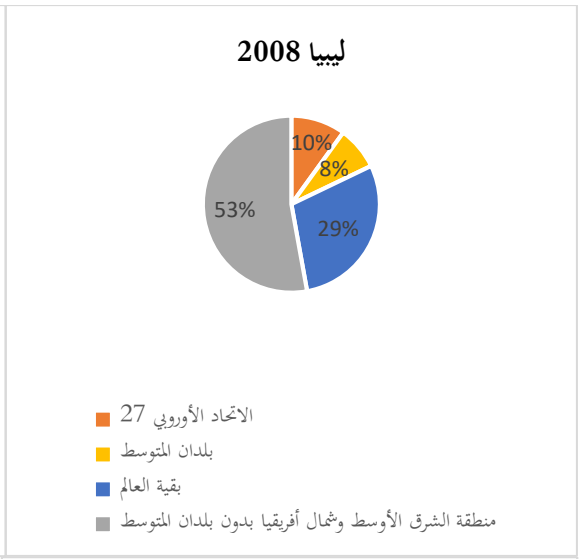
ليبيا 2008
10%
8%
29%
53%
الاتحاد الأوروبي 27
بلدان المتوسط
بقية العالم
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدون بلدان المتوسط

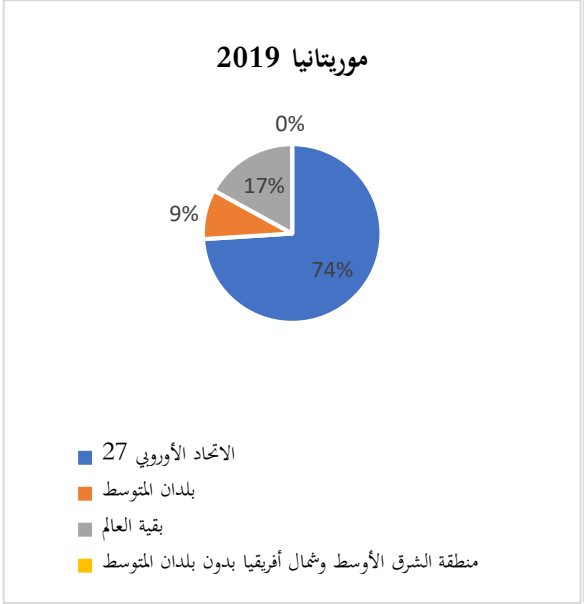
موريتانيا 2019
0%
17%
9%
74%
الاتحاد الأوروبي 27
بلدان المتوسط
بقية العالم
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدون بلدان المتوسط

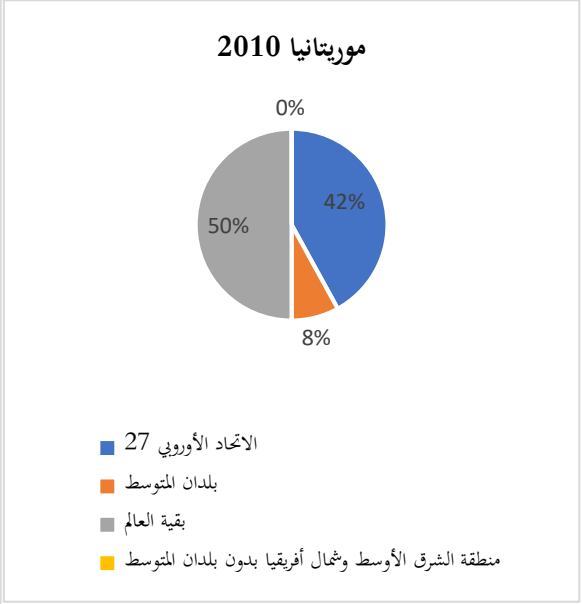
موريتانيا 2010
0%
42%
50%
8%
الاتحاد الأوروبي 27
بلدان المتوسط
بقية العالم
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدون بلدان المتوسط

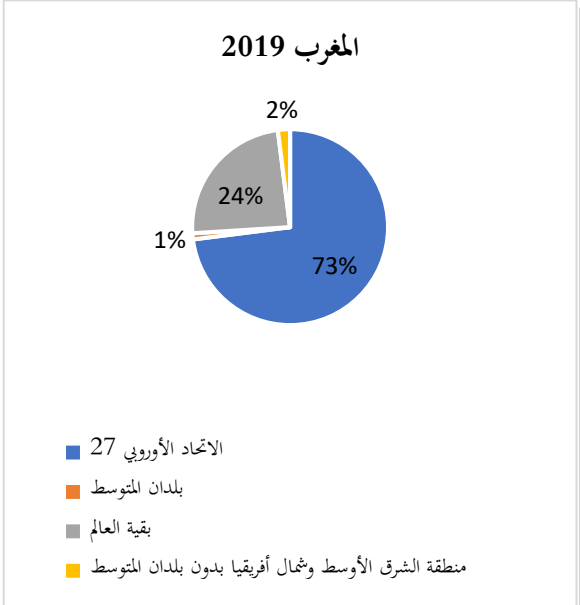
المغرب 2019
2%
24%
1%
73%
الاتحاد الأوروبي 27
بلدان المتوسط
بقية العالم
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدون بلدان المتوسط

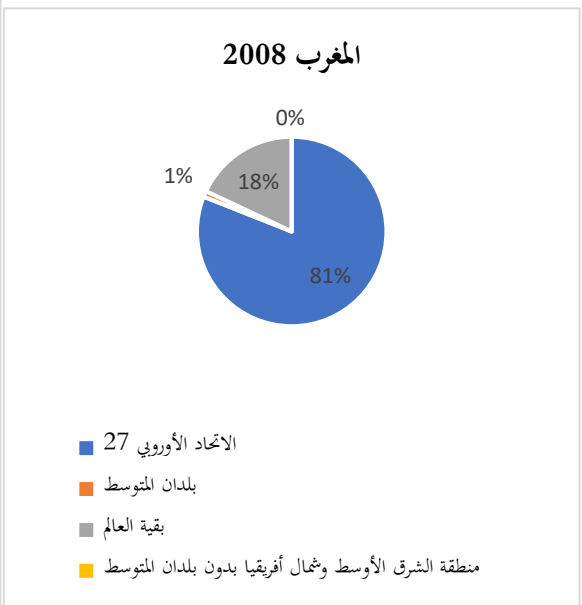
المغرب 2008
0%
1%
18%
81%
الاتحاد الأوروبي 27
بلدان المتوسط
بقية العالم
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدون بلدان المتوسط

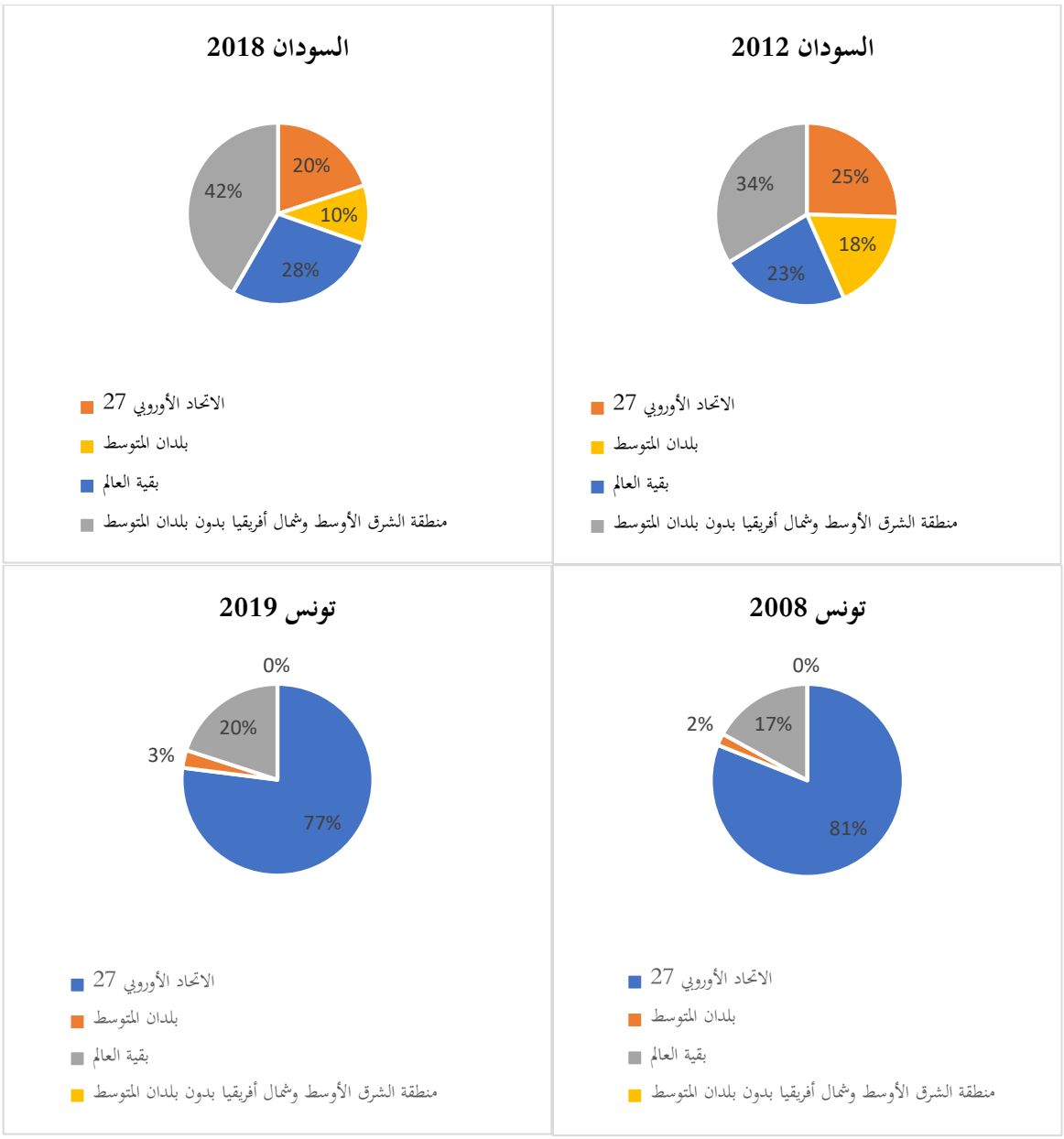

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

ج– المنتجات الرئيسية التي تستوردها بلدان شمال أفريقيا

تستورد بلدان شمال أفريقيا بالدرجة الأولى فئة المنتجات نفسها التي تصدرها، وهي الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة (٣٠٠٤) (الشكل ١١). وبالفعل، تمثل هذه الفئة من المنتجات ٨٨ في المائة من واردات القطاع الصيدلاني في موريتانيا، و٨٧ في المائة في مصر، و٦٩ في المائة في الجزائر، و٦٧ في المائة في المغرب، و٦٢ في المائة في ليبيا، و٤٥ في المائة في تونس. والسودان هو الوحيد الذي يستورد حصة أكبر من الأدوية غير الموجّهة للبيع بالتجزئة (٣٠٠٣)، إذ تمثل ٤٨ في المائة من وارداته الصيدلانية. وتستورد تونس أيضا هذه الفئة من الأدوية بكثافة (٣٥ في المائة من واردات القطاع). وثمة فئة أخرى من المنتجات تندرج في فئة "منتجات الدم والأمصال مضادة والمنتجات المناعية واللقاحات والمواد السمية" (٣٠٠٢) وهي تمثل حصة لا يستهان بها من الواردات من المنتجات الصيدلانية، إذ بلغت أكثر من ٢٨ في المائة لليبيا و٢٥ في المائة للمغرب و٢٠ في المائة للجزائر و١٤ في المائة تقريبا لتونس وأقل بقليل من ١٠ في المائة لمصر و٩,٥ في المائة للسودان و٨ في المائة لموريتانيا.

الشكل ١١

منتجات الصناعة الصيدلانية المستوردة (٤ أرقام، عن أحدث فترة*، نسبة مئوية من إجمالي القطاع)

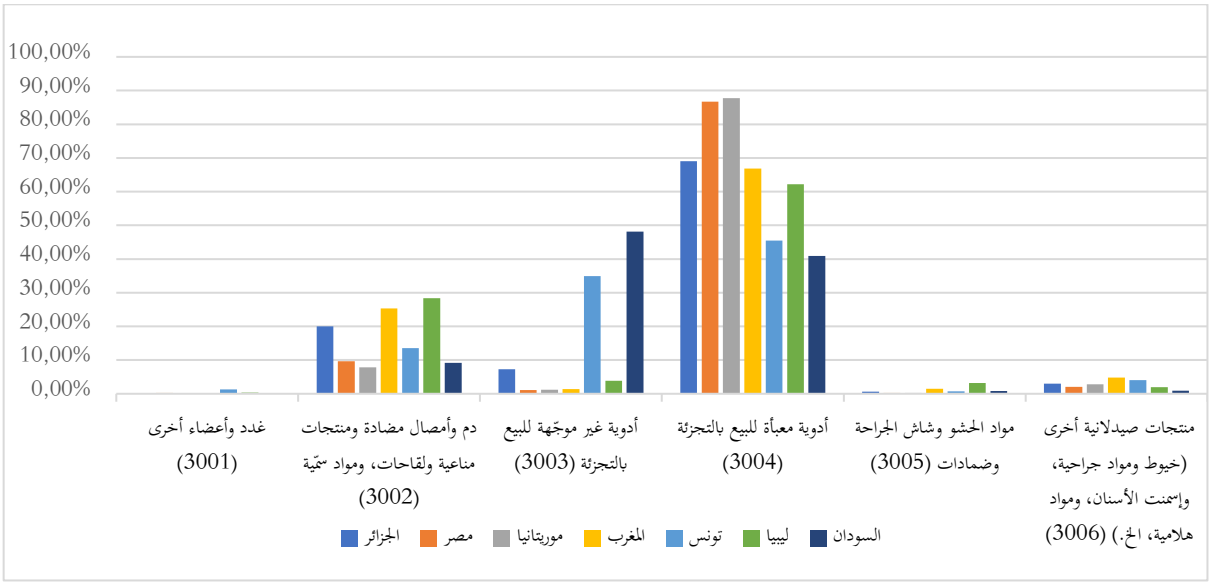

المصدر: كومتريد – الأونكتاد

(*) متوسط السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٧–٢٠١٨–٢٠١٩) بالنسبة لمصر وموريتانيا والمغرب وتونس، و(٢٠١٦–٢٠١٧–٢٠١٨) بالنسبة لليبيا والسودان، و(٢٠١٥–٢٠١٦–٢٠١٧) بالنسبة للجزائر.

وعند تفكيك الأدوية المعبّأة للبيع بالتجزئة (٣٠٠٤) المستوردة إلى منتجات فرعية من ٦ أرقام (الجدول ٢)، يتبيّن أن ثمة أوجه تشابه كثيرة مع هيكل الصادرات لأن معظم هذه الأدوية تنتمي إلى فئة ''المنتجات الأخرى'' (٣٠٠٤٩٠) التي تشمل، كما سبق ذكره أعلاه، مجموعة متنوعة من المنتجات منها المسكنات ومضادات الاكتئاب ومضادات ضغط الدم ومضادات الهيستامين ومواد التخدير ومدرات البول ومستحضرات طب العيون ومستحضرات طبابة الجلد ومحلول الدكستروز ومحلول الليفيلوز ومستخلصات الكبد، الخ. والجزائر هي الوحيدة التي تستورد منتجات فرعية أخرى تتجاوز حصصها ١٠ في المائة من إجمالي واردات الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة. ويتعلق الأمر بأدوية تحتوي على أنسولين (١٧ في المائة) ومضادات حيوية غير البنسلين (١١,٥ في المائة). وتقل الحصص الاستيرادية عن حصة الـ ١٠ في المائة في حالة ليبيا التي تستورد أدوية تحتوي على مضادات حيوية أخرى في حدود ٩ في المائة، وفي حالة المغرب الذي يستورد أدوية تحتوي على هرمونات أخرى غير الكورتيكوستيرويدات تقدر بحصة دون الـ ٩ في المائة بقليل. وبالنسبة لهذه البلدان الخمسة المستوردة الرئيسية في شمال أفريقيا للأدوية المعبّأة للبيع بالتجزئة (٣٠٠٤)، لا يتجاوز أي منتج ثانوي آخر حصة قدرها ٨ في المائة من إجمالي الواردات من الأدوية المعبّأة للبيع بالتجزئة.

وفيما يتعلق بموريتانيا والسودان (وكلاهما لا يظهر في الجدول ٢)، تندرج وارداتهما من الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة بالكامل تقريبا ضمن فئة ''المنتجات الأخرى'' (٣٠٠٤٩٠)، التي تتألف بالأخص من المسكنات ومضادات الاكتئاب، إلخ.

الجدول ٢

تفكيك الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تستوردها بلدان شمال أفريقيا إلى منتجات ثانوية

الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
تحتوي على البنسلين أو مشتقاته (٣٠٠٤١٠)	٠,٤٩ %	٢,٦٢ %	٥,٤٤ %	١,٦٠ %	٠,٠٣ %
تحتوي على مضادات حيوية أخرى (٣٠٠٤٢٠)	١١,٥١ %	٥,١١ %	٩,٠٧ %	٦,٧٥ %	٢,٩٦ %
تحتوي على الأنسولين (٣٠٠٤٣١)	١٧,٣٨ %	٠,٥٩ %	٢,٠٢ %	٣,٣٠ %	٦,٧٩ %
تحتوي على هرمونات الكورتيكوستيرويد أو مشتقاتها (٣٠٠٤٣٢)	٥,٠٩ %	٠,٦٦ %	٠,٧٠ %	٤,٣٦ %	٠,٢٥ %
هرمونات أخرى (الإبينفرين، الإستروجين، الخ) (٣٠٠٤٣٩)	٧,١٧ %	٠,٨١ %	٥,٢٧ %	٨,٨٧ %	٣,٢١ %
تحتوي على قلويدات أو مشتقاتها (٣٠٠٤١٠)	٠,٦٤ %	٣,٨٩ %	١,٩٥ %	١,١٢ %	٠,٠٠ %
أدوية أخرى تحتوي على فيتامينات (٣٠٠٤٥٠)	٣,٦٨ %	٠,٤٤ %	٢,٣١ %	١,٩٩ %	٠,٥٢ %
منتجات أخرى (مسكنات، مضادات الاكتئاب، ألخ.) (٣٠٠٤٩٠)	٥٤,٠٥ %	٨٥,٨٧ %	٧٣,٢٤ %	٧٢,٠٢ %	٨٦,٢٥ %

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) استندت هذه الحسابات على أساس متوسط التدفقات على مدى السنوات الثلاث الأخيرة التي تتوفر عنها بيانات.

ثانيا– ١–٣– الميزان التجاري للمنتجات الصيدلانية

كانت واردات بلدان المنطقة من المنتجات الصيدلانية، طوال هذه الفترة، أكثر من الصادرات. بل إن الميزان التجاري تدهور بالنسبة لجميع البلدان، وبالأخص بالنسبة لمصر، التي ازداد العجز في ميزانها التجاري من نحو ٧٥١ مليون دولار في

عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩ (الشكل ١٢). وبعبارة أخرى، كانت الواردات تزيد عن الصادرات في عام ٢٠٠٨ بأكثر بقليل من خمسة مرات، بينما تزيد عنها حاليا بنحو ١٠ مرات. وبالنسبة للجزائر، وبصورة أكثر حدّة بالنسبة لليبيا وموريتانيا والسودان، التي لا تصدّر إلا القليل، فإن عجز الميزان التجاري لديها أخذ نفس المنحى الذي أخذته الواردات. وبذلك، تدهور الميزان التجاري الجزائري للمنتجات الصيدلانية بالأخص في الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٤، حيث زاد العجز فيها من نحو ١,٧ مليار دولار إلى ٢,٥ مليار دولار، ثم تراجع إلى ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٧. وفي ليبيا، زاد عجز الميزان التجاري من –٢٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى –٥٤٢,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وفي السودان، بلغ العجز نفس المستوى الذي بلغه العجز لدى ليبيا: فقد زاد من ٣٠٨,٥ مليون دولار إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار منذ عام ٢٠١٥، ثم انخفض قليلا في عام ٢٠١٨ (في حدود ٤٠٠ مليون دولار). وكان العجز المسجل لدى موريتانيا هو الأقل، ليس لأن البلاد يصدر، ولكن لأن وارداته أقل من واردات بلدان شمال أفريقيا الأخرى. وقد ارتفع من ١٦ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٤٧ مليون دولار في عام ٢٠١٩. وقد أخذ عجز الميزان التجاري لدى تونس والمغرب نفس المنحى تقريبا في السنوات العشر الأخيرة، إذ ارتفع من ٣٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٦٨ مليون دولار في عام ٢٠١٩ بالنسبة لتونس، ومن ٣٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٠٩ مليون دولار في عام ٢٠١٩ بالنسبة للمغرب.

الشكل ١٢

عجز الميزان التجاري في المنتجات الصيدلانية لكل بلد من بلدان شمال أفريقيا من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٩، بآلاف الدولارات

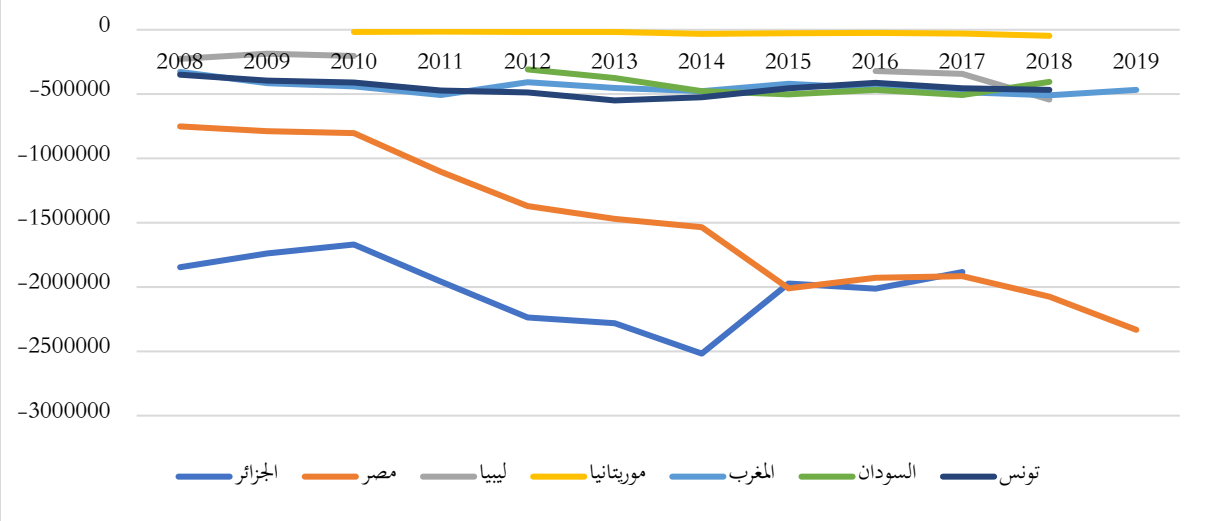

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) بالنسبة لموريتانيا، جرى حساب عجز الميزان التجاري بتعميم أرقام الصادرات استنادا إلى بيانات متطابقة. لذا ينبغي أخذ هذا العجز بحذر.

ثانيا–٢ ملامح القدرة التنافسية

ثانيا–٢–١– مبادلات منطقة شمال أفريقيا في القطاع الصيدلاني

بالنظر إلى مجموع صادرات وواردات بلدان شمال أفريقيا من المنتجات الصيدلانية، يتبيّن أن حصتها في المبادلات الدولية لهذا القطاع لم تزد إلا قليلا على مدى عقد من الزمن وأنها ظلت منخفضة. وبالفعل، فقد سجلت زيادة طفيفة للغاية بلغت ٠,٢ نقطة مئوية (من ٠,٣٢ في المائة إلى ٠,٥٥ في المائة)، وهي تعزى إلى الزيادة في الصادرات والواردات من المنتجات الصيدلانية على حد سواء، إلا أن حجم الزيادة في الواردات كان أكبر. وقد زاد مجموع صادرات بلدان شمال أفريقيا من المنتجات الصيدلانية في ٨ سنوات من ٣٣٧,٨ مليون دولار إلى ٤٤٣ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٣١ في المائة. وكما سبقت الإشارة إليه أعلاه، فإن كمية الواردات أكبر بكثير من كمية الصادرات. فقد بلغت واردات بلدان المنطقة من المنتجات الصيدلانية، قبل ٨ سنوات، أكثر من ٤ مليارات دولار بقليل، أي أكثر من حجم الصادرات بـ ١٢ مرة. وتشير أحدث البيانات إلى أن قيمة إجمالي الواردات تبلغ نحو ٦,٤ مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة عن مستواها قبل ٨ سنوات بنسبة ٥٦ في المائة. ففي القطاع الصيدلاني، باتت الواردات تزيد حاليا، بالنسبة لجميع بلدان المنطقة، عن الصادرات بـ ١٤ مرة.

الجدول ٣

إجمالي صادرات وواردات بلدان شمال أفريقيا (مقارنة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨*، بآلاف الدولارات)

	٢٠١٠	٢٠١٨	مقدار التغيّر في ٨ سنوات	معدلات التغيّر
إجمالي صادرات المنطقة	٣٣٧ ٧٩١,٧١٣	٤٤٣ ٠٧٥,٢٤٩	١٠٥ ٢٨٣,٥٣٦	% ٣١
إجمالي واردات المنطقة	٤ ٠٨٨ ١١١,٠٥	٦ ٣٧٧ ١٢١,٧١	٢ ٢٨٩ ٠١٠,٦٥٧	% ٥٦
نسبة الواردات إلى الصادرات	١٢,١	١٤,٤		

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) يعزى اختيار عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨ لكونهما الأفضل من حيث توفر المعلومات، خاصة بالنسبة للواردات.

ثانيا–٢–٢– قدرة المنتجات الصيدلانية التي تصدرها بلدان شمال أفريقيا على المنافسة

لتقييم القدرة التنافسية للمنتجات التي تصدّرها بلدان شمال أفريقيا، جرى حساب الميزة النسبية الظاهرة مفصلة إلى أبعد حدود التفصيل (أي ٦ أرقام في البيانات المتاحة عن تدفق المبادلات). ويستند حساب الميزة النسبية الظاهرة إلى مؤشر بالاسا Balassa. وهو مطابق للعلاقة بين حصة المنتج j في صادرات البلد i وحصة نفس المنتج j في الصادرات العالمية. وهذا المؤشر هو بمثابة مقارنة هيكل التصدير في بلد معين بهيكل تصدير جميع البلدان. وفيما يلي طريقة حساب هذا المؤشر حسابا دقيقا:

$$ACR_j^i = \frac{X_j^i / X^i}{X_j / X}$$

حيث أن القيمة: X_j^i ،صادرات البلد i للمنتج j، والقيمة Xi، إجمالي صادرات البلد l، Xj، الصادرات العالمية للمنتج j، وX، إجمالي الصادرات العالمية، والمقصود بالبلدان i في هذا السياق هي واحد من البلدان الأربعة (تونس والجزائر ومصر والمغرب).

وجرى بعد ذلك توحيد هذا المؤشر لجعله متناظرا ومقصورا بين −١ و +١:

$$ACRN_j^i = \frac{ACR_j^i - 1}{ACR_j^i + 1}$$

والميزة النسبية الظاهرة الموحدة تفسَّر على النحو التالي: '١' إذا كانت حصة منتج ما في صادرات بلد معين مساوية لحصة ذلك المنتج أو الصناعة من الصادرات العالمية، فإن الميزة النسبية الظاهرة الموحدة تساوي صفرا؛ '٢' إذا كان منتج ما يمثل حصة أكبر في صادرات بلد معين مقارنة بما يمثله ذلك المنتج في الصادرات العالمية، فإن ميزته النسبية الظاهرة الموحدة ستكون إيجابية تماما (ومقصورة على ١)؛ '٣' إذا كانت حصة منتج في صادرات بلد معين أقل من حصة ذلك المنتج في الصادرات العالمية، فإن ميزته النسبية الظاهرة الموحدة ستكون سلبية (ومقصورة على −١).

وتبين الجداول التالية من ٤ إلى ٧ أن المنتجات الصيدلانية التي يصدرها كل بلد من بلدان شمال أفريقيا قلّما تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية. ففيما يتعلق بمصر والمغرب وتونس، لدى كل واحد من هذه البلدان الثلاثة مُنتَجان صيدلانيان فقط يتمتعان بميزة نسبية.

ويتعلق الأمر في حالة مصر بالضمادات اللاصقة (التي تقل حصتها في الصادرات الصيدلانية عن ١٦ في المائة) والأدوية المختلطة المعدة لأغراض علاجية أو وقائية، لكنها ليست معبّأة للبيع بالتجزئة، مثل محلول الدكستروز أو محلول الليفلوز، أو مستحلبات زيت فول الصويا، إلخ.، (التي تمثل أكثر قليلا من ٨ في المائة من صادرات مصر الصيدلانية). أما المنتجان اللذان يتمتعان بميزة نسبية في حالة المغرب فهما لقاحات الطب البيطري (التي تمثل ٤,٤ في المائة من صادرات الصناعة الصيدلانية)، والأدوية غير المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على البنسلين أو مشتقاته (١,٥ في المائة من الصادرات الصيدلانية). ولدى تونس بدورها منتجان يتمتعان بميزة نسبية هما عُلب وأطقم الإسعافات الأولية (التي تمثل ٩,٣ في المائة من صادرات القطاع الصيدلاني)، والأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على قلويدات أو مشتقاتها (٦ في المائة من صادرات الصناعة الصيدلانية). ولا يوجد لدى الجزائر أي منتج من الصناعة الصيدلانية يتمتع بميزة نسبية.

الجدول ٤

قدرة المنتجات الصيدلانية التي تصدرها الجزائر على المنافسة

رمز النظام المنسّق	أسماء المنتجات	الحصة في القطاع الصيدلاني	الميزة النسبية الظاهرة الموحدة ٢٠١٧
٣٠٠٤٩٠	أدوية للبيع بالتجزئة (مسكنات الألم، مضادات الاكتئاب، إلخ.)	**% ٧١,٦٦**	١ ٠٠٠-
٣٠٠٤٢٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	**% ٨,٢١**	١ ٠٠٠-
٣٠٠٢٢٠	لقاحات للطب البشري	**% ٦,١٨**	٠ ٩٦٨-
٣٠٠٢٩٠	الدم، أمصال مضادة، منتجات أخرى (مواد سمّية، مضادات السموم، فيروسات، بكتيريا مضادة للجراثيم، الخ.)	% ٣,١٩	٠ ٩٩٨-
٣٠٠٢١٠	أمصال مضادة ومنتجات مناعية معدّلة	% ٢,٧٢	٠ ٩٩٧-
٣٠٠٣٢٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	% ٢,٧٠	٠ ٦٥٠-
٣٠٠٤٥٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على فيتامينات)	% ١,١١	٠ ٩٩١-
٣٠٠٦١٠	مواد معقمة لخياطة الجروح	% ١,٠٥	٠ ٨٩١-
٣٠٠٤٣٢	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على هورمونات كورتيكوستيرويد)	% ١,٠٢	٠ ٩٩٦-
٣٠٠٦٥٠	عُلب وأطقم الإسعافات الأولية	% ٠,٩٩	١ ٠٠٠-
٣٠٠٤٣٩	أدوية للبيع بالتجزئة تحتوي على هرمونات أخرى (الإبينفرين، الإستروجين، الخ)	% ٠,٥٩	٠ ٩٩٩-
٣٠٠٤١٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على البينيسيلين)	% ٠,٥٠	٠ ٩٢٨-
٣٠٠٤٤٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على قلويدات)	% ٠,٠٧	٠ ٩٨٨-
٣٠٠٣٩٠	أدوية ليست البيع بالتجزئة (مستحلبات زيت فول الصويا، محلول الديكستروز، الخ.)	% ٠,٠١	٠ ٩٩١-
٣٠٠٥٩٠	مواد الحشو، شاش الجراحة، ضمادات، منتجات أخرى (ضمادات مشربة، ضمادات جراحية، الخ.)	% ٠,٠٠	٠ ٩٨٣-
٣٠٠٤٣١	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على أنسولين)	% ٠,٠٠	٠ ٩٩٩-
٣٠٠٣٣١	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على أنسولين)	% ٠,٠٠	٠ ٩٩٦-
٣٠٠٥١٠	ضمادات لاصقة	% ٠,٠٠	١ ٠٠٠-
٣٠٠٢٣٠	لقاحات للطب البيطري	% ٠,٠٠	١ ٠٠٠-
٣٠٠٣٤٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على قلويدات)	% ٠,٠٠	١ ٠٠٠-
٣٠٠٣٣٩	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على الإبينفرين ومحاليه)	% ٠,٠٠	١ ٠٠٠-

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

الجدول ٥

قدرة المنتجات الصيدلانية التي تصدرها مصر على المنافسة

رمز النظام المنسّق	أسماء المنتجات	الحصة في القطاع الصيدلاني	الميزة النسبية الظاهرة الموحدة ٢٠١٧
٣٠٠٤٩٠	أدوية للبيع بالتجزئة، منتجات أخرى (مسكنات الألم، مضادات الاكتئاب، إلخ.)	**% ٧٣,٣٢**	٠ ٤١٨-
٣٠٠٥١٠	ضمادات لاصقة	**% ١٥,٨٥**	**٠,٧١٦**
٣٠٠٣٩٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (مستحلبات زيت فول الصويا، محلول الديكستروز، الخ.)	**% ٨,٢٦**	**٠,٠١٣**
٣٠٠٤٥٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على فيتامينات)	% ٠,٦٨	٠ ٤٤١-
٣٠٠٥٩٠	مواد الحشو، شاش الجراحة، ضمادات، منتجات أخرى (ضمادات مشربة، ضمادات جراحية، الخ.)	% ٠,٦٢	٠ ٥٦١-
٣٠٠٣٣٩	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على الإبينفرين ومحلولاته)	% ٠,٢٦	٠ ١٧٣-
٣٠٠٤١٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على البينيسيلين)	% ٠,٢١	٠ ٨٨١-
٣٠٠٢٣٠	لقاحات للطب البيطري	%٠,١٤	٠ ٧٧٧-
٣٠٠٤٢٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	%٠,١٤	٠ ٩٣٧-
٣٠٠٦١٠	مواد معقمة لخياطة الجروح	% ٠,١٣	٠ ٩٠٢-
٣٠٠١٩٠	غدد وأعضاء أخرى، منتجات أخرى (هيبارين، عظام، أعضاء أو أنسجة بشرية أخرى)	% ٠,١١	٠ ٨٣٠-
٣٠٠٦٢٠	كواشف فصائل الدم	% ٠,٠٨	٠ ٥٣٣-
٣٠٠٢١٠	أمصال مضادة ومنتجات مناعية معدلة	% ٠,٠٧	١ ٠٠٠-
٣٠٠٤٣٩	أدوية للبيع بالتجزئة تحتوي على هرمونات أخرى (الإبينفرين، الإستروجين، الخ)	% ٠,٠٣	٠ ٩٩٢-
٣٠٠٤٣١	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على أنسولين)	% ٠,٠٣	٠ ٩٥٩-
٣٠٠٦٧٠	مستحضرات الهلامى	% ٠,٠٢	٠ ٩٠٤-
٣٠٠٢٩٠	الدم، أمصال مضادة، منتجات أخرى (مواد سمّية، مضادات السموم، فيروسات، بكتيريا مضادة للجراثيم، الخ.)	% ٠,٠١	٠ ٩٩٨-
٣٠٠٣٢٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	% ٠,٠٠	٠ ٩٩٨-
٣٠٠٦٤٠	إسمنت الأسنان وحشوات الأسنان الأخرى	% ٠,٠٠	٠ ٩٩٣-
٣٠٠٢٢٠	لقاحات للطب البشري	% ٠,٠٠	٠ ٩٩٩-

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

الجدول ٦

قدرة المنتجات الصيدلانية التي يصدرها المغرب على المنافسة

رمز النظام المنسّق	أسماء المنتجات	الحصة في القطاع الصيدلاني	الميزة النسبية الظاهرة الموحدة ٢٠١٧
٣٠٠٤٩٠	أدوية للبيع بالتجزئة (مسكنات الألم، مضادات الاكتئاب، إلخ.)	% ٧٥,٧٤	-٠ ٦٩١
٣٠٠٤٢٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	% ٥,٥٠	-٠ ٧٣٤
٣٠٠٢٣٠	لقاحات للطب البيطري	% ٤,٤٣	٠,١٤٥
٣٠٠٥٩٠	مواد الحشو، شاش الجراحة، ضمادات، منتجات أخرى (ضمادات مشربة، ضمادات جراحية، الخ.)	% ٤,٢٨	-٠ ٠٩٧
٣٠٠٦٧٠	مستحضرات الهلامى	% ٢,٤١	-٠ ٩٧٤
٣٠٠٣١٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على أنسولين)	% ١,٤٨	٠,٢٣٥
٣٠٠٤٣٢	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على هورمونات كورتيكوستيرويد)	% ١,٢٨	-٠ ٧٩٣
٣٠٠٤١٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على البينيسيلين)	% ١,٠٢	-٠ ٣٤٨
٣٠٠٤٥٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على فيتامينات)	% ٠,٩٣	-٠ ٦٦٢
٣٠٠٢٩٠	الدم، أمصال مضادة، منتجات أخرى (مواد سمّية، مضادات السموم، فيروسات، بكتيريا مضادة للجراثيم، الخ.)	% ٠,٩١	-٠ ٩٣٦
٣٠٠٣٢٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	% ٠,٥٢	-٠ ٠٨٠
٣٠٠٤٣١	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على أنسولين)	% ٠,٣٠	-٠ ٩٣٧
٣٠٠٦٥٠	عُلب وأطقم إسعافات أولية	% ٠,٢٩	-٠ ٨٧٩
٣٠٠٦٤٠	إسمنت الأسنان وحشوات الأسنان الأخرى	% ٠,٢٤	-٠ ٨١٢
٣٠٠١٩٠	غدد وأعضاء أخرى، منتجات أخرى (هيبارين، عظام، أعضاء أو أنسجة بشرية أخرى)	% ٠,٢٢	-٠ ٨١١
٣٠٠٢٢٠	لقاحات للطب البشري	% ٠,١١	-٠ ٩٨٦
٣٠٠٤٣٩	أدوية للبيع بالتجزئة تحتوي على هرمونات أخرى (الإبينفرين، الإستروجين، الخ.)	% ٠,١٠	-٠ ٩٩٠
٣٠٠٤٤٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على قلويدات)	% ٠,٠٩	-٠ ٩٤٦
٣٠٠٦١٠	مواد معقمة لخياطة الجروح	% ٠,٠٨	-٠ ٩٩١
٣٠٠٣٩٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على الإبينفرين ومحلولاته)	% ٠,٠٧	-٠ ٩٨٥
٣٠٠٥١٠	ضمادات لاصقة	% ٠,٠٤	-٠ ٩٧٦
٣٠٠٣٣٩	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على الإبينفرين ومحلولاته)	% ٠,٠٠	-١ ٠٠٠
٣٠٠٢١٠	أمصال مضادة ومنتجات مناعية معدلة	% ٠,٠٠	-٠ ٩٩٠

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

الجدول ٧

قدرة المنتجات الصيدلانية التي تصدرها تونس على المنافسة

رمز النظام المنسّق	أسماء المنتجات	الحصة في القطاع الصيدلاني	الميزة النسبية الظاهرة الموحدة ٢٠١٧
٣٠٠٤٩٠	أدوية للبيع بالتجزئة، منتجات أخرى (مسكنات الألم، مضادات الاكتئاب، إلخ.)	**% ٥٣,٣١**	٠ ٧١٨-
٣٠٠٤٣٩	أدوية للبيع بالتجزئة تحتوي على هرمونات أخرى (الإبينفرين، الإستروجين، الخ.)	**% ٢٣,٠٠**	٠ ١٢٨-
٣٠٠٦٥	عُلب وأطقم إسعافات أولية	**% ٩,٣٠**	**٠,٩١٢**
٣٠٠٤٤٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على قلويدات)	**% ٥,٩١**	**٠,٢١٣**
٣٠٠٥١٠	ضمادات لاصقة	% ٢,٣٥	٠ ٣٤٠-
٣٠٠٥٩٠	مواد الحشو، شاش الجراحة، ضمادات، منتجات أخرى (ضمادات مشربة، ضمادات جراحية، الخ.)	% ٢,١٣	٠ ٤٦٥-
٣٠٠٤٢٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	% ١,٥٥	٠ ٧٣٣-
٣٠٠٦١٠	مواد معقمة لخياطة الجروح	% ٠,٤١	٠ ٨٩٠-
٣٠٠٣١٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على أنسولين)	% ٠,١٩	٠,٣٧٢-
٣٠٠٣٢٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	% ٠,١٢	٠ ٨٨٣-
٣٠٠٣٩٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (مستحلبات زيت فول الصويا، محلول الديكستروز، الخ.)	% ٠,١٠	٠ ٩٨٣-
٣٠٠٤٥٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على فيتامينات)	% ٠,٠٧	٠ ٩٣٣-
٣٠٠٢٢٠	لقاحات للطب البشري	% ٠,٠١	٠ ٩٩٨-
٣٠٠٦٤٠	إسمنت الأسنان وحشوات الأسنان الأخرى	% ٠,٠١	٠ ٩٩٦-
٣٠٠٦٧٠	مستحضرات الهلامى	% ٠,٠١	٠ ٩٧٦-
٣٠٠٢١٠	أمصال مضادة ومنتجات مناعية معدلة	% ٠,٠٠	١ ٠٠٠-

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

ثانيا–٣– مبادلات القطاع الصيدلاني فيما بين بلدان المنطقة

يبيّن الشكل ١٣ أدناه أن حصة المنتجات الصيدلانية التي تتبادلها بلدان شمال أفريقيا فيما بينها من مجموع مبادلاتها التجارية من هذه المنتجات هزيلة للغاية. وتقدّر هذه الحصة بنحو ٢,٣ في المائة. ويعزى هذا المستوى المتدني من التكامل الإقليمي على صعيد التجارة في المنتجات الصيدلانية إلى أن الغالبية العظمى من واردات القطاع لهذه البلدان جميعا مصدرها

بقية بلدان العالم، وإلى أن حجم هذه الواردات في التجارة الإجمالية كبير جدا. ومن ثم، فإن حصة المبادلات من حيث الواردات من المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة أقل بكثير إذن من حصة المبادلات التجارة الإجمالية. فقد بلغت هذه الحصة ١,٢ في المائة (الشكل ١٥). أما من حيث الصادرات، فتبلغ الحصة المتبادلة داخل المنطقة ١٥,٧٤ في المائة (الشكل ١٤).

ويُظهر الشكل ١٦ التطور في حجم المبادلات والتجارة داخل المنطقة ومع بقية بلدان العالم في السنوات العشر الأخيرة. ويتبيّن أن إجمالي المبادلات في المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة قد زاد من ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ما دون ١٤٠ مليون دولار بقليل وفقا لأحدث البيانات المتاحة. وارتفع مجموع المبادلات مع بقية بلدان العالم من نحو ٤ مليارات دولار إلى ٦,٤ مليارات دولار في أقل من ١٠ سنوات بقليل. ويلاحظ أيضا أن الغالبية العظمى من المبادلات مع بقية بلدان العالم متطابقة مع الواردات من بقية بلدان العالم.

الشكل ١٣

مبادلات المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة في إجمالي مبادلات بلدان شمال أفريقيا في هذا القطاع (متوسط آخر ثلاث سنوات ٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨)

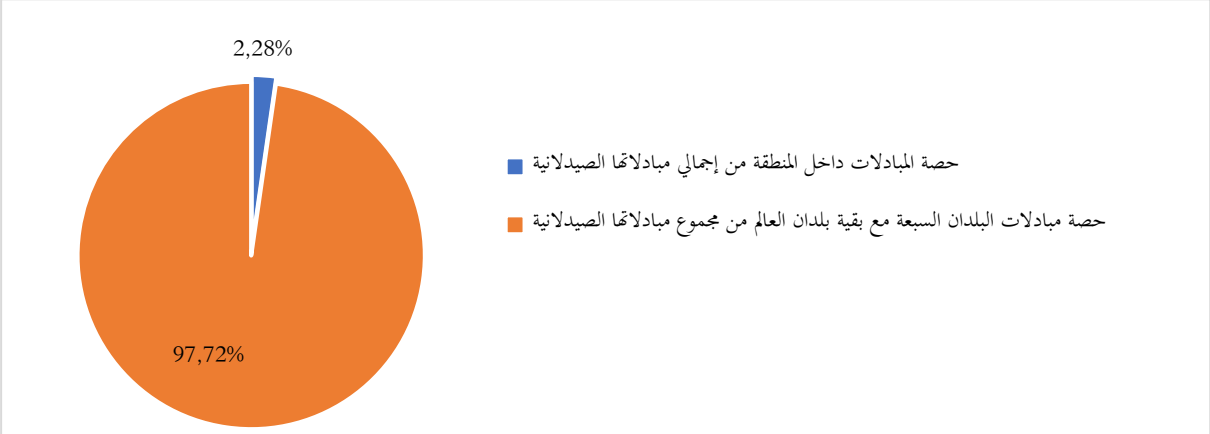

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

الشكل ١٤

مبادلات المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة في إجمالي صادرات بلدان شمال أفريقيا في هذا القطاع

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

الشكل ١٥

مبادلات المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة في إجمالي واردات بلدان شمال أفريقيا في هذا القطاع

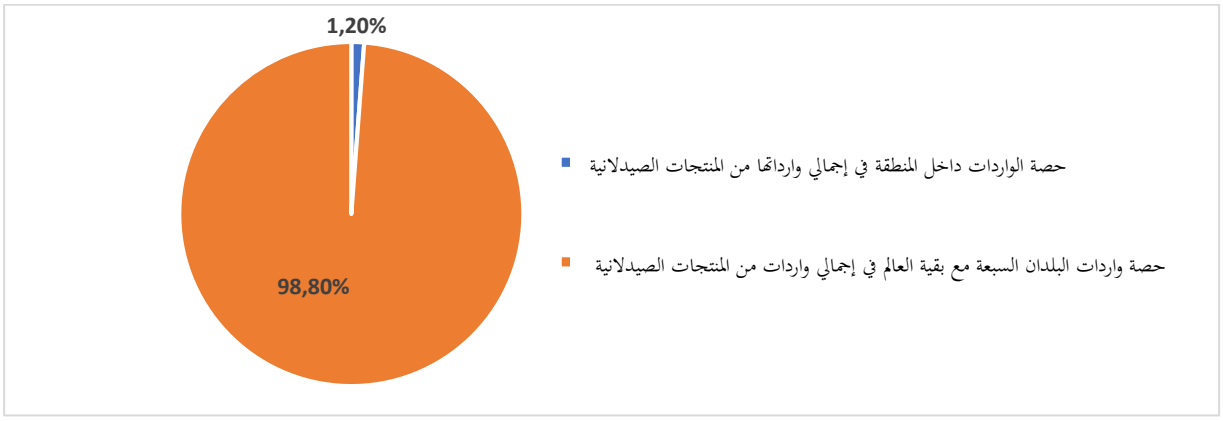

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

الشكل ١٦

تطور المبادلات في المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة ومع بقية بلدان العالم (بآلاف الدولارات)

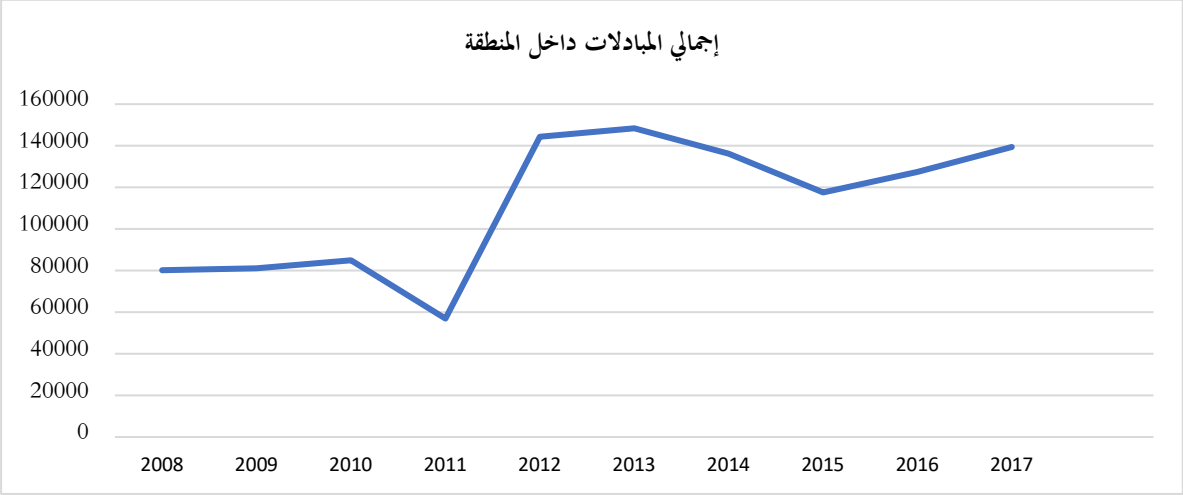

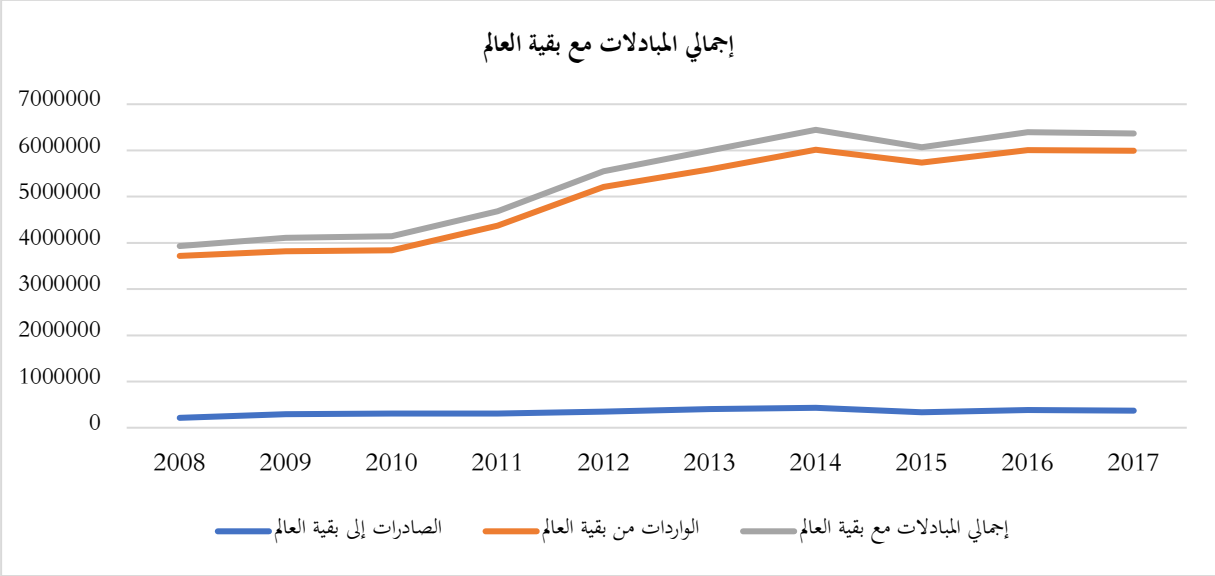

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

ثانيا–٣–١– مساهمة كل بلد في التجارة في المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة

يتناول التحليل التالي بلدان شمال أفريقيا: تونس والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا. وثمة ثلاثة بلدان، هي تونس والجزائر والمغرب، يسهم كل واحد منها بنحو ٣٠ في المائة من التجارة في القطاع الصيدلاني داخل المنطقة. أما مساهمتا مصر وموريتانيا فهما أقل من ذلك بكثير (٧,٣ في المائة و٦,٢ في المائة على التوالي) (الشكل ١٧). ويذكر أن الأمر بالنسبة لموريتانيا يتعلق بالواردات فقط. لكن بما أن الصادرات الموريتانية من المنتجات الصيدلانية تبدو على الأرجح ضعيفة للغاية، فإن مساهمة هذا البلد في المبادلات داخل المنطقة لا بد أنها قريبة من الرقم ٦,٢ في المائة المذكور أعلاه.

والحصة الأكبر من الصادرات داخل المنطقة حققها بلدان هما تونس والمغرب (٤٤,٣ في المائة و٤٠,٤ في المائة). تليهما مصر (١٣ في المائة)، والجزائر (٢,٣ في المائة). وإذا كانت الجزائر تساهم بقسط ضئيل جدا في الصادرات من المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة، فهي تشتري ما يقرب من ٦١ في المائة من الواردات الإقليمية. وتقدر حصص موريتانيا وتونس والمغرب في واردات القطاع الصيدلاني داخل المنطقة بنحو ١٢ في المائة أو ١٣ في المائة. ولا تشتري مصر شيئا تقريبا (٠,٢ في المائة) من أي بلد من بلدان شمال أفريقيا.

الشكل ١٧

مساهمة كل بلد في المبادلات داخل المنطقة (نسبة مئوية)

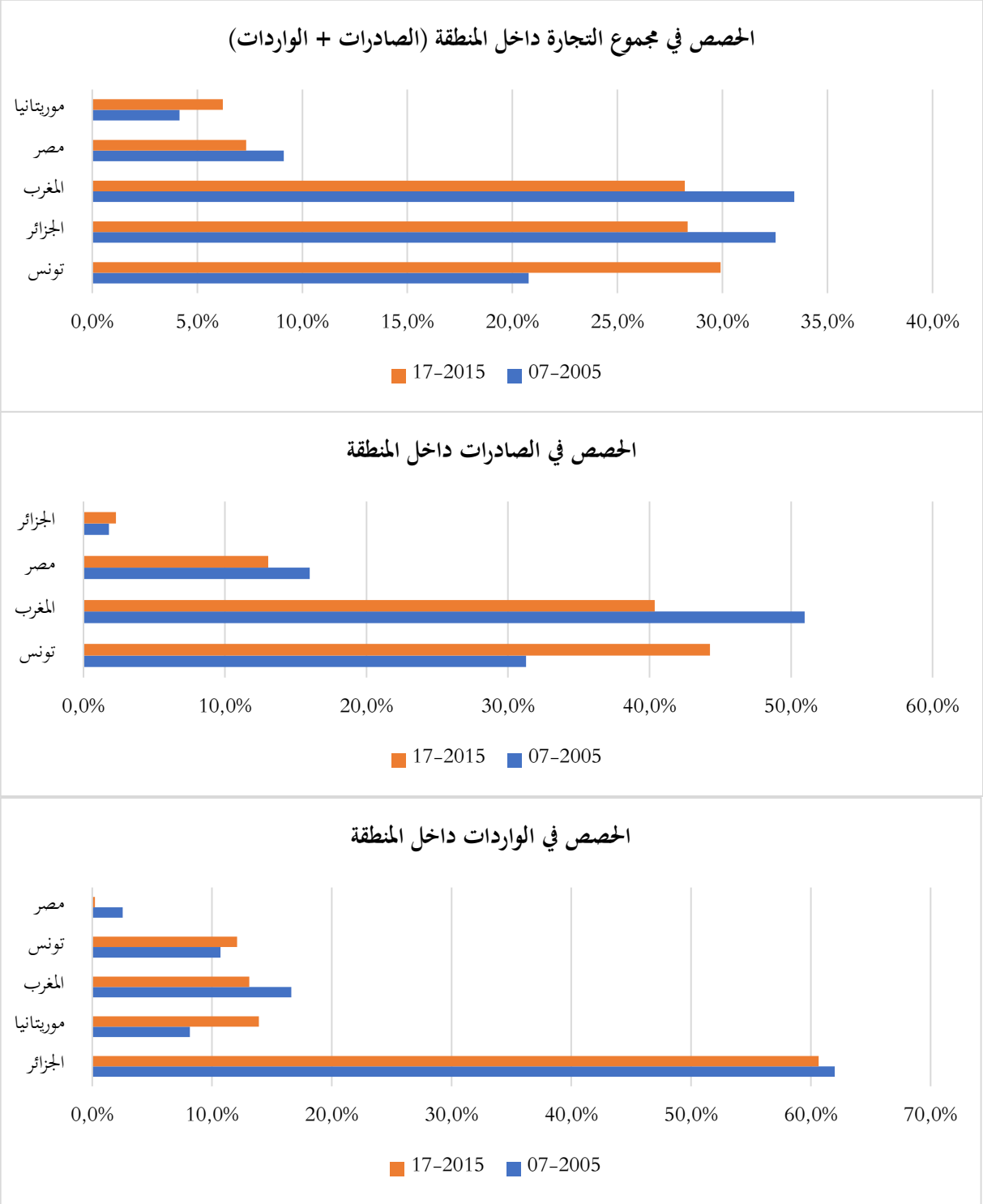

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) استندنا في حساب نسبة مجموع صادرات وواردات كل بلد داخل المنطقة إلى مجموع المبادلات داخل المنطقة. وجرى تفريع هذه النسبة مع أخذ الصادرات وحدها في الاعتبار (في البسط والمقام)، ثم الواردات وحدها.

(**) البيانات عن صادرات مصر وارداتها متاحة اعتبارا من عام ٢٠٠٨ فقط.

(**) بالنسبة لموريتانيا، البيانات عن الواردات متوفرة اعتبارا من عام ٢٠١٠ فقط. أما البيانات عن الصادرات فغير متوفرة. ولم يكن ممكنا إعادة تشكيلها انطلاقا من واردات كل بلد من بلدان شمال أفريقيا القادمة من موريتانيا، لأن مثل هذه البيانات غير متوفرة.

ثانيا–٣–٢– المنتجات الصيدلانية المتبادلة على المستوى الإقليمي

المنتجات الصيدلانية التي تتبادلها بلدان شمال أفريقيا فيما بينها هي بنسبة ٧٣ في المائة أدوية معبأة للبيع بالتجزئة (٣٠٠٤) في تصنيف النظام المنسّق الذي يتألف من ٤ أرقام)، تليها مواد الحشو وشاش الجراحة والضمادات (٣٠٠٥) (١٦,٥ في المائة)، والمنتجات التي تدخل في فئة "الدم، والأمصال المضادة، والمواد المناعية، واللقاحات، الخ." (٣٠٠٢) (٧ في المائة)، والأدوية غير الموجّهة للبيع بالتجزئة (٣٠٠٣) (٢ في المائة)، والمنتجات التي تدخل في فئة المنتجات الصيدلانية الأخرى (الخيوط والمواد الجراحية، وإسمنت الأسنان، والجبل، إلخ.) (٣٠٠٦) (١,٤ في المائة).

الشكل ١٨

المنتجات الصيدلانية التي تتبادلها بلدان شمال أفريقيا فيما بينها

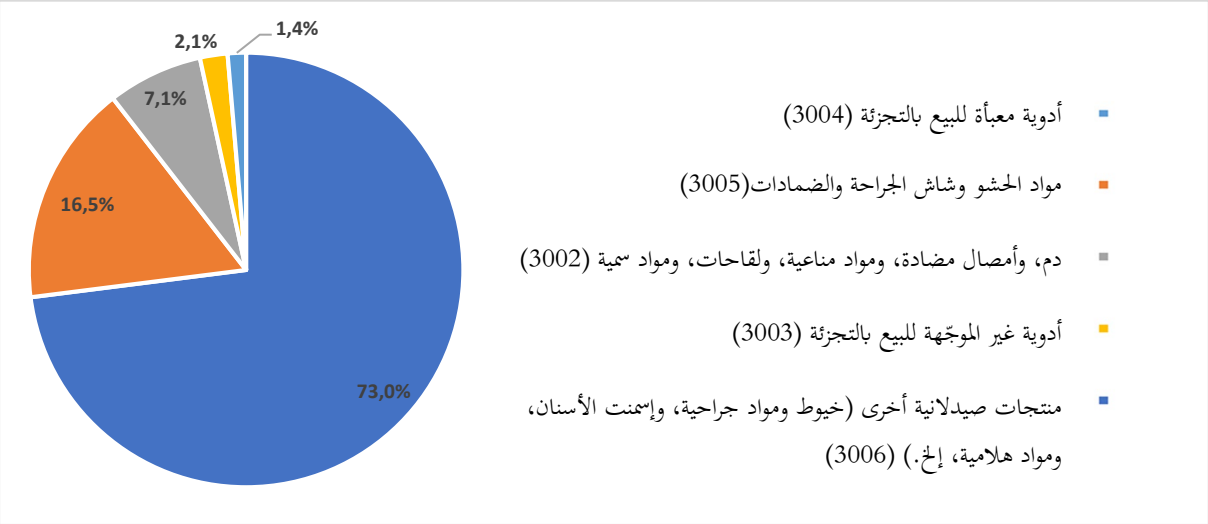

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) جرى حساب هذه الحصص استنادا إلى البيانات المتاحة عن السنوات الثلاث الأخيرة.

ثالثا– تحليل الإمكانات المتاحة لبناء سلسلة قيمة إقليمية

في سبيل تحليل الإمكانات المتاحة لبناء سلسلة قيمة إقليمية، بدأنا أولا بجرد وجهات صادرات المنطقة ومصادر الواردات إلى المنطقة. وسنحاول بعد ذلك تتبع المنتجات المتبادلة.

ثالثا–١– وجهات صادرات المنطقة ومصادر الواردات إلى المنطقة

تبيع الجزائر أكثر من ٥٦ في المائة من صادراتها الصيدلانية في المنطقة إلى موريتانيا، ونحو ٣٧ في المائة إلى المغرب، و٧,١ في المائة إلى تونس. ولا توجد أي صادرات من الجزائر إلى مصر. أما مصر فتصدر ٦١ في المائة من مبيعاتها داخل المنطقة إلى الجزائر، و٢٧ في المائة إلى المغرب، ونحو ٦ في المائة إلى تونس وموريتانيا. والزبون الرئيسي لتونس داخل المنطقة هو الجزائر أيضا، وذلك بحجم مبيعات أكبر (أكثر من ٦٨ في المائة). وتبيع تونس أيضا إلى موريتانيا (نحو ١٧ في المائة من صادراتها للمنطقة)، وإلى المغرب (١٤,٥ في المائة)، والقليل إلى مصر (٠,٤ في المائة). ويبيع المغرب بدوره أقل بقليل من ٣٣ في المائة من صادراته للمنطقة إلى موريتانيا، ونحو ٢٧ في المائة إلى تونس، و٢١ في المائة إلى مصر، و١٩ في المائة إلى الجزائر (الشكل ١٩). وبذلك تكون الجزائر وموريتانيا، بدرجة أقل، أكبر زبونين لصادرات المنطقة من القطاع الصيدلاني.

الشكل ١٩

وجهات صادرات المنطقة

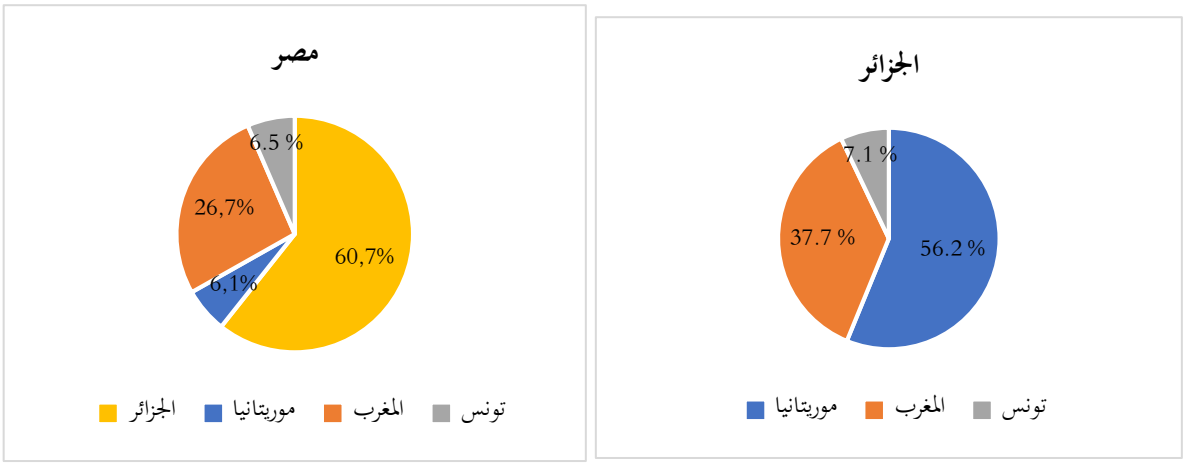

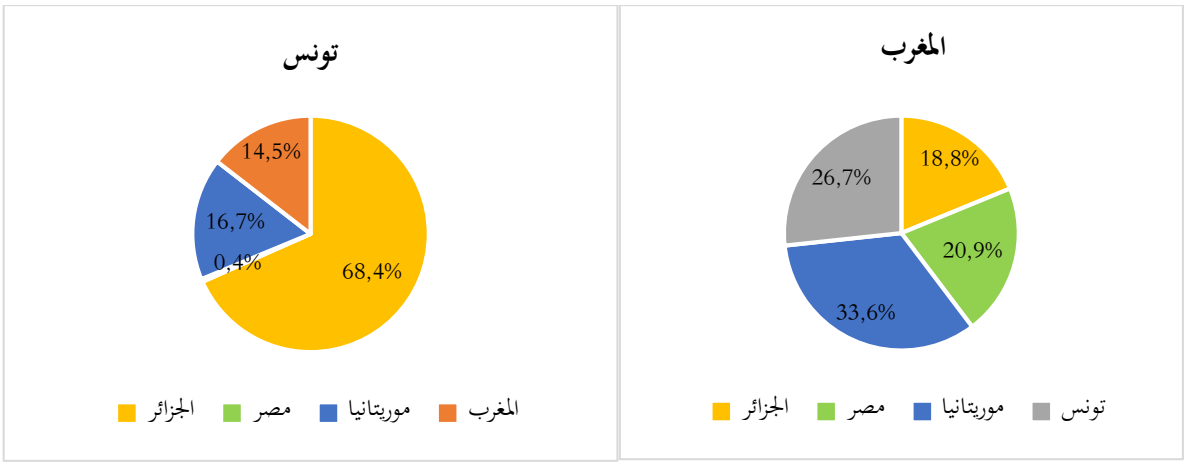

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) جرى حساب هذه الحصص استنادا إلى البيانات المتاحة عن السنوات الثلاث الأخيرة.

(**) البيانات عن صادرات موريتانيا غير متوفرة.

وفيما يتعلق بواردات المنطقة، تستورد الجزائر من تونس (٥٨ في المائة)، ومن مصر (٢٣ في المائة)، ومن المغرب (١٩ في المائة). أما مصر، التي لا تستورد من بلدان شمال أفريقيا المجاورة كما أسلفنا إلا القليل، فتشتري منتجات صيدلانية من المغرب ومن تونس، بدرجة أقل. والحال أن البيانات المتعلقة بالمبادلات المصرية لا تظهر وارداتها من المغرب. وهذه البيانات تشير فقط إلى الواردات من تونس، وهي ليست كبيرة. وبذلك نلاحظ وجود سوء تقدير طفيف لواردات مصر من المنطقة. وتستورد موريتانيا بشكل رئيسي من المغرب (٦٧ في المائة)، ومن تونس (٢٢ في المائة). وتأتي بقية وارداتها الإقليمية من الجزائر (٧,٣ في المائة)، ومن مصر (٣,٣ في المائة). ويحصل المغرب على معظم وارداته الإقليمية من تونس (٦٧ في المائة)، تليها مصر (٢٣,٥ في المائة)، ثم الجزائر (٩,٤ في المائة). أما بالنسبة لتونس، فتأتي وارداتها الإقليمية من المنتجات الصيدلانية بالكامل تقريبا من المغرب (٩٦ في المائة). وتستورد من مصر ٤ في المائة فقط من المنتجات الصيدلانية (الشكل ٢٠). ومن ثم نلاحظ أن المزودَين الأكبر من المنتجات الصيدلانية داخل المنطقة هما تونس والمغرب. والملاحظة الأخرى هي أن لا أحد من بلدان المنطقة يستورد منتجات صيدلانية من موريتانيا. وبالتالي، فإن موريتانيا لا تصدر إلى بلدان شمال أفريقيا الأخرى.

الشكل ٢٠

مصادر واردات المنطقة

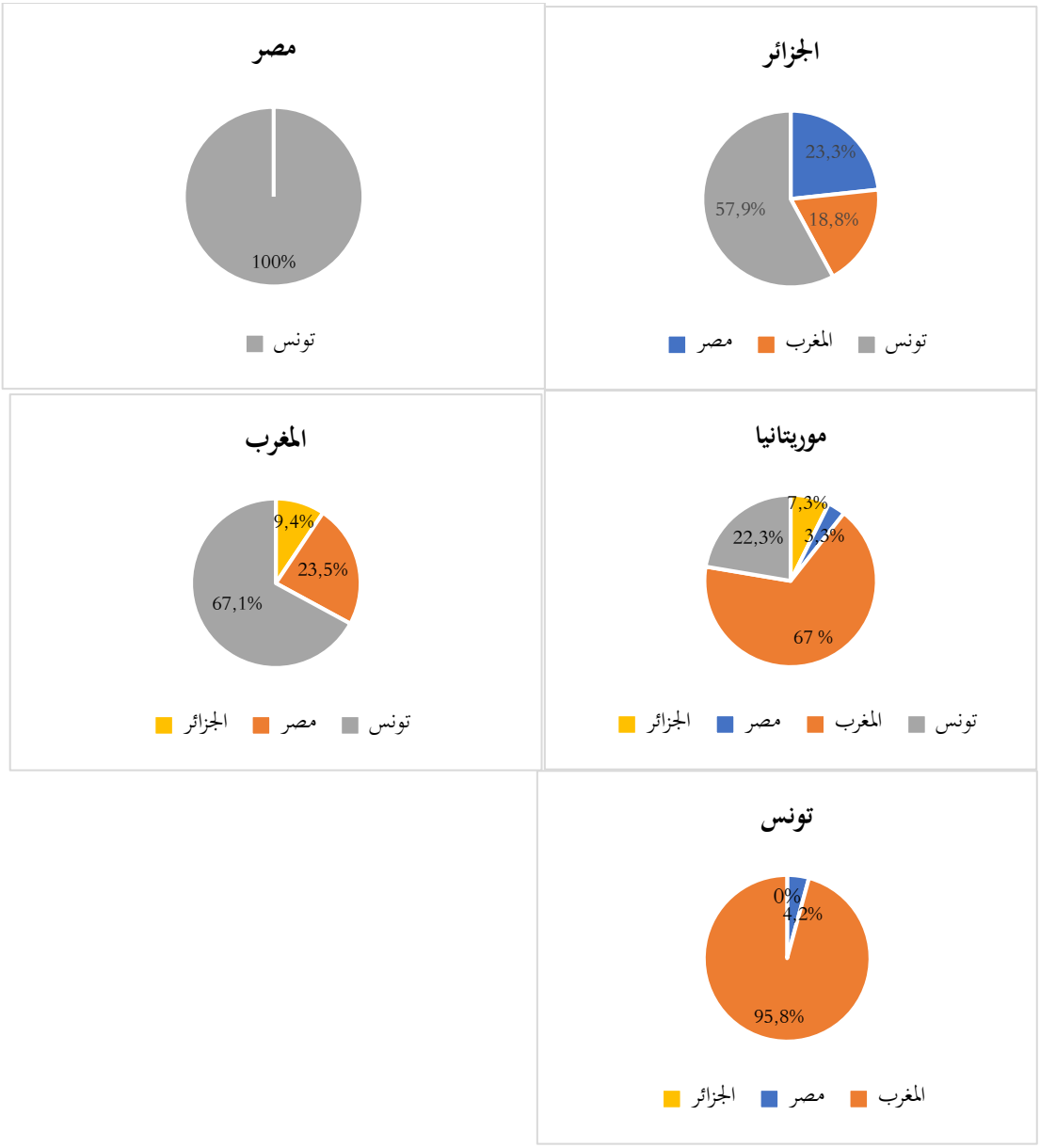

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) جرى حساب هذه الحصص استنادا إلى البيانات المتاحة عن السنوات الثلاث الأخيرة.

(**) البيانات المتاحة عن الواردات المصرية من المنطقة غير كافية لأنها لا تظهر وارداتها من المغرب (رغم أنه يبيع لمصر ٢١ في المائة من صادراته داخل المنطقة).

ثالثا–٢– تحديد المنتجات التي تتبادلها بلدان شمال أفريقيا فيما بينها

استنادا إلى الكشف المفصل الوارد أعلاه، باتت المنتجات التي يصدّرها كل بلد من بلدان المنطقة معروفة بصورة مفصلة للغاية، وكذلك الحال بالنسبة لحصة هذه المنتجات في إجمالي صادراتها من قطاع الصيدلاني. وسنتناول فيما يلي

المنتجات التي تتبادلها هذه البلدان فيما بينها، مبينين، بالنسبة لكل واحد من هذه المنتجات، الحصة المصدرة إلى بقية بلدان العالم، والحصة المصدرة إلى كل بلد من بلدان المنطقة (الجداول من ٨ إلى ١١)، علما بأن العمود الأخير يبين الحصة الإقليمية الإجمالية. وقد بيننا كذلك بالخط العريض المنتجات التي تتمتع البلدان بشأنها بميزة نسبية ظاهرة.
والحال أن عدد المنتجات المصدرة داخل المنطقة بحسب كل بلد، مفصلة غاية التفصيل، متغيّر إلى حد كبير. فتونس، وهي أكبر مساهم في الصادرات داخل المنطقة، لا تصدر إلى المنطقة سوى ثمانية منتجات، ولكن بنسب كبيرة إلى حد ما: ٨٣ في المائة من الضمادات اللاصقة (٣٠٥١٠)، و٢٨,٧ في المائة من المواد المعقمة لخياطة الجروح (٣٠٠٦١٠)، و١٩ في المائة من الأدوية غير المعبّأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على مضادات حيوية (٣٠٠٣٢٠)، و١٧,٤ في المائة من الأدوية المعبّأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على قلويدات (٣٠٤٤٠)، و١١ في المائة من الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على هرمونات من نوع الاستروجين والهرمونات الأخرى (٣٠٠٤٣٩). وتبيع تونس منتجين آخرين في أحد بلدان المنطقة بكميات أقل بكثير (عُلب وأطقم الإسعافات الأولية، ومواد الحشو وشاش الجراحة والضمادات). ومن هذه المنتجات الثمانية التي تصدّر داخل المنطقة، تبيع سبعة إلى موريتانيا، وستة إلى الجزائر، وخمسة إلى المغرب، وواحدة فقط إلى مصر بكميات صغيرة جدا.

والمغرب، الذي يساهم أيضا بشكل كبير في الصادرات داخل المنطقة، خلف تونس مباشرة، يصدر عددا أكبر من المنتجات: ١٧ منتجا يباع في المنطقة، أبرزها الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على الأنسولين (٣٠٠٤٣١) (٢٦ في المائة)، والأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على الفيتامينات (٣٠٠٤٥٠) (٢٦ في المائة أيضا)، ولقاحات للطب البيطري (٣٠٠٢٣٠) (٢٠,٧ في المائة)، والضمادات اللاصقة (٣٠٠٥١٠) (١٢,٤ في المائة) والأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على البنسلين (٣٠٠٣١٠) (١٠ في المائة). المنتجات الأخرى فتصدر بكميات أقل بكثير. ومن المنتجات الـ ١٧، يبيع المغرب ١٦ منتجا إلى موريتانيا، وأربعة إلى الأسواق التونسية والجزائرية، ومنتج واحد إلى مصر.

وتصدّر الجزائر سبعة منتجات إلى السوق الإقليمية. وهي تبيع إجمالا منتجات طبية معبأة للبيع بالتجزئة تحتوي على قلويدات (٣٠٠٤٤٠)، و٤٢ في المائة من صادراتها من مواد خياطة الجروح (٣٠٠٦١٠)، و٢٥ في المائة من الدم والأمصال المضادة ومنتجات أخرى (٣٠٠٢٩٠)، و١٠ في المائة من الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة مثل المسكنات ومضادات الاكتئاب، إلخ. (٣٠٠٤٩٠)، و٥,٦ في المائة من الأدوية المعبأة للبيع بالتجزئة التي تحتوي على هرمونات الكورتيكوستيرويد (٣٠٠٤٣٢)، وأدوية معبأة للبيع بالتجزئة تحتوي على مضادات حيوية، بكميات صغيرة جدا. وتبيع الجزائر كل واحد من هذه المنتجات في السوق الموريتانية، واثنان في السوق التونسية، وواحد في المغرب، ولا شيء في مصر.

أما مصر فتصدر هي الأخرى سبعة منتجات إلى بلدان المنطقة، ولكن بكميات أقل بكثير، باستثناء منتج واحد هو إسمنت الأسنان (٣٠٠٦٤٠)، الذي تتجه جل صادراته إلى السوق الأقاليمية. والمنتجات الستة الأخرى هي لقاحات للطب البيطري (٣٠٠٢٣٠) (٨,٨ في المائة)، وأمصال مضادة ومنتجات مناعية معدّلة (٣٠٠٢١٠) (٦,٨ في المائة)، ومواد الحشو شاش الجراحة وضمادات (٣٠٠٥٩٠) (٦,٥ في المائة)، وضمادات لاصقة (٣٠٠٥١٠) (٤,٣ في المائة). وثمة أيضا، بكميات أقل، أدوية غير معبأة للبيع بالتجزئة مثل مستحلبات زيت فول الصويا ومحلول الديكستروز، الخ. (٣٠٠٣٩٠). وتبيع مصر خمسة من هذه المنتجات إلى الجزائر وأربعة إلى المغرب وتونس وثلاثة إلى موريتانيا.

الجدول ٨

تعقب المنتجات التي تصدّرها الجزائر

رمز النظام المنسّق المكون من ٦ أرقام	أسماء المنتجات	بقية بلدان العالم	مصر	موريتانيا	المغرب	تونس	المجموع داخل المنطقة
٣٠٠٤٩٠	أدوية للبيع بالتجزئة (مسكنات الألم، مضادات الاكتئاب، إلخ.)	% ٨٩,٩		% ٤,٥	% ٤,٧	% ٠,٩	% ١٠,١
٣٠٠٤٢٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	% ٩٩,٦		% ٠,٤			% ٠,٤
٣٠٠٢٢٠	لقاحات للطب البشري	% ١٠٠					
٣٠٠٢٩٠	الدم، أمصال مضادة، منتجات أخرى (مواد سمّية، مضادات السموم، فيروسات، بكتيريا مضادة للجراثيم، الخ.)	% ٧٤,٩		% ٢٥,١			% ٢٥,١
٣٠٠٢١٠	أمصال مضادة ومنتجات مناعية معدلة	% ٨٢,٣		% ١٧,٧			% ١٧,٧
٣٠٠٣٢٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي علي مضادات حيوية)	% ١٠٠					
٣٠٠٤٥٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على فيتامينات)	% ١٠٠					
٣٠٠٦١٠	مواد معقمة لخياطة الجروح	% ٥٧,٩		% ٤١,٣		% ٠,٨	% ٤٢,١
٣٠٠٤٣٢	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على هورمونات كورتيكوستيرويد)	% ٩٤,٤		% ٥,٦			% ٥,٦
٣٠٠٦٥٠	عُلب وأطقم إسعافات أولية	% ١٠٠					
٣٠٠٤٣٩	أدوية للبيع بالتجزئة تحتوي على هرمونات أخرى (الإبينفرين، الإستروجين، الخ.)	% ١٠٠					
٣٠٠٤١٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على البينيسيلين)	% ١٠٠					
٣٠٠٤٤٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على قلويدات)	% ١٠٠		% ١٠٠			% ١٠٠
٣٠٠٣٩٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (مستحلبات زيت فول الصويا، محلول الديكستروز، الخ.)	% ١٠٠					
٣٠٠٥٩٠	مواد الحشو، شاش الجراحة، ضمادات، منتجات أخرى (ضمادات مشربة، ضمادات جراحية، الخ.)	% ١٠٠					
٣٠٠٤٣١	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على أنسولين)	% ١٠٠					
٣٠٠٣٣١	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على أنسولين)	% ١٠٠					

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) جرى حساب هذه الحصص استنادا إلى البيانات المتاحة عن السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧).

الجدول ٩

تعقب المنتجات التي تصدّرها مصر

رمز النظام المنسّق المكون من ٦ أرقام	أسماء المنتجات	بقية بلدان العالم	الجزائر	موريتانيا	المغرب	تونس	المجموع داخل المنطقة
٣٠٠٤٩٠	أدوية للبيع بالتجزئة، منتجات أخرى (مسكنات الألم، مضادات الاكتئاب، إلخ.)	% ٩٩,٣٧	% ٠,٤٢	% ٠,٠٧	% ٠,٠٦	% ٠,٠٨	% ٠,٦٣
٣٠٠٥١٠	ضمادات لاصقة	% ٩٥,٧	% ٢,٩	% ١,٢		% ٠,٢	% ٤,٣
٣٠٠٣٩٠	أدوية ليست البيع بالتجزئة (مستحلبات زيت فول الصويا، محلول الديكستروز، الخ)	% ٩٩,١٢	% ٠,٥٢	% ٠,٣٦	% ٠,٠٠		% ٠,٨٨
٣٠٠٤٥٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على فيتامينات)	% ١٠٠					
٣٠٠٥٩٠	مواد الحشو، شاش الجراحة، ضمادات، منتجات أخرى (ضمادات مشربة، ضمادات جراحية، الخ.)	% ٩٣,٥	% ٣,٧		% ٠,٩	% ١,٩	% ٦,٥
٣٠٠٣٣٩	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على الإبينفرين ومحاليله)	% ١٠٠					
٣٠٠٤١٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على البينيسيلين)	% ١٠٠					
٣٠٠٢٣٠	لقاحات للطب البيطري	% ٩١,٢			% ٨,٨		% ٨,٨
٣٠٠٤٢٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	% ١٠٠					
٣٠٠٦١٠	مواد معقمة لخياطة الجروح	% ١٠٠					
٣٠٠١٩٠	غدد وأعضاء أخرى، منتجات أخرى (هيبارين، عظام، أعضاء أو أنسجة بشرية أخرى)	% ١٠٠					
٣٠٠٦٢٠	كواشف فصائل الدم	% ١٠٠					
٣٠٠٢١٠	أمصال مضادة ومنتجات مناعية معدلة	% ٩٣,٢	% ٦,٨				% ٦,٨
٣٠٠٤٣٩	أدوية للبيع بالتجزئة تحتوي على هرمونات أخرى (الإبينفرين، الإستروجين، الخ.)	% ١٠٠					
٣٠٠٤٣١	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على أنسولين)	% ١٠٠					
٣٠٠٦٧٠	مستحضرات الهلامي	% ١٠٠					
٣٠٠٢٩٠	الدم، أمصال مضادة، منتجات أخرى (مواد سمّية، مضادات السموم، فيروسات، بكتيريا مضادة للجراثيم، الخ.)	% ١٠٠					
٣٠٠٣٢٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	% ١٠٠					
٣٠٠٦٤٠	إسمنت الأسنان وحشوات الأسنان الأخرى	% ٠				% ١٠٠	% ١٠٠

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) جرى حساب هذه الحصص استنادا إلى البيانات المتاحة عن السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩).

الجدول ١٠

تعقب المنتجات التي يصدّرها المغرب

رمز النظام المنسّق المكون من ٦ أرقام	أسماء المنتجات	بقية بلدان العالم	الجزائر	مصر	موريتانيا	تونس	المجموع داخل المنطقة
٣٠٠٤٩٠	أدوية للبيع بالتجزئة (مسكنات الألم، مضادات الاكتئاب، إلخ.)	٩٤,٢ %	١,٠ %		٣,٤ %	١,٤ %	٥,٨٠ %
٣٠٠٤٢٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي علي مضادات حيوية)	٩٩,٧ %			٠,٣ %		٠,٣ %
٣٠٠٢٣٠	لقاحات للطب البيطري	٧٩,٣ %		٠,٦ %	٤,٣ %	١٥,٨ %	٢٠,٧٠ %
٣٠٠٥٩٠	مواد الحشو، شاش الجراحة، ضمادات، منتجات أخرى (ضمادات مشربة، ضمادات جراحية، الخ.)	٩٩,٧٣ %			٠,٠٤ %	٠,٢٤ %	٠,٢٨ %
٣٠٠٦٧٠	مستحضرات الهلامي	٩٩,٩٧ %			٠,٠٣ %		٠,٠٣ %
٣٠٠٣١٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي علي البينيسيلين)	١٠٠ %					
٣٠٠٤٣٢	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على هورمونات كورتيكوستيرويد)	٩٩,٦ %			٠,٤ %		٠,٤ %
٣٠٠٤١٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي علي البينيسيلين)	٨٩,٩ %			١٠,١ %		١٠,١ %
٣٠٠٤٥٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي علي فيتامينات)	٧٤,١ %	١٠,٨ %		١٥,١ %		٢٥,٩ %
٣٠٠٢٩٠	الدم، أمصال مضادة، منتجات أخرى (مواد سمّية، مضادات السموم، فيروسات، بكتيريا مضادة للجراثيم، الخ.)	٩٥,٤ %			٤,٦ %		٤,٦ %
٣٠٠٣٢٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	٩٨,٨٧ %	١,١١ %		٠,٠٢ %		١,١٣ %
٣٠٠٤٣١	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي علي أنسولين)	٧٣,٩ %			٢٦,١ %		٢٦,١ %
٣٠٠٦٥٠	عُلب وأطقم إسعافات أولية	٩٩,٩٤ %			٠,٠٦ %		٠,٠٦ %
٣٠٠٦٤٠	إسمنت الأسنان وحشوات الأسنان الأخرى	٩٦,٥ %				٣,٥ %	٣,٥ %
٣٠٠١٩٠	غدد وأعضاء أخرى، منتجات أخرى (هيبارين، عظام، أعضاء أو أنسجة بشرية أخرى)	١٠٠ %					
٣٠٠٢٢٠	لقاحات للطب البشري	١٠٠ %					
٣٠٠٤٣٩	أدوية للبيع بالتجزئة تحتوي على هرمونات أخرى (الإبينفرين، الإستروجين، الخ.)	١٠٠ %					
٣٠٠٤٤٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي علي قلويدات)	٩٥,٠ %			٥,٠ %		٥,٠ %
٣٠٠٦١٠	مواد معقمة لخياطة الجروح	٩٩,١ %			٠,٩ %		٠,٩ %
٣٠٠٣٩٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على الإبينفرين ومحلولاته)	٩٩,٩ %			٠,١ %		٠,١ %
٣٠٠٥١٠	ضمادات لاصقة	٨٧,٦ %	٠,٣ %		١٢,١ %		١٢,٤ %
٣٠٠٣٣٩	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على الإبينفرين ومحلولاته)	١٠٠ %					

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) جرى حساب هذه الحصص استنادا إلى البيانات المتاحة عن السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩).

الجدول ١١

تعقب المنتجات التي تصدّرها تونس

رمز النظام المنسّق المكون من ٦ أرقام	أسماء المنتجات	بقية بلدان العالم	الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	المجموع داخل المنطقة
٣٠٠٤٩٠	أدوية للبيع بالتجزئة، منتجات أخرى (مسكنات الألم، مضادات الاكتئاب، إلخ.)	٨٧,٣ %	٦,٨ %	٠,٠ %	٣,٨ %	٢,٠ %	١٢,٧ %
٣٠٠٤٣٩	أدوية للبيع بالتجزئة تحتوي على هرمونات أخرى (الإبينفرين، الإستروجين، الخ.)	٨٨,٨ %	١١,٢ %				١١,٢ %
٣٠٠٦٥٠	عُلب وأطقم إسعافات أولية	٩٩,٧ %	٠,٠ %		٠,٣ %		٠,٣ %
٣٠٠٤٤٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على قلويدات)	٨٢,٦ %			٠,١ %	١٧,٣ %	١٧,٤٠ %
٣٠٠٥١٠	ضمادات لاصقة	١٦,٩ %	٧٥,٣ %		١,٤ %	٦,٣ %	٨٣,١ %
٣٠٠٥٩٠	مواد الحشو، شاش الجراحة، ضمادات، منتجات أخرى (ضمادات مشربة، ضمادات جراحية، الخ.)	٩٦,٦ %	١,٦ %		١,٤ %	٠,٤ %	٣,٤ %
٣٠٠٤٢٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	١٠٠ %					
٣٠٠٦١٠	مواد معقمة لخياطة الجروح	٧١,٣ %	١٥,٩ %		٨,١ %	٤,٦ %	٢٨,٧ %
٣٠٠٣١٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على البينيسيلين)	١٠٠ %					
٣٠٠٣٢٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (تحتوي على مضادات حيوية)	٨٠,٨ %			١٩,٢ %		١٩,٢ %
٣٠٠٣٩٠	أدوية ليست للبيع بالتجزئة (مستحلبات زيت فول الصويا، محلول الديكستروز، الخ.)	١٠٠ %					
٣٠٠٤٥٠	أدوية للبيع بالتجزئة (تحتوي على فيتامينات)	١٠٠ %					
٣٠٠٢٢٠	لقاحات للطب البشري	١٠٠ %					
٣٠٠٦٤٠	إسمنت الأسنان وحشوات الأسنان الأخرى	١٠٠ %					
٣٠٠٦٧٠	مستحضرات الهلامي	١٠٠ %					

المصدر: كومتريد – الأونكتاد.

(*) جرى حساب هذه الحصص استنادا إلى البيانات المتاحة عن السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩).

ونلاحظ بالتالي أن المنتجات الصيدلانية المتداولة في أسواق المنطقة تهيمن عليها إلى حد كبير السلع الموجّهة للبيع، سواء كانت أدوية أو مواد من قبيل أطقم الإسعافات الأولية واللاصقات والضمادات وإسمنت الأسنان. وبإمكاننا استنتاج أن القليل فقط من سلاسل القيمة الإقليمية استحدثت في القطاع الصيدلاني.

ومع ذلك، فإن المقارنة بين المبادلات الأقاليمية لبلدان شمال أفريقيا ومبادلاتها مع بقية بلدان العالم تظهر أن ثمة إمكانية حقيقية لتحقيق المزيد من التدفقات فيما هذه البلدان في إطار سلسلة القيمة الإقليمية. ويسري ذلك بوجه خاص في قطاع بعض السلع الوسيطة الموجهة للتحويل في بلد آخر ثم إعادة تصديرها من جديد، مثل بعض الأدوية غير المعبأة للبيع بالتجزئة، والمنتجات من فئة الدم والأمصال المضادة والمنتجات الأخرى (السموم، ومضادات السموم، والفيروسات والبكتيريا المضادة للجراثيم)، وإن كان هذا القطاع لا يزال ضعيفا في الوقت الحاضر لكنه يمكن أن يتطور مستقبلا.

وتتيح فئات المنتجات في هذا القطاع إمكانات حقيقية لتطوير سلسلة قيمة إقليمية، لا سيما أن بعض البلدان المشمولة بالدراسة تصدّر هذه المنتجات إلى بقية بلدان العالم ولا تصدّرها داخل المنطقة. وهذه المنتجات يستوردها بلد واحد على الأقل في المنطقة من بلدان أخرى من بقية العالم، في حين يصدّرها بلد واحد على الأقل في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تستورد الجزائر ١٤ منتجا فقط من بلدان أخرى من بقية العالم (٣٠٠١٩٠، ٣٠٠٢٢٠، ٣٠٠٢٣٠، ٣٠٠٢٩٠، ٣٠٠٣١٠، ٣٠٠٣٣٩، ٣٠٠٤١٠، ٣٠٠٤٢٠، ٣٠٠٤٣١، ٣٠٠٤٣٢، ٣٠٠٤٤٠، ٣٠٠٦٢٠، ٣٠٠٦٤٠، ٣٠٠٦٧٠) في حين أن هذه المنتجات يصدّرها أيضا بلد واحد على الأقل من بلدان شمال أفريقيا[٣].

وفي الأخير، نلاحظ أيضا أن المنتجات التي يتمتع أحد البلدان بشأنها بميزة نسبية ظاهرة ليست متداولة في المنطقة بالضرورة، أو أنها إذا كانت كذلك فبكميات ومبالغ متدنية. وبعبارة أخرى، فإن تحقيق قدر أكبر من التعاون الإقليمي في قطاع الصناعات الصيدلانية لا بد أنه سيفتح آفاقا لتعزيز المبادلات، وسيؤدي أيضا إلى استحداث سلاسل القيمة الإقليمية.

ثالثا–٣– المتطلبات والاستراتيجيات المستقبلية لتطوير سلسلة القيمة الإقليمية

كشفت التحليلات السابقة أن ثمة إمكانية لتطوير سلسلة قيمة إقليمية في مجال الأدوية، وهي في الوقت الحاضر أدوية جنيسة، لكن ثمة إمكانية للتحوّل إلى منتجات أصلية في إطار التوجّه لإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في إطار التوجهات المستقبلية للانتقال إلى مواقع جديدة في صورة قنوات توزيع قصيرة في الفترة ما بعد أزمة كوفيد–١٩.

وبالفعل، فإن إمكانية التبادل الأقاليمي في مجال الأدوية الجنيسة يمكن تحقيقها محليا بسهولة أكبر نظرا لتوفّر براءات الاختراع بشأن المكونات الفعالة ، وللمعرفة بعمليات التصنيع والصيغ المستعملة، ولا سيما بالنظر إلى الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة التي اعتمدت استراتيجيات لتطوير القطاع الصيدلاني، الذي جعلت منه أحد قطاعاتها ذات الأولوية، لأنه من جهة يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان التي ستزداد باستمرار وستصبح أكثر تعقيدا نتيجة للنمو السكاني والتوسع العمراني والتحول الوبائي الذي تشهده المنطقة، ومن جهة أخرى لأن الأمر يتعلق بقطاع ذي قيمة مضافة عالية، ينطوي على فرص كبيرة للتصنيع ولخلق فرص عمل ولتنمية رأس المال البشري.

ورغم استمرار استيراد معظم الأدوية الأصلية الأكثر تعقيدا، فقد سعت بعض بلدان المنطقة (تونس ومصر والمغرب) مؤخرا إلى تطوير قدرات جديدة في مجال البحث والتطوير في هذا القطاع (Augier, Mouley et coll., 2021؛ Mouley et Verdier, 2019).

وعلى المدى القصير، قد تؤدي الحملة الحالية لمكافحة جائحة كوفيد–١٩ إلى تطوير قدرات إنتاجية في بلدان شمال أفريقيا، إما لتصنيع اللقاحات أو لتصنيع المكونات المستخدمة في إنتاج اللقاحات، أو لتصنيع اختبارات وأدوية مضادة للفيروس. وقد أحصت المنظمة الدولية للبيئة المعرفية جميع مواقع العالم التي توجد فيها قدرات لإنتاج اللقاحات أو يمكنها

[٣] لتحديد هذه المنتجات الـ ١٤، قمنا أولا بإدراج جميع المنتجات المكونة من ٦ أرقام التي استوردتها الجزائر من بلدان أخرى من بقية العالم خلال السنوات الثلاث الأخيرة (وهي تمثل ٣٠ منتجا). ثم بيّننا أن من بين هذه المنتجات الثلاثين، ١٠ منتجات مصدرها أيضا أحد بلدان المنطقة، و٢٠ منتجا آخر مستورد فقط من بلدان أخرى من بقية العالم. وبيّنا بعد ذلك أن من بين المنتجات العشرين التي تستوردها الجزائر فقط من بلدان أخرى من بقية العالم، يصدر أحد بلدان المنطقة ١٤ منتجا منها.

حشد مثل هذه القدرات[٤]. وثمة مصنّعون يعكفون حاليا على إنتاج لقاحات فيروس كوفيد، منهم الجزائر، ممثلة بشركة صيدال، ومقرها مدينة قسنطينة، التي تستعد لإنتاج اللقاح الروسي سبوتنك، ومصر، ممثلة بشركة فاسيرا، ومقرها مدينة الجيزة، التي تنتج اللقاح الصيني سينوفاك[٥]. ونشرت المنظمة الدولية للبيئة المعرفية أيضا قائمة بالمرافق التي تملك القدرة على المساهمة في تصنيع لقاحات فيروس كوفيد، وهي تشمل أيضا مصر، ممثلة بشركة فاركو للأدوية، وتونس، ممثلة بمعهد باستور في تونس العاصمة. وينسجم هذا العمل الذي قامت به المنظمة بتحديد مواقع الإنتاج الفعلية أو المحتملة مع العرض المفصل السابق، إذ يتبيّن أن اللقاحات للطب البشري هي من بين المنتجات التي يصدّرها كل بلد من بلدان المنطقة، فضلا عن أن هذه الصادرات موجهة فقط لبقية بلدان العالم وليس لبلدان المنطقة. على أنه مما يدعو إلى الاستغراب أن المنظمة لم تشر إلى أي قدرة إنتاجية في حالة المغرب. ولعله من المناسب أن نتساءل هنا عن مدى وضوح الصورة عن القدرات الإنتاجية الموجودة في كل بلد من البلدان. وبصفة عامة، وأيّا كان البلد في المنطقة، فإن تطوير القدرات الإنتاجية ينبغي أن يكون أكبر بكثير، بالنظر إلى حجم الاحتياجات العالمية إلى المنتجات الصيدلانية لمكافحة الفيروس. وتعترض تحقيق ذلك عقبتان رئيسيتان. أما الأولى فتكمن في حقوق الملكية الفكرية. ولا تكفي إجراءات المرونة المقررة بموجب اتفاق ''تريبس'' (جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة)، التي يمكن للبلدان تطبيقها لأسباب متعلقة بالصحة العامة أو بالسلامة، لتخفيف هذا العائق. والحل الوحيد يكمن في التنازل مؤقتا عن حقوق الملكية الفكرية بإزاء كل منتج أو تكنولوجيا ذات صلة بمكافحة كوفيد-١٩. وقد رفعت كل من جنوب أفريقيا والهند طلبا بهذا الخصوص إلى منظمة التجارة العالمية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وأيده نحو مائة بلد (انظر الإطار ١، ويتضمن شرحا لموجبات دعم هذا الاقتراح في سياق مكافحة الجائحة). وبعد عام من المناقشات، تمكنت معارضة بعض البلدان، التي تتعرض بصفة خاصة لضغوط تمارسها شركات أدوية تعارض بشدة التنازل ولو مؤقتا عن حقوق الملكية الفكرية، من إفشال تنفيذ هذا الاقتراح رغم تأييد المجتمع المدني له في جميع أنحاء العالم (علماء ومفكرون ومسؤولون كبار سابقون ومنظمات غير حكومية، الخ)[٦]. أما العقبة الثانية فهي عدم تعاون شركات الأدوية التي تمتلك وحدها براءات الاختراع والدراية والتكنولوجيات ذات الصلة بمكافحة هذه الجائحة. وهذه الشركات تعارض إشراك الغير في المعارف التي بحوزتها (رفض المشاركة في مبادرات منسقة على الصعيد الدولي) ولم تنشئ (أو قلّما أنشأت) أطرا للتعاون (اتفاقات إنتاج مشترك أو غيرها) كفيلة بأن تسمح بتحقيق زيادة كبيرة في القدرات الإنتاجية في جميع أنحاء العالم.

فلو أن المواقع التي تعكف بالفعل على إنتاج لقاحات في شمال أفريقيا كانت مسنودة من قبل مختبرات صيدلانية حائزة على براءات اختراع، ومسنودة، في الوقت نفسه، من قبل مؤسسات مالية دولية، لأمكنها الحصول على الدعم المالي والفني واللوجستي، إلخ.، لزيادة كميات اللقاحات التي تنتجها أو لتنويع أصنافها. وبالمثل، بإمكان المختبرات الصيدلانية في البلدان المتقدمة أن تسهم، من خلال نقل التكنولوجيات والدراية والمساعدة في تدريب الموظفين وإقامة شراكات مكرّسة للإنتاج المشترك، وبدعم من المجتمع الدولي في مجمله، في تطوير أو في إيجاد قدرات إنتاجية في بلدان شمال أفريقيا، ليس لتصنيع اللقاحات فحسب، بل أيضا لتصنيع مكونات اللقاحات وأدوية واختبارات لمكافحة كوفيد-١٩. ومن شأن تطوير هذه القدرات الإنتاجية أن يؤدي إلى ظهور سلاسل قيمة إقليمية جديدة.

---

[٤] هذه المعلومات متاحة على الرابط التالي: https://www.keionline.org/covid-19-vaccine-manufacturing-capacity

[٥] كان من المقرر أن يبدأ الإنتاج في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

[٦] رسالة المجتمع المدني: cso_letter_f.pdf - منظمة التجارة العالمية.

الإطار ١

لماذا ينبغي دعم اقتراح جنوب أفريقيا والهند بتعليق حقوق الملكية الفكرية مؤقتا في سياق مكافحة جائحة كوفيد-١٩؟

كان العائق الرئيسي أمام حصول البلدان النامية والناشئة على العلاج، في أثناء مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، هو التكلفة المرتفعة لهذه العلاجات. أما اليوم، فإن الحصول على اللقاحات لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ مرهون بالدرجة الأولى بالعرض: فالإنتاج الذي يوفره عدد صغير من شركات الأدوية غير كاف مطلقا لتلبية الاحتياجات العالمية لمكافحة هذه الجائحة بفعالية. ولتحقيق المناعة الجماعية، نقدّر أنه ينبغي تلقيح ٧٠ في المائة من سكان العالم، وهو ما يعني الحاجة إلى نحو ١١ مليار جرعة بمعدل جرعتين للشخص الواحد. والحال أن الإنتاج العالمي لم يبلغ، في نهاية آب/أغسطس ٢٠٢١، سوى نحو ٦ مليارات من الجرعات. ومن المتوقع أن يصل إلى ١٢ مليار جرعة بحلول نهاية العام الجاري[٧]. وبالإضافة إلى هذا الاختلال بين عرض اللقاحات والطلب عليها، ثمة عدم مساواة شديدة في التوزيع العالمي من حيث التلقيح: فوفقا لمنظمة أوكسفام، فإن البلدان مرتفعة الدخل، التي لا تمثل سوى ١٣ في المائة من سكان العالم، قد حجزت بالفعل نصف إمدادات العالم المحتملة من اللقاحات، أي نحو ٦ مليارات من الجرعات[٨]. وحتى الآن، فإن ٧٥ في المائة من الجرعات التي أُعطيت كانت في اثني عشر بلدا فقط (الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والصين وإسرائيل).

والآلية الرئيسية للتضامن أنشأتها منظمة الصحة العالمية لتصحيح هذه الاختلالات في التغطية العالمية بالتلقيح هي منصة ''أكتا'' ACT-A (تسريع الحصول على أدوات مكافحة جائحة كوفيد-١٩). وتشمل هذه الآلية أداة ''كوفاكس'' (إتاحة لقاح كوفيد-١٩ عالميا) التي أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ لتيسير التعاون في مجال التزويد باللقاحات، وذلك بشراء جرعات وتوزيعها توزيعا عادلا بين جميع البلدان المشاركة (٩٨ بلدا من البلدان ذات الدخل المرتفع و٩٢ بلدا من البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط). ورغم بلوغ الهدف المعلن المتمثل في توزيع ما لا يقل عن ملياري جرعة (منها ١,٣ مليار جرعة على البلدان منخفضة الدخل[٩]) بحلول نهاية عام ٢٠٢١، فإن هذه الأداة تبقى مع ذلك عاجزة عن تحقيق السيطرة على الجائحة على المدى البعيد، لأنها لا تزال قاصرة بسبب ضعف القدرات الإنتاجية الموجودة في العالم.[١٠] وفي مسعى لتعزيز القدرات الإنتاجية، زُوِّدت منصة ''أكتا'' أيضا بقطب تكنولوجي (اقترحته كوستاريكا في أول الأمر) يتيح تقاسم براءات الاختراع وكذلك الحقوق بشأن البيانات والمعارف والتكنولوجيات المفيدة للوقاية من فيروس كوفيد-١٩ وكشفه ومعالجته. وقد رفض قطاع الصناعة الصيدلانية هذه المبادرة، وهو ما يحد من فعاليتها.

والقاسم المشترك بين أزمة فيروس نقص المناعة البشرية وأزمة كوفيد-١٩ هو أن أصحاب القرار فيما يتعلق بالكميات المنتجة من الأدوية وبتحديد أسعارها وتوزيعها في أنحاء العالم والتعاون ونقل التكنولوجيا في الحالتين هي شركات الأدوية حصرا، رغم استفادتها من التمويل العام بكميات كبيرة[١١]. ففي حالة فيروس نقص المناعة البشرية، تمكنت البلدان النامية والناشئة في آخر المطاف من الحصول على العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي لأن بعضها أنتجته باللجوء إلى نظام الترخيص الإلزامي المقرر في البنود المتعلقة بالمرونة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة[١٢]. والحال أن اللجوء إلى التراخيص الإجبارية غير مناسب في ما يتعلق بلقاحات كوفيد-١٩: فإذا كان تصنيع العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي يعتمد على براءة

---

[٧] هذه الأرقام مأخوذة من موقع منظمة Airfinity : https://www.airfinity.com.

[٨] https://www.oxfamfrance.org/financement-du-developpement/vaccins-contre-le-covid-19-quels-enjeux-en-2021/

ووفقا لتقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، استفاد ٨٢ بلدا من البلدان الأقل دخلا من نسبة ٠,٣ في المائة فقط من مجموع ٦ مليارات جرعة أو أقل بقليل من اللقاحات المنتجة حتى الآن في جميع أنحاء العالم (https://www.amnesty.fr/responsabilite-des-entreprises/actualites/vaccin-covid-laboratoires-inegalites).

[٩] تجدر الإشارة إلى أن منظمة أوكسفام تقدّر أن مجموع الجرعات التي وزّعت على هذه البلدان لا يزيد عن ١٠٠ مليون جرعة في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

[١٠] العائق الآخر أمام الأداة كوفاكس هو أن حكومات البلدان المرتفعة الدخل تعتبر أن مغزى هذه الأداة هو شراء اللقاحات من شركات الأدوية الموجودة في السوق بدلا من تشجيع تطوير قدرات إنتاج اللقاحات محليا في البلدان النامية والناشئة.

[١١] وفقا لبيانات منظمة ''إيرفينتي'' Airfinity، فإن احتياجات المؤسسات الصيدلانية التسع، التي تضم استرازينيكا، وفايزر/بيو إنتيك، ومودرنا، ونوفافاكس، وسينوفاك، وكوريفاك، وجونسون وجونسون، وسانوفي/جي إس كي، وسانوفي/ترونسليت بيو، لتمويل أبحاث اللقاحات لديها قد تكون مغطاة بنسبة ٣٥ في المائة من التمويل العام وبنسبة ٨ في المائة من مساهمات المنظمات غير الحكومية.

[١٢] تنطبق البنود المتعلقة بالمرونة في اتفاق (تريبس) لدواعي تتعلق بالصحة العامة أو السلامة العامة. فإصدار حكومة ما ترخيصا إجباريا يسمح بالفعل بإجازة تصنيع منتج حاصل على براءة اختراع دون موافقة صاحبها. ويتوخى هذا الإجراء منح تعويض مالي لصاحب براءة الاختراع.

اختراع واحدة أو اثنتين، فإن تقنية الحمض النووي الريبي الرسول، على سبيل المثال، تتطلب عددا لا يحصى من براءات الاختراع. وقد أفاد Kilic و Fukuda-Parr (٢٠٢١)، أن ''الشركة لا تملك بالضرورة جميع براءات الاختراع على التكنولوجيا الخاصة بها، ولكن يتعين عليها أن تحصل على تراخيص فرعية من شركات أخرى''[١٣]. وفي سياق مكافحة جائحة كوفيد-١٩، تشكل الملكية الفكرية بالتالي عقبة رئيسية أمام زيادة القدرات الإنتاجية وأمام الحصول على اللقاحات اللازمة لسكان البلدان النامية والناشئة. لذا فإن الاقتراح الذي قدمته جنوب أفريقيا والهند لمنظمة التجارة العالمية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وأيده أكثر من ١٠٠ بلد، ويدعو إلى تعليق مؤقت لحقوق الملكية الفكرية بشأن تطوير وتصنيع وتوزيع اللقاحات والمعدات اللازمة لمكافحة كوفيد-١٩، مناسب وله ما يبرره[١٤]. فهو كفيل بلا شك بأن يسمح بزيادة القدرات على إنتاج اللقاحات. ومن جهة أخرى، يضاف إلى الضعف الشديد في القدرة العالمية على إنتاج اللقاحات، شُح بعض المكونات المستخدمة في صنع هذه اللقاحات، مثل النيوكليوتيدات والإنزيمات والدهون. وثمة عدد قليل من الشركات التي تصنّع هذه المنتجات، وهي ليست كافية لتزويد العالم بما يحتاجه منها. وفضلا عن ذلك، لم تمنح هذه الشركات بعدُ تراخيص إلى شركات أخرى حتى تتمكن بدورها من تصنيع هذه المكونات. ومن شأن التنازل مؤقتا عن براءات الاختراع أن يساعد في الحد من حالات الندرة في هذه المكونات ومن ثم إتاحة الفرصة لعدد أكبر من الشركات لتصنيع هذه المكونات.

ثالثا-٣-١- إمكانات سلسلة القيمة الإقليمية إزاء الاضطرابات في سلسلة التوريد الصيدلانية العالمية

لقد كشفت أزمة كوفيد-١٩ مدى الضعف في سلاسل توريد الأدوية على الصعيد الدولي المرتبط بالاعتماد الشديد على الصين والهند (معهد أماديوس، ٢٠٢٠). وقد تدفع صعوبات التوريد التي لوحظت أثناء فترة الجائحة، بما في ذلك بخصوص المنتجات اللازمة لمكافحة كوفيد-١٩، بالفاعلين في القطاع الخاص (والقطاع العام أيضا)، في القارة الأوروبية وفي القارة الأفريقية على السواء، إلى إعادة تكييف سلاسل التوريد بعيدا عن الصين والهند. وبذلك، قد تعود عملية إعادة تنظيم سلاسل توريد الأدوية بالفائدة على المزيد من بلدان منطقة شمال أفريقيا ذات الأسواق المحلية الكبيرة، لا سيما الجزائر ومصر (أوجير ومولي وآخرون، ٢٠٢١، سبق ذكره). ومع ذلك فإن من شأن وجود سلسلة قيمة إقليمية متطورة أن يتيح لبلدان المنطقة جميعا الاستفادة من إقامة شراكات مع مختبرات وشركات أجنبية، لا سيما الأوروبية، وهي الشراكات التي يمكن أن تتخذ شكل عقود توريد مدخلات، أو إنشاء وحدات صناعية، أو اتفاقيات إنتاج مشترك (جومار وآخرون، ٢٠١٨). ثم إن إعادة تشكيل سلاسل القيمة الإقليمية، مع استغلال ما ينطوي عليه ربطها الفعال بسلاسل القيمة العالمية من إمكانات، ينبغي أن يتيح ليس فقط آفاقا واعدة للتنمية الداخلية للصناعات الصيدلانية في هذه البلدان، بل أن يحدث أيضا عوامل لبعث التكامل الإقليمي في فترة ما بعد جائحة كوفيد (مورينو- دودسون، ٢٠٢٠، والبنك الدولي، ٢٠٢٠).

ثالثا-٣-٢- متطلبات التحول الهيكلي من أجل سلسلة قيمة إقليمية قوية ومبتكرة، إلى جانب تحقيق إمكانات التجارة داخل المنطقة

تكمن التحديات الرئيسية التي تواجه بناء سلاسل القيمة الإقليمية في الصناعة الصيدلانية في المنطقة في مواجهة المنافسة من مؤسسات دولية كبيرة عاملة في سوق الأدوية الأساسية، وضمان الارتقاء لإنتاج أدوية أكثر تعقيدا وأكثر ملاءمة مع الاحتياجات المتغيرة في المجال الصحي في المنطقة. ولمواجهة هذا التحدي القطاعي المزدوج، يستلزم الأمر وضع استراتيجيات وطنية للابتكار في المجال الصيدلاني، وتشجيع الشراكات بين مؤسسات البحوث والقطاع الخاص بغية تعزيز

[١٣] B. Kilic et S. Fukuda-Parr (2021), Conversations on the Frontline: Thinking Long Term and Building Local Capacity، متاح على الموقع التالي: https://www.indiachinainstitute.org/2021/05/14/conversations-on-the-frontline-thinking-long-term-and-building-local-capacity/.

[١٤] ينتهي قرار التعليق بمجرد السيطرة على الجائحة.

القدرات لاكتشاف أدوية مبتكرة حقا (أوجير ومولي وآخرون، ٢٠٢١، سبق ذكره). وفي هذا الصدد، من شأن إيجاد بوتقة للابتكار الإقليمي، تحركها أنشطة التعاون بين مراكز البحوث وشركات الأدوية والشركات الناشئة المبتكرة والصناعيين بشأن مشاريع تركز على مواجهة التحديات الصحية المشتركة، أن يسمح أيضا بتعزيز ما للمنطقة من جاذبية على الصعيد الدولي.

ومن الضروري بهذا الخصوص أن تترسخ الصناعة الصيدلانية في نظم الابتكار الوطنية. وتصنّف تونس والمغرب بوجه عام ضمن أكثر البلدان ابتكارا، لكن يتعين عموما بذل المزيد من الجهود لكي يتسنى لنظم الابتكار الوطنية الارتقاء بمستويات النشاط والبحث العلميين، فضلا عن الانفتاح على اعتماد التكنولوجيا وعلى تدفقات المعرفة الواردة، والحد من الاعتماد على الإعانات العمومية كمصدر لتمويل البحث والتطوير، وزيادة القدرة على الاستيعاب من جانب المؤسسات التي تمثل ركائز العلوم والمعرفة (الجدول ١٢).

الجدول ١٢

مقياس إقليمي لمقارنة مؤشرات الابتكار

الدرجات / الركائز	الجزائر	مصر	المغرب	تونس
مؤشر الابتكار العالمي – ترتيب عام ٢٠٢٠	١١٣ (+٨)	٩٦ (-٤)	٧٥ (-١)	٦٥ (+٥)
مؤشر الابتكار العالمي – ترتيب عام ٢٠١٩	١٢١	٩٢	٧٤	٧٠
المؤسسات	٥٢,٢ (١٠٤)	٤٨,٦ (١١٥)	٦٠,٨ (٧٧)	٦١,١ (٧٥)
رأس المال البشري والبحوث	٢٨,٤ (٧٤)	٢١,٥ (٩٠)	٢٥,٩ (٨١)	٤٠,٧ (٣٨)
ويشمل: (البحث والتطوير)	*٥,١ (٧٦)*	*١١ (٥٥)*	*٦,٧ (٧١)*	*٨,٣ (٦٤)*
البنية التحتية	٣١,٥ (١٠٠)	٣١,٥ (٩٩)	٣٩,٣ (٧١)	٣٨,٢ (٧٤)
وتشمل: (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)	*٣٧,٣ (١١٤)*	*٥٠,٣ (٩٦)*	*٦٣,٢ (٧٥)*	*٦٧,٥ (٦٥)*
تطور السوق	٢٤,٦ (١٣٠)	٣٩,٣ (١٠٦)	٤٣,٣ (٨٨)	٣٧,٠ (١١٢)
تطور الأعمال	١٥,٦ (١٢٦)	١٨,٧ (١٠٣)	١٨,٤ (١٠٧)	١٨,٠ (١١٠)
ويشمل:				
(روابط للابتكار)	*١٥,١ (١١١)*	*١٩,٣ (٧٤)*	*١٤ (١١٧)*	*١٣,٧ (١١٨)*
مخرجات قواعد المعرفة والتكنولوجيا	٨,١ (١٢٥)	١٩,٧ (٦٥)	٢١,٩ (٦٠)	٢٥,٨ (٥٢)
المخرجات الإبداعية	٨,٩ (١١٨)	١٣,٤ (١٠١)	١٩ (٧٥)	٢١,١ (٦٣)

المصدر: مؤشر الابتكار العالمي (٢٠٢٠).

ثالثا– ٤– إمكانات الاتفاق الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحقيق التكامل الإقليمي

يتيح الاتفاق الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (منطقة التجارة الحرة) فرصا حقيقية لتعزيز إمكانات التكامل الإقليمي لبلدان منطقة شمال أفريقيا، وبالخصوص في المنطقة المغاربية دون الإقليمية (مولي، ٢٠٢١). وبالفعل، فقد شرعت بلدان منطقة شمال أفريقيا، شأنها في ذلك شأن البلدان الأفريقية الأخرى، في تنفيذ برنامج للتكامل الإقليمي القاري، يشمل: **'١'** خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٢ لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وخارطة طريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة، التي بدأت المفاوضات بشأنها في عام ٢٠١٥؛ **'٢'** وخطة عام ٢٠٦٣ (أفريقيا التي نصبو إليها) التي أُعتمدت في داكار في عام ٢٠١٥، والتي يعد الاتفاق على منطقة التجارة الحرة مشروعا رئيسيا فيها؛ **'٣'** وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتوّجت هذه المراحل من المفاوضات الاستراتيجية في آذار/مارس ٢٠١٨ بإبرام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تضم ٥٤ بلدا، والذي دخل حيز التنفيذ في أيار/مايو ٢٠١٩.

وقد سمح البروتوكول الذي قضى بإنشاء منطقة التجارة الحرة بما يلي: '١' إبرام اتفاقات بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات؛ '٢' وإحراز تقدم في سبيل إنشاء آلية ملائمة لتسوية المنازعات. غير أن تحقيق التحرير التفضيلي للتجارة والمكاسب المتوقعة من إنشاء منطقة التجارة الحرة سيكون، في مرحلة الانطلاق الأولى، مشروطا بإحراز المزيد من التقدم الضروري والمتوقع في مجال تيسير التجارة.

وبذلك ينبغي للمفاوضات الجارية أن تقدم المزيد من التفاصيل بشأن الجوانب التالية: '١' الحاجة إلى تبسيط قواعد المنشأ، التي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مستوى القدرات الإنتاجية والتماثل الهيكلي لجميع البلدان من أجل الاستفادة من أطر المعاملة التفضيلية؛ '٢' إزالة العراقيل والحواجز غير التعريفية تدريجيا؛ '٣' وضع أطر فنية وتنظيمية ملائمة بشأن السياسات التكميلية (المناطق الحرة وبناء القدرات والتعاون).

وفي هذا السياق، وقّعت جميع بلدان منطقة شمال أفريقيا على الاتفاق ثم صدقت عليه، ولكن الدول التي أودعت حتى الآن صكوك تصديقها على الاتفاق هي تونس ومصر وموريتانيا فقط. وعليه، فإن تصديق بلدان المنطقة على الاتفاق سيتيح الفرصة لإعادة التفاوض في إطار أفريقي متعدد الأطراف بشأن سبل إزالة القيود التجارية الثنائية وغيرها من العراقيل التي تحول دون الوصول إلى الأسواق، وتخفيف بل تفكيك أطر الحماية الجمركية، لا سيما غير التعريفية تدريجيا، بحيث تسهم هذه العملية في تعزيز فرص الوصول إلى أسواق جديدة، وتسهم بالأخص في الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

وفي سياق رؤية تكميلية ومتعددة الأطراف، تتماشى هذه المسارات الجديدة تماما مع الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية. ووفقا لمصرف التنمية الأفريقي (٢٠١٩)، من المتوقع أن يؤدي هذا الاتفاق إلى خفض تكاليف المعاملات بنسبة تتراوح بين ١٨ و١٤ في المائة وزيادة التجارة العالمية بنسبة ٠,٥ في المائة. وبتنفيذ اتفاق تيسير التجارة، يمكن للبلدان الأفريقية الموقّعة على اتفاق منطقة التجارة الحرة أن تحصل على فوائد تصل إلى ٤,٥ في المائة على صعيد الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقية، أي ٣١ مليار دولار إضافية، وهو ما يرفع إجمالي مكاسبها إلى ١٣٤ مليار دولار. وبالرغم من أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا ذات بنيات اقتصادية متباينة، فإنها ستستفيد من استغلال الفرص التي تتيحها المنطقة على مستويين. فالبلدان الأكثر تصنيعا نسبيا في وضع جيّد يمكنها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها السلع المصنّعة؛ أما البلدان الأقل تصنيعا فيمكنها أن تجني فوائد وذلك بالاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية التي سيصبح إنشاؤها سهلا بفضل المنطقة، وبخفض تكاليف التجارة وتشجيع الاستثمار. ويمكن للبلدان الزراعية أن تستفيد من المنطقة بتلبيتها احتياجات أفريقيا المتنامية في مجال الأمن الغذائي.

ومن المتوقع أن تتيح منطقة التجارة الحرة لبدان منطقة شمال أفريقيا إمكانية إنعاش التجارة داخل المنطقة وداخل أفريقيا، وتنويع اقتصاداتها وتحويلها هيكليا، وتحقيق أهداف كبيرة على صعيد التكامل الاقتصادي. وبالفعل، فإن حصة التجارة الخارجية للبلدان الأفريقية المتبادلة داخل القارة لا تمثل في المتوسط سوى ١٥ في المائة (مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، ٢٠٢٠) وهي أقل من مثيلاتها في القارات الأخرى (نحو ٤٧ في المائة في أميركا، و٦١ في المائة في آسيا، و٦٧ في المائة في أوروبا). على أنه إذا كانت المبادلات الأفريقية في إجمالي الصادرات العالمية لا تزال تتركز في المنتجات الأولية والزراعية والصناعة الغذائية الزراعية، فضلا عن ضعف تنوع مبادلاتها من المنتجات التحويلية ومستوى تعقيدها المتوسط، فإن التجارة داخل المنطقة حققت على العكس من ذلك مؤشرات جيدة من حيث التخصص والتطوّر، بتحقيق أكثر من

٤١,٩ في المائة من الصادرات داخل المنطقة من السلع المصنّعة التي سجّلت زيادة بأكثر من الضعف، إذ ارتفعت من ٥٠,٩ مليار دولار إلى ١٠٦,٢ مليارات دولار على مدى العقد الماضي.

ومن شأن تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة إذن أن يسمح بالحد تدريجيا من تركّز المبادلات الأفريقية في الموارد الاستخراجية، مثل النفط والمعادن، التي تمثل أكثر من ٧٥ في المائة من صادرات أفريقيا خارج القارة، للانتقال إلى قاعدة تصديرية أكثر استدامة وتنافسية وذات إمكانية عالية للدفع في اتجاه التكامل. وينبغي أن يتيح الاتفاق أيضا تعزيز وتوطيد دينامية التكامل الإقليمي الأفريقي. وهذه الآفاق المستقبلية واعدة حقا بالنظر إلى أن منطقة التجارة الحرة تتسع حاليا لسوق يبلغ عدد سكانها ١,٢ مليار نسمة، مع توقع بلوغ عدد سكانها ٢,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، أي ٢٦ في المائة من سكان العالم ممن هم في سن العمل (البنك الدولي، ٢٠١٩)، وهو ما يمثل ناتجا إجماليا محتملا يقدر بـ ٢٥٠٠ مليار دولار في سوق ديناميكية للغاية (مولي، ٢٠٢١، سبق ذكره).

ووفقا للأونكتاد (٢٠١٩)، من شأن تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان الموقّعة على الاتفاق بنسبة تتراوح من ١ إلى ٣ في المائة، وأن تزيد المبادلات بين البلدان الأفريقية بنسبة ٣٣ في المائة، بعد تفكيك التعريفات الجمركية، وهو ما سيساعد على اجتذاب استثمارات جديدة إلى داخل أفريقيا وإيجاد فرص تعزز التصنيع في أفريقيا بفضل تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. وتقدِّر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٩) أن اتفاق منطقة التجارة الحرة قد يزيد حجم التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة ٥٢,٣ في المائة، بإزالته التعريفات الجمركية على السلع المستوردة والحواجز غير الجمركية معا. وفي هذا الصدد، سيتيح الاتفاق فرصا حقيقية لتعزيز التكامل الإقليمي الذي سيزداد حيوية وفعالية بفضل العناصر التالية:

- ✓ من المتوقع أن تسهم عملية إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية وإزالة الحواجز الأخرى غير الفنية والإجرائية التي تحول دون تطوير التجارة والاستثمار عبر الحدود في تهيئة الظروف لوصول المؤسسات التنافسية إلى أسواق المنطقة، وتحسين المنافسة، وزيادة الطلب على اليد العاملة، وتحسين إمكانيات إيجاد فرص العمل. وينبغي أولا أن يتيح الانسجام بين هياكل الإنتاج والمواءمة بين أطر التجارة والاستثمار عبر الحدود تقاربا أفضل بين الشركات ووعاءً من الوظائف المحلية داخل المنطقة.

- ✓ لكي يتسنى توجيه استراتيجيات الخروج من الأزمة في إطار دينامية جديدة للتكامل الإقليمي، من الملح للغاية تخفيف القيود الاقتصادية الرئيسية الأخرى والحواجز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق في بلدان شمال أفريقيا. وهذه القيود والحواجز إما أنها ذات طبيعة تنظيمية (مصرفية، مراقبة صرف العملات، نظم التجارة والاستثمار، إلخ.)، أو أنها ملازمة للممارسة العملية ومناخ الأعمال التجارية بوجه عام، ولتكاليف المعاملات اللوجستية في التجارة والاستثمار.

ويؤكد تقرير للبنك الدولي (٢٠٢٠) أيضا ما لهذا الاتفاق التجاري من فوائد متوقعة من حيث النمو والتجارة والعمالة والحد من الفقر.

ورغم عدم وجود دراسات محددة حتى الآن عن أثر اتفاق منطقة التجارة الحرة على قطاع الصناعة الصيدلانية في حد ذاته، تفيد كل الشواهد أن الآثار المتوقعة ستكون إيجابية، سواء من حيث إيجاد سلاسل القيمة الإقليمية أو من حيث تطوير القدرات الإنتاجية في بلدان شمال أفريقيا التي تتوفر أصلا على التكنولوجيا والدراية في هذه الصناعة.

رابعا– الاستنتاجات والتوصيات

لقد زادت صادرات بلدان شمال أفريقيا من المنتجات الصيدلانية، سواء من حيث المستوى أو من حيث الحصة من مجموع صادرات هذه البلدان. وحصة هذا القطاع من إجمالي صادرات هذه البلدان، باستثناء مصر، لا تقل كثيرا عن حصة البلدان ذات مستوى الدخل المماثل، ولكنها تبقى زهيدة جدا مقارنة بحصة هذا القطاع في المبادلات الدولية. والبلد الأكثر تصديرا في المنطقة هو مصر، متقدما بفارق كبير على المغرب، وبفارق أكبر بكثير على تونس. أما صادرات الجزائر والسودان وليبيا فمتدنية للغاية، وأكثر منها تدنيا صادرات موريتانيا. والسوق الرئيسية التي تتوجه لها صادرات مصر وتونس هي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما صادرات المغرب والجزائر فتتوجه بالأساس إلى الاتحاد الأوروبي. ثم إن هيكل التصدير في كل بلد من بلدان شمال أفريقيا مركّز بدرجة كبيرة وتهيمن عليه إلى حد كبير أدوية موجّهة للبيع بالتجزئة، وبالتحديد منتجات متنوعة مثل المسكنات ومضادات الاكتئاب ومضادات الهيستامين ومواد التخدير ومدرات البول ومستحضرات طب العيون ومستحضرات طبابة الجلد. وتبين مقارنة هيكل صادرات بلدان شمال أفريقيا التي شملتها الدراسة وهيكل التجارة العالمية في الصناعة الصيدلانية، أن المنطقة تصدّر بوجه عام نسبة عالية من الأدوية المعبّأة للبيع بالتجزئة، ونسبة ضعيفة من فئة منتجات ''الدم والأمصال المضادة والمنتجات المناعية واللقاحات، والمواد السّمّية''. ويلاحظ في الأخير أن المنتجات الصيدلانية التي تصدرها بلدان شمال أفريقيا قليل جدا منها قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

وتستورد بلدان شمال أفريقيا أكثر بكثير مما تصدّر. والبلد الأكثر استيرادا في المنطقة هو مصر، متبوعة بالجزائر، ثم المغرب، ثم تونس، ثم السودان، ثم ليبيا، ثم موريتانيا. وباستثناء الجزائر، زادت واردات هذه البلدان زيادة كبيرة، وهو ما أدى إلى اختلال كبير في ميزانها التجاري للمنتجات الصيدلانية. ومصدر واردات هذه البلدان هو الاتحاد الأوروبي بصورة أساسية؛ وهيكل الواردات فيها قريب جدا من هيكل الصادرات.

وتتبادل بلدان شمال أفريقيا فيما بينها ٢,٣ في المائة من مجموع مبادلاتها التجارية في المنتجات الصيدلانية. أما حصة المبادلات داخل المنطقة من الواردات فهي أقل من ذلك، إذ تبلغ ١,٢ في المائة فقط. وفيما يتعلق بالصادرات، ارتفعت الحصة المتبادلة داخل المنطقة إلى ١٥,٧ في المائة. وما يميّز المبادلات في القطاع الصيدلاني لبلدان شمال أفريقيا، في الواقع، هو أن وزن الواردات في إجمالي المبادلات كبير جدا مقارنة بالصادرات (نسبة الواردات إلى الصادرات هي ١٤) وأن ٩٨,٨ في المائة من هذه الواردات تأتي من بقية العالم.

ولدى تحديد المنتجات الصيدلانية التي يجري تداولها في السوق داخل المنطقة تحديدا مفصلا يتبين أن هذه المنتجات تهيمن عليها إلى حد كبير سلع موجّهة للبيع بالتجزئة، ومنها أدوية ومنتجات مثل أطقم الإسعافات الأولية، واللاصقات، والضمادات، وإسمنت الأسنان، وما إلى ذلك. ويبدو أن من هذه المنتجات سلع وسيطة قليلة موجّهة للمعالجة في بلد آخر ثم إعادة تصديرها من جديد، باستثناء ربما بعض الأدوية غير المعدّة للبيع بالتجزئة، والمنتجات التي تدخل ضمن فئة منتجات ''الدم، والأمصال المضادة والمنتجات الأخرى (مواد سمية، ومضادات السموم، وفيروسات، وبكتيريا مضادة للجراثيم، إلخ.)''. ويمكننا أن نستنتج أن سلاسل القيمة الإقليمية التي استحدثت في القطاع الصيدلاني قليلة. وبالمقابل، فإن احتمالات زيادة التدفقات التجارية داخل المنطقة قائمة، وهو ما قد يتيح فرصا لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا.

وتُظهر المقارنة بين المبادلات الأقاليمية لبلدان شمال أفريقيا ومبادلاتها مع بقية بلدان العالم أن ثمة إمكانية حقيقية لتحقيق المزيد من التدفقات فيما بين بلدان شمال أفريقيا، وهو ما يمكن تحقيقه في إطار سلسلة القيمة الإقليمية، لا سيما في القطاع قليل التطور وهو قطاع السلع الوسيطة الموجهة للمعالجة في بلد آخر ثم إعادة تصديرها، مثل بعض الأدوية غير المعبّأة للبيع بالتجزئة، والمنتجات من فئة ''الدم والأمصال المضادة والمنتجات الأخرى (السموم، ومضادات السموم، والفيروسات والبكتيريا المضادة للجراثيم)''. وهذه الإمكانيات لتكثيف المبادلات داخل المنطقة ولإيجاد سلاسل قيمة إقليمية أكثر قابلية للتحقيق سيما وأن بعض البلدان المشمولة بالدراسة تصدّر هذه المنتجات إلى بقية بلدان العالم ولا تصدّرها داخل المنطقة. والأكثر من ذلك أن هذه المنتجات قد يستوردها بلد واحد على الأقل من بلدان المنطقة من بقية بلدان العالم، في حين أن هناك على الأقل بلد آخر في المنطقة يستوردها. ونلاحظ أيضا أن المنتجات التي يتمتع أحد البلدان بشأنها بميزة نسبية ظاهرة ليست بالضرورة متداولة في المنطقة، أو إذا كانت متداولة فبكميات ومبالغ متدنية. وبعبارة أخرى، فإن تحقيق قدر أكبر من التعاون الإقليمي في قطاع الصناعات الصيدلانية سيفتح آفاقا لزيادة المبادلات، وسيؤدي أيضا إلى استحداث سلاسل القيمة الإقليمية.

لقد كشفت التحليلات السابقة أن ثمة إمكانية لتطوير سلسلة قيمة إقليمية في مجال الأدوية الجنيسة في الوقت الحاضر، لكنها قابلة لأن تتحوّل إلى المنتجات الأصلية في إطار التوجّه لإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، ولا سيما في إطار التوجهات المستقبلية للانتقال إلى مواقع جديدة في صورة قنوات توزيع قصيرة في الفترة ما بعد أزمة كوفيد. وعلى المدى القصير، يمكن أن يؤدي التعليق المؤقت لحقوق الملكية الفكرية لأي منتج أو تكنولوجيا ذات صلة بمكافحة جائحة كوفيد إلى التشجيع على تصنيع الأدوية الأصلية في وقت أسرع، الأمر الذي يساهم في الارتقاء بمستوى بلدان شمال أفريقيا ويمكن أن يؤدي إلى إقامة علاقات تعاون إقليمية. وثمة عامل آخر يساعد على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية هو بلا شك تنفيذ الاتفاق الخاص بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. لكن بصرف النظر عن إمكانات إطلاق المبادلات داخل المنطقة، فإن إيجاد سلسلة قيمة إقليمية قوية ومبتكرة سيعتمد إلى حد كبير على شروط مسبقة أساسية على صعيد التحوّل الهيكلي.

وفيما يلي التوصيات الرئيسية:

- ينبغي لبلدان شمال أفريقيا أن تمنح، في منظمة التجارة العالمية ولدى المجتمع الدولي عموما، تأييدها القوي لاقتراح إزالة التعريفات الجمركية مؤقتا عن أي منتج أو تكنولوجيا ذات صلة بمكافحة جائحة كوفيد.

- ينبغي لكل بلد أن يبرز قدراته الإنتاجية الحالية، فضلا عن التكنولوجيات والدراية المكتسبة.

- ينبغي لبلدان شمال أفريقيا أن تعمل على الحد من الحواجز أمام المبادلات في هذا القطاع تحديدا (الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وقواعد المنشأ والتراكم، والقيود التنظيمية، إلخ.).

- ينبغي اتخاذ إجراءات أخرى في مجال السياسة الاقتصادية تهدف إلى تحسين نظم الابتكار الوطنية وأطر الاستثمار وبيئة الأعمال التجارية للمؤسسات.

- ينبغي لكل بلد في المنطقة أن يشجع الاستثمار المباشر الأجنبي الإقليمي. وفي حال كان الاستثمار المباشر الأجنبي قادما من بلدان أخرى غير بلدان المنطقة، من المهم جدا أن يحرص المسؤولون السياسيون على الحصول على ضمانات بشأن نقل التكنولوجيا والدراية التي ستستفيد منها البلدان المتلقية.

- بما أن القطاع الصيدلاني يولّد قيمة مضافة عالية عموما ويتيح فرصا كبيرة للتصنيع وإيجاد فرص العمل وتنمية رأس المال البشري، ينبغي لبلدان المنطقة مواصلة إدراج هذه الصناعة ضمن القطاعات ذات الأولوية بغية مساعدة ودعم تطورها على أفضل وجه.

- وفي الأخير، ولكي يتسنى تحديد تدابير تتسم بمزيد من الطابع العملي، سيكون من المفيد جدا مواصلة هذه الدراسة بالتحليل بحيث يمكن فهم أسباب انخفاض المبادلات داخل المنطقة لهذا الحد، بل أكثر من ذلك لفهم سبب انعدام هذه المبادلات في الوقت الذي يصدّر فيه أحد بلدان شمال أفريقيا فئة من المنتجات إلى بقية بلدان العالم بينما يستورد بلد آخر في المنطقة نفس الفئة من المنتجات من بقية بلدان العالم.

المراجع

Afreximbank (2020), African Trade Report 2020, Informal Cross-Border Trade in Africa in the Context of the AfCFTA.

Augier. P, Mouley. S et coll. (2021), Le secteur de la santé dans les pays méditerranéens à l'ère du post-COVID, CMI — Banque mondiale (à paraître)

Banque africaine de développement (BAD) (2019), Perspectives économiques en Afrique.

Banque mondiale (2020), Commercer ensemble : vers une relance de l'intégration de la région Moyen-Orient et Afrique du Nord à l'ère post-COVID, Bulletin d'information économique de la région MENA, CMI, octobre.

Commission économique pour l'Afrique (CEA) (2019), Potentiel des chaînes de valeur régionales en Afrique du Nord : quelles interactions avec la Zone de libre-échange continentale ?

Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (CNUCED) (2019), Rapport sur le développement économique en Afrique.

Institut Amadeus (2020), Maroc : Adaptation, innovation, agilité, créativité et efficacité : les cinq piliers de la relance et de la construction du modèle de développement national après la COVID.

Joumard I., Dhaoui S. & Morgavi H. (2018), Insertion de la Tunisie dans les chaînes de valeur mondiales et rôle des entreprises offshore, Documents de travail du Département des affaires économiques de l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), nº 1478.

Moreno-Dodson, B. (2020), Enhancing Mediterranean Integration, CMI – Banque mondiale.

Mouley, S. (2019), Enjeux et opportunités économiques de la Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAf) pour les pays du Maghreb : scénarii prospectifs d'un modèle d'équilibre général dynamique et stochastique pour « Dynamic Stochastic General Equilibrium » en anglais (DSGE), Commission économique et sociale pour l'Asie occidentale (CESAO), Nations Unies, Réunion de groupe d'experts, décembre.

Mouley, S. (2021), Le marché du travail en Tunisie : défis structurels, impacts conjoncturels de la crise pandémique de COVID-19 et feuille de route pour faire face à l'après-COVID, Commission économique pour l'Afrique, Bureau sous-régional en Afrique du Nord, septembre.

Mouley, S. et A. Verdier (2019), Rapport sur l'intégration régionale au Maghreb : défis et opportunités du secteur privé, Banque africaine de développement et Banque magrébine d'investissement et de commerce extérieur, dir.

ODI (2020), Karishma Banga, Jodie Keane, Max Mendez-Parra, Laetitia Pettinotti et Lily Sommer, Africa trade and COVID-19: The supply chain dimension, août.